

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التحولات الإستراتيجية في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية إتجاه الصراع مع إسرائيل

إعداد

حسام أحمد محمود حمدان

إشراف

د. عثمان عثمان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2018م

التحولات الإستراتيجية في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية إتجاه الصراع مع إسرائيل

إعداد

حسام أحمد محمود حمدان

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2018/04/11م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. عثمان عثمان / مشرفاً ورئيساً
.....
2. د. رويد أبو عمشة / ممتحناً خارجياً
.....
3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً
.....

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

وإلى أرواح شهداء الثورة الفلسطينية العظام

وإلى أسرى الحرية داخل سجون الاحتلال الصهيوني

وكذلك أهدي هذا العمل إلى والدي قرة عيني التي ساندتني لحظة بلحظة وغمرتني بدعواتها حفظها الله وأمدّها بالصحة والعافية.

وإلى زوجتي وصديقتي العزيزة عفاف التي لم تتوان لحظة عن تقديم العون والسند لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

وإلى أبنائي حمزة وعمرو ومعتز وجنى لعل هذا العمل يمنحهم الطموح واستشراق المستقبل

وأخيراً، إلى اخوتي وأخواتي الذين أفتخر وأعتز بهم

الشكر والتقدير

بداية الشكر لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بعميق الشكر والتقدير من استاذي الفاضل الدكتور عثمان عثمان الذي
منحني الكثير من وقته وجهده للإشراف على هذه الرسالة، فكان خير معين وموجه
ومشرف.

وأشكر الدكتور بسام الأغبر على مساهمته الرائعة في تدقيق العمل لغوياً.
كما أتوجه بالشكر والعرفان للمشرفين الاستاذ الفاضل الدكتور نايف أبو خلف
مشرفاً داخلياً والدكتور رويد أبو عمشة مشرفاً خارجياً.
والشكر مستحق إلى جميع الإخوة الذين وردت أسماؤهم في الرسالة وتمت
مقابلتهم حيث أغنوها بمساهماتهم.
وأخيراً، الشكر موصول إلى الأصدقاء الذين قدموا لي المساعدة والمشورة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التحولات الإستراتيجية في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية إتجاه الصراع مع إسرائيل

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث ان هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	م
1.	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	6
3.1	أسئلة الدراسة	8
4.1	فرضية الدراسة	8
5.1	أهداف الدراسة	9
6.1	أهمية الدراسة	10
7.1	منهجية الدراسة	11
8.1	حدود الدراسة	12
9.1	مصطلحات الدراسة	12
10.1	الدراسات السابقة	16
11.1	تعقيب على الدراسات السابقة	20
12.1	فصول الدراسة	21
2.	الفصل الثاني: الواقع الإستراتيجي للصراع و لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها	22
1.2	انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني، الاستراتيجية والوسائل	23
2.2	إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية منذ النشأة عام 1964	27
1.2.2	الدور العربي في بروز الفكرة وتحقيق الهدف (الكيان الفلسطيني)	27
2.2.2	الإستراتيجية العربية باتجاه إنجاز الكيان الفلسطيني	29
3.2.2	الموقف العربي من إنشاء الكيان السياسي الفلسطيني	30
4.2.2	نقطة التحول الاستراتيجي في الصراع وتطور قواعد العمل السياسي الفلسطيني	33

الرقم	الموضوع	الصفحة
5.2.2	رؤية المنظمة وعلاقتها بالقيم الفلسطينية	34
6.2.2	الواقع الإستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية في صيغتها الأولى	35
1.6.2.2	الأهداف التي أنشأت من أجلها منظمة التحرير الفلسطينية	36
2.6.2.2	تحول جيوستراتيجي منذ عام 1967	37
3.6.2.2	تحويل التهديد الى فرصة	38
7.2.2	منظمة التحرير الفلسطينية تتبنى هدف فتح الاستراتيجي	40
8.2.2	الإستراتيجية الوطنية العامة ومدى ارتباطها بإستراتيجية حرب التحرير الشعبية	43
9.2.2	إرهاصات تبني خيار الدولة الديمقراطية كهدف استراتيجي	45
10.2.2	التغيير في إستراتيجية المنظمة وعدم الثبات على الاهداف في ظل ضغط إقليمي ودولي	47
11.2.2	سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ما بين الإستراتيجية والتكتيك	48
3.2	الخاتمة	49
3.	الفصل الثالث: التحول الإستراتيجي في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية والنزوع نحو التسوية السلمية للصراع	52
1.3	الإنقال من إستراتيجية التحرير الكامل الى إستراتيجية المراحل (برنامج النقاط العشر)	53
1.1.3	تمهيد	53
2.1.3	ملامح التحول في الإستراتيجية الفلسطينية بعد النكسة	54
1.2.1.3	شكل الإطار السياسي العام لأطراف الصراع الرئيسية وتوجهاتها	54
2.2.1.3	المطالبة بتحديد واقع الأرض المحتلة عام 1967 من الهدف الإستراتيجي الشامل	55
3.2.1.3	تبعات خسارة القاعدة الآمنة على التمسك بخيار المنظمة الإستراتيجي	56
4.2.1.3	العجز عن اختيار البديل الإستراتيجي والتكتيك المناسب باتجاه تحقيق الهدف	58
5.2.1.3	غياب برنامج العمل الموحد في تطبيق الإستراتيجيات، وإهمال التقييم	59

الرقم	الموضوع	الصفحة
6.2.1.3	التحول من العمل العسكري الكامل الى الواقعية السياسية (المزاوجة بين الاستراتيجيتين)	62
3.1.3	طبيعة التحول الإستراتيجي للصراع، على المستوى السياساتي والأهداف، والسياسي	65
1.3.1.3	التحول الاستراتيجي للصراع، في سياسات م. ت. ف	65
2.3.1.3	التحول الإستراتيجي في صياغة أهداف م. ت. ف	66
3.3.1.3	الطبيعة السياسية للتحولات الاستراتيجية ومحاولات التأقلم مع المعادلات الخارجية	71
4.1.3	تداعيات التحول الاستراتيجي نحو المرحلية، على صعيد العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية	73
5.1.3	التغيرات النسبية في موازين القوى الدولية والاقليمية، ودورها المحوري في التحول	77
1.5.1.3	موقف أوروبي شديد البطء، وضرورة التركيز على استراتيجية دبلوماسية تحفزه	77
2.5.1.3	موقف الولايات المتحدة الداعم لإسرائيل والشروط التي فرضها على المنظمة	78
3.5.1.3	موقف اسرائيل من تسوية الصراع ، وتحديد الأولويات والقواعد الاستراتيجية	79
6.1.3	اختراق اطراف الصراع المباشر بالتسويات المنفردة وممارسة الضغوط السياسية على المنظمة	80
7.1.3	سياسات عربية - فلسطينية متداخلة وتأثيراتها الاستراتيجية على القاعدة الامنة	83
8.1.3	تأثيرات معاهدة (كامب ديفيد) على سياسات م. ت. ف	85
2.3	اجتياح بيروت 1982، انعطافة استراتيجية غيرت شكل الصراع	87
1.2.3	الدوافع الكامنة وراء الاجتياح	87
2.2.3	المواجهة المباشرة والصمود الأخير للدفاع عن القاعدة الامنة	88
3.2.3	تداعيات الحرب على منظمة التحرير وقاعدتها الامنة	89
1.3.2.3	بدء مرحلة تراجع وسيلة الكفاح المسلح كخيار استراتيجي وواقع متغير على المنظمة	89

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.3.2.3	استدراج منظمة التحرير نحو مبادرات سلمية لا تحقق الأهداف الفلسطينية	91
3.3.2.3	عودة الى التأكيد على الكفاح المسلح كخيار استراتيجي رغم التناقض مع واقع م.ت.ف الاستراتيجي	93
4.3.2.3	خيار الكونفدرالية مع الأردن وتعميق الإنقسام الفلسطيني	95
3.3	الأسباب والدوافع الموضوعية والذاتية للتحويل الإستراتيجي	96
1.3.3	الأسباب الذاتية	96
1.1.3.3	تحويل بنية منظمة التحرير إلى اكتساب سمات شبه الدولة، وهبوط سقف الأهداف	96
2.1.3.3	تطوير رؤية سياسية مقترنة باستمرار الإستراتيجية العسكرية	97
3.1.3.3	سيطرة الشرعية الثورية على الشرعيات الأخرى	98
4.1.3.3	تعدد المنظمات الفدائية، فتح باب المزايدات المتبادلة وزاد من صعوبة التراجع التكتيكي عن الأهداف الإستراتيجية	101
2.3.3	الأسباب الموضوعية	102
1.2.3.3	نسج تحالفات منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة الوضع العربي المتغير	102
2.2.3.3	عدم إمكانية تحقيق الأهداف دفعة واحدة	103
4.3	الخاتمة	103
4.	الفصل الرابع :نموذج حل الدولتين و تحويل الصراع باتجاه قرارات الشرعية الدولية	105
1.4	محاولات م.ت.ف للخروج من المأزق السياسي	106
1.1.4	واقع الصراع الاستراتيجي ومحاولات تهميش منظمة التحرير عن المشهد السياسي	108
2.4	الانتقال من استراتيجية الكفاح المسلح في الخارج الى خيار المواجهة الشعبية في الداخل المحتل	110
1.2.4	دور الانتفاضة في التحويل الاستراتيجي الذاتي، وتغيير المواقف السياسية الاقليمية والدولية	112
3.4	استراتيجية إنهاء الصراع على مبدأ حل الدولتين	117

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.3.4	تمهيد	117
2.3.4	المنعطف في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية بعد دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة	118
1.2.3.4	تبني المنظمة استراتيجية سياسية قائمة على مشروع حل الدولتين	119
2.2.3.4	إرهاصات تبني منظمة التحرير الفلسطينية لإستراتيجية حل الدولتين	122
1.2.2.3.4	تأييد عالمي للاستراتيجية الفلسطينية، ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية	122
2.2.2.3.4	التحول في الخطاب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية	123
3.2.2.3.4	بدء مرحلة الحوار السياسي المباشر بين المنظمة والإدارة الأمريكية	124
3.2.3.4	مواقف المنظمات الفلسطينية المشاركة في إطلاق استراتيجية حل الدولتين	124
1.3.2.3.4	موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	125
2.3.2.3.4	موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	125
3.3.2.3.4	موقف حركة فتح	126
4.2.3.4	مواقف المنظمات الفلسطينية المعارضة لإستراتيجية حل الدولتين	129
1.4.2.3.4	موقف الجبهة الشعبية - القيادة العامة ومنظمة الصاعقة	129
2.4.2.3.4	موقف حركة حماس	129
3.3.4	العوامل التي دفعت المنظمة الى تبني استراتيجية حل الدولتين وإقرار برنامجها السياسي عام 1988	131
1.3.3.4	اهداف الإنتفاضة الشعبية الواضحة ودورها في حسم الخيارات	132
2.3.3.4	انكفاء استراتيجية الكفاح المسلح والتغير في الأسلوب والوسائل	133
3.3.3.4	التهاافت العربي نحو التسوية واستعجالها	135
4.3.3.4	ضعف تحالفات المنظمة الإستراتيجية	136
5.3.3.4	تأثير شخصية ياسر عرفات على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية	137

الرقم	الموضوع	الصفحة
6.3.3.4	الواقعية السياسية فرضت نفسها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية واستراتيجياتها	139
7.3.3.4	بروز حماس كقوة استراتيجية منافسة لمنظمة التحرير الفلسطينية	139
4.3.4	تحويل الصراع وإعادة تعريفه عبر الثقافة السياسية وتغييرها بشكل هادف	140
1.4.3.4	أدوات الصراع	144
1.1.4.3.4	القوة الناعمة: Soft Power	145
2.1.4.3.4	الدبلوماسية العامة (الشعبية)	145
3.1.4.3.4	الترويج للهوية الوطنية	148
4.4	الخاتمة	148
5.	الفصل الخامس: استراتيجية التفاوض وإعادة تدويل الصراع	151
1.5	المفاوضات الخيار الاستراتيجي لحل الصراع	152
1.1.5	تبلور فكرة المفاوضات المباشرة واختلاف الرؤيا حولها	152
2.1.5	الدخول في المفاوضات، عوامل وأسباب	155
3.1.5	محطات اجبارية أدت الى التغيير في سياسات المنظمة	158
1.3.1.5	محطة مدريد (مؤتمر مدريد للسلام)	159
1.1.3.1.5	مؤتمر مدريد والمتغيرات الجيوسياسية	162
2.3.1.5	مفاوضات واشنطن " المفاوضات الثنائية"	166
3.3.1.5	أوسلو (الإنفاقية الإنتقالية) ونقطة التحول في الصراع	168
1.3.3.1.5	المفاوضات السرية بين منظمة التحرير واسرائيل والإعتراف المتبادل	168
2.3.3.1.5	رؤية منظمة التحرير للمفاوضات وشروط وعقبات	169
4.1.5	بين مدريد - واشنطن وأوسلو فروق استراتيجية وعقبات اسرائيلية	171
1.4.1.5	الإستيطان عقبة اساسية أمام تحقيق سلام مع اسرائيل	172
2.4.1.5	إخضاع المفاوضات للشروط الإسرائيلية ورهن الوضع النهائي وفقاً لرؤيتها	174
3.4.1.5	"أمن اسرائيل" شرط مسبق للتقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين	175

الرقم	الموضوع	الصفحة
5.1.5	تحولات بنوية في دور المنظمة وتداخل في العلاقة مع السلطة	176
1.5.1.5	تأسيس السلطة وتحول الخطاب السياسي	176
2.5.1.5	إشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة الفلسطينية	177
6.1.5	المفاوضات ما بعد المرحلة الإنتقالية ونظرة الفلسطينيين لها	178
1.6.1.5	فشل المفاوضات وتناقض الأهداف بين أطرافها	179
2.6.1.5	نهاية المرحلة الإنتقالية، والعودة إلى العمل المسلح	180
7.1.5	تحول مفهوم الصراع من قومي إلى إقليمي	183
2.5	إعادة تدويل الصراع في إطار القانون الدولي	185
1.2.5	مفهوم التدويل	187
2.2.5	مسارات التدويل لنقل الصراع الى الساحة الدولية	188
3.2.5	العوامل المتركمة التي دفعت الفلسطينيين إلى تبني استراتيجية تدويل الصراع	190
1.3.2.5	عدم الالتزام بالمواعيد المحددة أو (الجدول الزمنية) للاتفاقات المبرمة	190
2.3.2.5	تطبيق استراتيجية الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة	191
3.3.2.5	المتغيرات الجيوسياسية على الساحة الفلسطينية	192
4.3.2.5	تبعات الربيع العربي على المشهد السياسي الإقليمي والقضية الفلسطينية	193
4.2.5	تدويل الصراع بين التحول الى استراتيجية شاملة أم تكتيك لخدمة خيار المفاوضات	196
5.2.5	اشكالية التدويل وعلاقته بالمفاوضات	199
1.5.2.5	أخطاء فلسطينية في أسلوب التفاوض	200
2.5.2.5	البطء وعدم التتابع مع العملية السياسية	201
	الخاتمة	202
	النتائج والتوصيات	205
	قائمة المصادر والمراجع	211
	Abstract	b

التحولات الإستراتيجية في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية إتجاه الصراع مع إسرائيل

إعداد

حسام أحمد محمود حمدان

إشراف

د. عثمان عثمان

الملخص

ستعمل الدراسة التي حملت عنوان " التحولات الاستراتيجية في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية إتجاه الصراع مع إسرائيل"، على تفسير العوامل وتحليلها وتفكيكها، ومعرفة الدوافع التي أسهمت في التحولات الاستراتيجية في سياسات منظمة التحرير، وتقديم نظرة تاريخية معمقة على الإستراتيجيات المختلفة التي اتبعتها، في إطار سعيها لإنهاء الصراع مع إسرائيل، ورصد ومراجعة المتغيرات والظروف السياسية في البيئة الدولية والإقليمية والمحلية التي عاشتها المنظمة والقضية الفلسطينية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية عاصرت العديد من التحولات الجذرية في موازين القوى بمستوياتها المختلفة، جعلت قيادة المنظمة تغيير سياساتها وأهدافها في كل مرحلة من مراحل الصراع، ولعبت دوراً في التأثير على الخيارات، والوسائل وتنوعها، والديناميات في توسعها وتقلصها، وبالتالي تعمقت الدراسة في إبراز المراحل المفصلية، منذ نشأة المنظمة والأبعاد السياسية التي خلفتها التحولات في ظل تغيير الأهداف، من الكفاح المسلح والعنف الثوري إلى تبني المفاوضات كخيار استراتيجي وحيد لحل الصراع.

وتحاول الدراسة أن تناقش قضية في غاية الأهمية، تدور حول طبيعة التحولات الدينامية وأسبابها ودوافعها، والتي تقوم على تحليل جملة من العوامل الذاتية الموضوعية، والداخلية والخارجية، ومنها تتبع أهمية الدراسة التي تقسم الصراع مع إسرائيل إلى مراحل زمنية محددة، تميزت كل منها بتبني منظمة التحرير الفلسطينية، لاستراتيجيات وسياسات متباينة، شاب الغموض بعض أهدافها.

تتبع الدراسة منهجية التحليل التاريخي والسياسي، إضافة إلى عمل مقارنة بين الأحداث والمراحل الزمنية، لنشأة منظمة التحرير وتطور فكرها والتغير في استراتيجياتها، والذي كان من نتائجه أولاً: التحول من الكفاح المسلح لتحقيق التحرير الكامل، إلى الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة ثانياً، إقرار برنامج النفاط العشر الذي نقل المنظمة من الهدف الإستراتيجي بتحرير كامل التراب الوطني، إلى إقامة سلطة وطنية مستقلة على جزء من فلسطين، وصولاً إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل كاستراتيجية للتسوية السياسية على أساس مبدأ حل الدولتين.

من هذا المدخل، سعت الدراسة في ظل عدم تبني استراتيجية ثابتة وأهداف محددة في الصراع مع إسرائيل، وما نتج عن ذلك من اخفاق في تحقيق المنظمة لأهدافها الإستراتيجية وغاياتها، إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الذي يتعلق بـ " ما هي طبيعة التحولات الاستراتيجية وأسبابها ودوافعها وتبعاتها في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها إزاء الصراع مع إسرائيل"، بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الأخرى التي تتحدث عن مدى اسهام المواقف العربية والإقليمية والدولية، في التحولات الاستراتيجية للمنظمة، وما الذي دفع قيادة منظمة التحرير إلى تبني المفاوضات كخيار استراتيجي والتخلي عن الكفاح المسلح، فضلاً عن توجه قيادة المنظمة نحو المحافل الدولية، وإمكانية اعتبار هذه الخطوة استراتيجية أم تكتيك، لخدمة خيار المفاوضات التي فشلت في تحقيق حل الدولتين.

حيث ترى الدراسة أن منظمة التحرير الفلسطينية، دخلت في أواسط سبعينيات القرن الماضي في انعطافات كبيرة بمسيرتها النضالية والسياسية، من خلال التحولات الإستراتيجية التي رسمت شكل الصراع وحددت مضامينه من جديد، وبالتالي انطلقت الدراسة من فرضية مفادها " ان منظمة التحرير الفلسطينية شهدت تحولات دراماتيكية في أهدافها، واستراتيجياتها، ووسائل نضالها، خلال مراحل الصراع المتعاقبة، والوصول إلى قناعة بعدم جدوى الحل العسكري للصراع مع إسرائيل".

وعلى صعيد آخر " لعبت التغيرات السياسية الإقليمية والدولية دوراً مهماً في استجابة منظمة التحرير الفلسطينية للضغوطات العربية والدولية المكثفة".

بالنظر إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية عبرت عن طموحات الشعب الفلسطيني، عبر ميثاقها بالعودة والتحرير، ولعب المجلس الوطني الفلسطيني، منذ دورته الأولى في القدس عام (1964م) والرابعة عام (1968م)، دوراً أساسياً في إبراز الكيان الفلسطيني والهوية الوطنية، وتدعيم النضال الفلسطيني ضد الصهيونية، وفي بلورة أهداف المنظمة واستراتيجياتها.

تتناول الدراسة تحليلاً معمقاً، لهذه الفرضيات الرئيسية والإجابة عن أسئلتها، من خلال خمسة فصول، يبدأ الفصل الأول، في الإطار المنهجي والدراسات السابقة (مقدمة الدراسة وخلفيتها).

أما الفصل الثاني تدخل الدراسة في تحليل الواقع الاستراتيجي للصراع عبر نبذة تاريخية منذ عام 1917، ونشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وتطور المراحل التي أسهمت في تحولاتها الاستراتيجية.

وبالانتقال إلى الفصل الثالث: تتطرق الدراسة فيه الى التحول الإستراتيجي الأبرز عام 1974 والذي شكل انعطافة تاريخية، والبحث في أسبابه ودوافعه وتداعياته.

في حين أن الفصل الرابع يبحث في التغير الاستراتيجي نحو التسوية السياسية بتبني استراتيجية حل الدولتين، على أساس قرارات الشرعية الدولية.

أخيراً تصل الدراسة الى الفصل الخامس والآخر للتطرق الى استراتيجية التفاوض ومراحلها وصولاً الى اتخاذ القيادة الفلسطينية مساراً جديداً يتمثل في إعادة تدويل الصراع.

في النهاية، طرحت الدراسة عدداً من الاستنتاجات والتوصيات المستندة الى التحليلات، والمرتبطة بأسئلة الدراسة، وفرضياتها، أبرزها:

1. إعادة بناء عناصر القوة والإقتدار الفلسطيني، والتوافق على استراتيجية شاملة ومتعددة المسارات.

2. تشبيب الحركة الوطنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، بإحداث المصالحة مع الأجيال الجديدة، وإعادة الاعتبار للشباب الفلسطيني.

3. العمل على تجديد الوعي بالقضية الفلسطينية في العقل العربي الذي تلوث نتيجة تغلغل ثقافة إعادة تشخيص العدو.

4. مطاردة اسرائيل في كافة المحافل الدولية، وعدم ربط هذا المسار، بمسارات التفاوض، بل يجب أن يسيرا في خطين متوازيين.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

منذ بدء الصراع الطويل بين الشعب الفلسطيني وحركة تحرره الوطني من جهة، وبين الصهيونية وإسرائيل من جهة أخرى، اتخذت فكرة الانتصار على الصهيونية معاني مختلفة، ومتعددة، وذلك حسب تطور مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي عند الفلسطينيين؛ ففي بدايات هذا الصراع، كان الهدف الإستراتيجي للشعب الفلسطيني قبل الثورة الفلسطينية الكبرى في أواسط ثلاثينيات القرن الماضي، يكمن في وقف التدفق الكولونيالي للمستوطنين اليهود، ومنعهم من إحتلال الأراضي العربية، حتى لا يتمكنوا من تحقيق وعد بلفور الصادر بتاريخ (2 تشرين ثاني / نوفمبر 1917) والمتمثل في مشروع إقامة الوطن القومي اليهودي على أرض فلسطين، ليضاف الى هذا الهدف، هدف آخر، تجسد بمنع تقسيم فلسطين في هيئة الأمم المتحدة عام 1947م، في الوقت الذي كانت تخضع فيه البلاد للانتداب البريطاني، الذي قاومه الشعب الفلسطيني للحصول على الحرية والإستقلال، وتميز هذا الهدف في بداية الأمر، بالوضوح قبل أن يتلاشى مع الزمن بالتدرج، ولعل السبب في ذلك يعود لتعدد الاهداف وتشعباتها، واختلاف وتنوع أساليب النضال التي مارستها الحركة الوطنية الفلسطينية، وإختلاف قياداتها وأهدافها، منذ أوائل عشرينيات القرن الماضي، حتى الوقت الحاضر¹.

حاول الفلسطينيون في أعقاب النكبة عام (1948م) استيعاب الصدمة، والإنغماس أكثر في العمل الوطني؛ كونه المنفذ أو الطريق الوحيد لاستعادة الحق المسلوب، وطرقوا في ذلك السبل كلها، وانخرطوا في الاحزاب، والتيارات القومية؛ مثل الإتحاد الاشتراكي الناصري، وحزب البعث، والحزب الشيوعي، وحركة القوميين العرب، وأحزاب وحركات دينية؛ مثل جماعة الإخوان المسلمين، وغيرها.

¹ روحانا، نديم، (شتاء 2014): "المشروع الوطني الفلسطيني نحو إستعادة الإطار الكولونيالي الإستيطاني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 97، ص ص 18-22 .

شكلت الأحداث المتعاقبة في الصراع مع إسرائيل، مقدمة لنشوء الثورة الفلسطينية منتصف ستينيات القرن الماضي، مع تأسيس منظمات العمل الفدائي، التي أعادت تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية، رغم الشتات، والظروف القاهرة، والصعوبات الكبيرة، التي واجهتها في ظل المد القومي واليساري من جهة، والإحتلال الصهيوني من جهة أخرى.

يُعدُّ عام (1964م) بمنزلة نقطة تحول في التاريخ الفلسطيني سياسياً وعسكرياً، بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس، الذي أعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري. انعقد هذا المؤتمر في القدس، بدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وتحت رعاية الملك حسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

عُدَّ هذا الإعلان تجسيداً واضحاً لأول رد فعل عربي على نكبة (1948م)، وصحوة فلسطينية مهدت الطريق لفكرة التمثيل الفلسطيني، وترسيخ الهوية السياسية، وفي سبيل ذلك اتخذت خطوات كبيرة، تمثلت بقيام الشقيري بتكثيف الزيارات والتواصل مع الدول العربية، والإتصال بأبناء فلسطين، وكان نتاج ذلك، وضع مشروع الميثاق القومي، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي أكد على حق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين، وتأكيد حتمية المعركة في تحرير الجزء المغتصب منه، وعزمه وإصراره على إبراز كيانه الثوري الفعال وتعبئة طاقاته وإمكانياته وقواه المادية والعسكرية والروحية¹؛ غير أن تفاوتاً واضحاً ظهر في سياسات المنظمة ما بعد الشقيري، الذي كان على خلاف مع منظمات العمل الفدائي، التي لم تكن جزءاً من المنظمة، حيث تسلموا قيادتها عام (1968م) بعد استقالة يحيى حمودة، الذي خلف الشقيري كرئيس للجنة التنفيذية لفترة قصيرة، وقد بذل قادتها الجدد الجهود من أجل الحصول على الدعم العربي، وضمان القرار الفلسطيني المستقل، والتأكيد على الشخصية الوطنية المستقلة، وعدَّت منظمات العمل الفدائي ومن أبرزها حركة فتح والجهة الشعبية وغيرها من القوى²، أن المنظمة عبارة عن كيان ذي مضمون ثوري، يرتكز على

¹ أنظر الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964.

² صالح، محسن، (2012): القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص ص 24-26

الثورة المسلحة، وليس بديلاً عنها، وأكدت بالتالي على "استراتيجية عمل الكفاح المسلح وأنه الطريق الوحيد لتحرير فلسطين"¹، باعتباره الوسيلة الوحيدة للتحرير.

ومما يُلاحظ، أن إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، أخذت في التبلور مباشرة بعد هذه المرحلة؛ أي مرحلة تأسيسها، وإقرار ميثاقها الوطني عوضاً عن الميثاق القومي، وصولاً إلى إنضمام منظمات العمل الفدائي في أطرها، ودخول الصراع العربي الإسرائيلي في مسار جديد، عمد خلاله كل طرف من أطراف الصراع إدارته بوسائل وطرق شتى، كل حسب قدراته وإمكانياته التي وفرها الدعم الخارجي له، إلا أن كفة موازين القوى، ومقدار الدعم المقدم كانت تميل لصالح إسرائيل، التي سيطرت على كامل فلسطين التاريخية، بعد أن تمكنت في حرب عام (1967م) من احتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، واستمرت منظمة التحرير الفلسطينية بإتباع إستراتيجية واضحة منذ عام (1968م)، وحتى إقرار "برنامج النقاط العشر" في المجلس الوطني الفلسطيني عام (1974م)، الذي فتح المجال أمام وسائل أخرى للنضال غير الكفاح المسلح، وقبول حلول مرحلية للقضية الفلسطينية قابلة للتطبيق.

لقد دعى هذا البرنامج إلى "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كل جزء من الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها"²؛ وبات هناك شعور واضح، خلال المرحلة التي أعقبت حرب تشرين أول / أكتوبر 1973 أن الدول العربية، والدول الاشتراكية، التي دعى برنامج النقاط العشر إلى تعزيز التضامن معها، ستساعد في تعبيد الطريق أمام منظمة التحرير نحو اعتراف الغرب والأمم المتحدة بها، مقابل موافقتها على إقامة دولة فلسطينية مستقلة³، على الأراضي التي تم احتلالها عام 1967م.

ومنذ تلك اللحظة، شاب الغموض المتزايد إستراتيجية وأهداف منظمة التحرير الفلسطينية، سواء أكان ذلك في سياساتها أو في مواقفها أم في آلية إتخاذ قراراتها، وحتى في

¹ المادة التاسعة: الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968.

² انظر المادة الثانية من برنامج النقاط العشر عام 1974.

³ الجبريني، محمد، (2016) "إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة تونس المنار، ص 90.

وسائل نضالها ضد الإحتلال الإسرائيلي، رغم ما نصت عليه المادة رقم (2) من البرنامج
المرحلي، التي أكدت على استخدام وسائل النضال كافة، وعلى رأسها الكفاح المسلح.

أحدث إقرار المنظمة لبرنامج النقاط العشر، نقطة إنعطاف كبيرة في مسيرة منظمة
التحرير الفلسطينية وإستراتيجيتها، وتوالت الأحداث في تلك المرحلة، ابتداءً من اعتراف القمة
العربية في الرباط (تشرين أول / أكتوبر 1974م) بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب
الفلسطيني، مروراً بخطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين ثاني /
نوفمبر 1974م، وصولاً إلى التنازلات العربية، التي تمثلت بتوقيع الرئيس المصري، أنور
السادات، معاهدة السلام مع إسرائيل عام (1979م)، وخروج المنظمة من لبنان بعد حرب
عام (1982م)، الأمر الذي أدى الى خسارتها خط الدفاع الأول مع فلسطين، وأضعف المقاومة
الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي.

وفي العام (1988م) شكل إعلان وثيقة الإستقلال في الجزائر تحولاً إستراتيجياً لمفهوم
الصراع، وصف بالتحول من الشرعية الثورية، إلى الإستعداد للتعامل مع القرارات الدولية
والتسوية السياسية بقرار واضح ومعلن من المجلس الوطني، وهي القرارات التي كانت
مرفوضة سابقاً¹، وكان لهذا التحول أثرٌ واضحٌ، حيث نزلت المنظمة نحو ما يمكن تسميته،
بالواقعية السياسية، ووافقت على مبدأ التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وفي عام (1991م)
قدمت المنظمة تنازلاً، تمثل في موافقتها على تشكيل وفد فلسطيني إلى مؤتمر مدريد للسلام
تحت المظلة الأردنية، مما يعني انتقاصاً من التمثيل الوطني الفلسطيني المستقل.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل تعدتها إلى توقيع اتفاقية أوسلو عام (1993م)، بعد
مفاوضات سرية ومنفردة مع الجانب الإسرائيلي، التي نجم عنها الإعتراف بإسرائيل، و تأسيس
السلطة الفلسطينية، الأمر الذي شكل تعزيز عملية انتقال مركز ثقل العمل السياسي، والوطني
الفلسطيني، إلى داخل الأرض المحتلة، بعد انتقال معظم قيادات المنظمة إلى الضفة الغربية
وقطاع غزة.

¹ أبراش، ابراهيم (2016)، "قراءة إستراتيجية لإعلان وثيقة الإستقلال الفلسطينية"، مقال نشر في موقع ميدل ايست

اونلاين. <http://middle-east-online.com/?id=236484>

تبنّت منظمة التحرير، بعد العام (1993م) المفاوضات كخيار استراتيجي ووحيد، كان من تبعاته إلغاء المجلس الوطني الفلسطيني بعض بنود الميثاق الوطني الداعية إلى القضاء على إسرائيل، أو التي تتناقض مع مفهوم إتفاقيات أوسلو، في جلسته، التي انعقدت في غزة عام (1998م) بحضور الرئيس الأمريكي آنذاك، بيل كلينتون (Bell Clinton).

ورغم ذلك، تجاهلت إسرائيل التفاهات والاتفاقيات كلها، التي عقدتها مع المنظمة، ولم تلتزم بأي منها، وتتصلت من الاستحقاقات التي ترتبت عليها، وعطلت إقامة الدولة الفلسطينية، بالوسائل والطرق كافة، الأمر الذي أفرغ السلطة الفلسطينية من مضمونها، ومن الغاية التي أقيمت لأجلها، كمرحلة إنتقالية نحو الإستقلال، وإنهاء الإحتلال.

2.1 مشكلة الدراسة

بعد حرب عام (1973م)، وما ترتب عنها من نتائج، وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها أمام حالة جديدة لم تعدها من قبل، في مقدمتها إمكانية تحقيق تسوية سياسية للصراع مع إسرائيل، في ضوء المعطيات الدولية والإقليمية، حيث ارتأت قيادة المنظمة أنه لا بدّ من تحديد مطالبها الرئيسية الممكنة، وسرعة الإمساك بدفة الصراع، فجاء البرنامج المرحلي عام (1974م)، الذي أثار جدلاً طويلاً حول علاقة المرحلي بالإستراتيجي¹، وفي إطار سعي منظمة التحرير الفلسطينية، إلى إنهاء الإحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض، التي أحتلت منذ عام (1967م) وعاصمتها القدس الشرقية، وإلى تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أساس قرارات الشرعية الدولية.

لعبت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها دوراً أساسياً ومهماً في القضية الفلسطينية، كما خضعت للعديد من التغيرات الفكرية والهيكلية، لدرجة أن أهدافها شابها نوع من الغموض والضبابية وعدم الثبات، بعيدة عن مضمون الميثاق الوطني الفلسطيني وروحه، ولا ترتبط

¹ أبو النحل، اسامة وآخرون (2012) مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (من النشأة إلى أوسلو)، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، ص 209.

أفعالها بالقيم والرؤية الشاملة لميثاقها، ولا الأهداف الإستراتيجية، التي من شأنها الحفاظ على التوازن المناسب لصالح القضية الفلسطينية.

وعلى إثر توقيع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لإتفاقية أوسلو عام (1993م) مع إسرائيل، عصفت الخلافات بالأطر المنضوية تحت لوائها، بسبب رفض هذه الأطر للإتفاقية وعدّ خروجاً عن الإجماع السياسي، وتراجعاً عن الثوابت الوطنية، وفي اعقاب مرحلة إتفاقية أوسلو، اعتمدت قيادة المنظمة على التفاهم مع اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والحل عبر المفاوضات، كخيارات إستراتيجية ووحيدة للوصول إلى إتفاقية سلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين، دون الاستناد إلى مرجعيات وطنية وسياسية تعبر عن الإرادة الفلسطينية الموحدة، أو على الشرعية الدولية كأساس جامع ، حيث أن الصراع العربي - الاسرائيلي هو صراع مع قوة استعمارية استيطانية من نوعية فريدة، تستند فيه إسرائيل إلى القوى الغربية، بشكل عام، وعلى الحليف الأمريكي، بشكل خاص.

إن عدم تبني إستراتيجية ثابتة في الصراع مع إسرائيل، وما نتج عن ذلك من اخفاقات على الصعيد المحلي والإقليمي، والدولي، وما آلت اليه القضية الفلسطينية من انحدار نحو الأسوأ يوماً بعد يوم، في ظل الغطرسة الإسرائيلية، والصمت الدولي الرسمي، على انتهاكات وجرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، وما واكب ذلك من منعطفات خطيرة وهامة على المستوى الدولي، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام (1991م)، وتفرد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم، وانحيازها السافر إلى إسرائيل، وتدمير العراق، وبروز ما سُمي بأحداث الربيع العربي، في السنوات الأخيرة، كل هذا يحتم على منظمة التحرير مراجعة اليات عملها، ووضع إستراتيجية تستند إلى مرجعيات وطنية، وشعبية، واسعة.

لذا ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة التحولات الإستراتيجية وأسبابها ودوافعها وتبعاتها في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية إزاء الصراع مع إسرائيل؟

3.1 أسئلة الدراسة

ويتبع السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية الآتية:

1. هل أدى التحول الإستراتيجي في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها إزاء الصراع مع إسرائيل إلى تغيير استراتيجي في مواقف وسياسات إسرائيل اتجاه الصراع؟ أم هل أسهم تراجع المنظمة عن ميثاقها ومبادئها ومواقفها السياسية السابقة من تصلب إسرائيل وصلفها؟
2. ماهي الأسباب والدوافع، التي أدت بالمنظمة إلى التراجع عن مبادئها وأهدافها، والتغيير وعدم الثبات في إستراتيجياتها، ووسائل نضالها ضد الإحتلال الإسرائيلي؟
3. هل أسهمت التغيرات في المواقف العربية والإقليمية والدولية في التحولات الإستراتيجية للمنظمة؟ أم أن التطورات المختلفة في سياسات المنظمة هي التي أثرت على تلك المواقف ولا سيما العربية منها؟
4. ما الذي دفع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تبني المفاوضات كخيار إستراتيجي ووحيد لحل الصراع مع إسرائيل؟ وماهو تأثير ذلك على القضية الفلسطينية وعلى العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية؟
5. هل يُعدُّ توجه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نحو المحافل الدولية والمنظمات الأممية جزءاً من خطة إستراتيجية، أم تكتيكاً لخدمة خيار المفاوضات؟ وما هو الدور الذي لعبه هذا التوجه الدبلوماسي والقانوني في تعزيز إمكانية حل الصراع؟

4.1 فرضية الدراسة

لقد عبرت منظمة التحرير الفلسطينية عن طموحات الشعب الفلسطيني عبر ميثاقها بالعودة والتحرير، ولعب المجلس الوطني، منذ دورته الأولى في القدس عام (1964م) والرابعة عام (1968م) دوراً أساسياً في إبراز الكيان الفلسطيني والهوية الوطنية، وتدعيم النضال الفلسطيني ضد الصهيونية، وفي بلورة أهداف منظمة التحرير الفلسطينية واستراتيجياتها، وفي

أواسط سبعينيات القرن الماضي دخلت المنظمة في انعطافات كبيرة في مسيرتها النضالية والسياسية، من خلال التحولات الإستراتيجية التي رسمت شكل الصراع وحددت مضامينه من جديد، ولعبت التغيرات المحلية، والإقليمية، والدولية، دوراً مهماً في مجريات الصراع العربي الإسرائيلي، وأدت الى حالة من التراجع في القضية الفلسطينية على مستوى حيويتها ومركزيتها، إقليمياً ودولياً، وبالتالي، تتطرق هذه الدراسة من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: شهدت منظمة التحرير الفلسطينية تحولات دراماتيكية في أهدافها، وإستراتيجياتها، ووسائل نضالها، خلال مراحل الصراع المتعاقبة، والوصول الى قناعة، بعدم جدوى الحل العسكري للصراع مع إسرائيل.

الفرضية الثانية: لعبت التغيرات السياسية الإقليمية، والدولية، دوراً مهماً في إستجابة منظمة التحرير الفلسطينية للضغوطات العربية والدولية المكثفة.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تقديم نظرة تاريخية معمقة على الإستراتيجيات المختلفة، التي اتبعتها منظمة التحرير في إدارتها للصراع مع إسرائيل خلال مراحلها المختلفة منذ نشأتها، وتسليط الضوء على الإخفاقات والنجاحات التي حققتها هذه الاستراتيجيات.

وتسعى هذه الدراسة الى مراجعة المتغيرات والظروف، التي حدثت بمنظمة التحرير تغيير مواقفها واستراتيجياتها في كل مرحلة من مراحل الصراع، والدور الذي لعبته هذه التحولات وتفسيرها وتفكيك تلك المواقف والسياسات التي انتهجتها إسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين، وتبعاتها على صعيد العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية.

إن التحولات الإستراتيجية في فكر منظمة التحرير الفلسطينية ومبادئها وسياساتها، بدأت بشكل فعلي في العام (1974م)، من خلال إقرار قيادتها لبرنامج النقاط العشر، بالإننتقال من تبني خيار التحرير الكامل لفلسطين إلى القبول بالحل المرحلية.

لذا، فإن هذه الدراسة تسعى إلى فهم رؤية منظمة التحرير الفلسطينية للإقدام على مثل هذا التطور في المواقف، والتغير في الإستراتيجيات، ومدى تناقضه مع الأهداف، التي أقرها الميثاق الوطني الفلسطيني، والتعرف على مدى صوابية قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالإحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة تجاه حل الصراع مع إسرائيل.

كما أن الدراسة تهدف إلى التعمق في إبراز المراحل المفصلية، التي مر بها الصراع مع إسرائيل، منذ نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، والأبعاد السياسية التي خلفتها تلك المراحل في ظل تغيير الأهداف، ووسائل النضال، والتخلي عن الكفاح المسلح، وتبني المفاوضات كخيار إستراتيجي ووحيد لحل الصراع.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهداف توجه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نحو المحافل الدولية والمنظمات الأممية، وأهمية هذه الخطوة.

وأخيراً، فإن هذه الدراسة ستحاول الخروج بتوصيات حول طبيعة الإستراتيجية المطلوبة لحل الصراع مع إسرائيل، وكيفية التفاعل معها والتوافق على أفعالها في إطار الإجماع الفلسطيني، الذي من شأنه أن يحافظ على دور منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

6.1 أهمية الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تناقش قضية في غاية الأهمية، تدور حول طبيعة التحولات الدينامية، وأسبابها ودوافعها، في الإستراتيجية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والصراع مع إسرائيل، في ظل المتغيرات المحلية، والإقليمية، والدولية، التي واكبت مراحل وسني الصراع الطويلة، والدور الذي لعبته المنظمة في قيادة هذا الصراع منذ نشأتها، ومن ذلك كله، تتبع أهمية هذه الدراسة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة، كونها تقسم الصراع مع إسرائيل الى مراحل زمنية محددة، تميزت كل منها، بتبني منظمة التحرير الفلسطينية لإستراتيجيات وسياسات متباينة، شاب الغموض بعض أهدافها.

كما أن أهمية الدراسة، تتبع من كونها تسلط الضوء على الوسائل والخيارات، التي اعتمدتها منظمة التحرير الفلسطينية في التعامل مع الصراع، ومن ضمنها عدّ المفاوضات مع إسرائيل كخيار إستراتيجي، حيث تقف الدراسة على أسبابه وإرهاباته بعد إسقاط الخيارات الأخرى، في ظل وجود خلافات جوهرية بين القوى السياسية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وبين القوى السياسية الفلسطينية بشكل عام، حول الإستراتيجية التي يجب اتباعها للوصول الى الغايات، والأهداف، التي يأمل الفلسطينيون بشرائعهم كافة، ومختلف فئاتهم، تحقيقها.

7.1 منهجية الدراسة

سيستخدم الباحث المناهج الآتية:

الأول: منهج التحليل التاريخي: يهدف هذا المنهج إلى فهم الحاضر في ضوء الأحداث التاريخية الموثقة، ويوفر فرصة للتحقق منها، وتتبعها في إطار زمني وتاريخي، نستطيع من خلاله توضيح التحولات والتغيرات التي طرأت على إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، وعلاقة ذلك في تحديد السياسات، والمواقف، التي اتخذتها المنظمة عبر مراحل الصراع مع إسرائيل منذ نشأتها، ويستعرض أصل الصراع، وجذوره كركيزة أساسية ينطلق منها.

الثاني: المنهج الوصفي التحليلي: إن معالجة فرضية الدراسة، والإجابة عن التساؤلات التي تطرحها، يجب على الدراسة اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، في وصف السياسات وتحليلها، والمواقف، والإستراتيجيات، التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية، لتحقيق أهدافها.

الثالث: المنهج المقارن: يهتم هذا المنهج بمقارنة الأحداث والمراحل الزمنية، والوقوف عند التطورات والتغيرات التي طرأت على مجريات الصراع العربي الإسرائيلي، ومن خلال هذا المنهج، ستعمل الدراسة على تقسيم مراحل الصراع، التي واكبتها منظمة التحرير الفلسطينية الى أربع مراحل رئيسية، للمقارنة فيما بينها، وهي الفترة الاولى منذ الأعوام (1964- 1974م)،

والفترة الثانية منذ الأعوام (1974 - 1988م)، والفترة الثالثة منذ الأعوام (1988 - 1993م)، والفترة الأخيرة منذ الأعوام (1993 - 2016م).

8.1 حدود الدراسة

تتناول هذه الدراسة تطور مواقف منظمة التحرير الفلسطينية وسياساتها من الصراع مع إسرائيل، وأسباب التحول في الإستراتيجية السياسية للمنظمة، وذلك ضمن الحدود الآتية:

الحدود الزمانية: تبدأ حدود هذه الدراسة من العام (1974م)، وهو العام، الذي أقرت فيه منظمة التحرير الفلسطينية برنامج النقاط العشر، الذي شكل تحولاً نوعياً في الاستراتيجية السياسية للمنظمة وتغيراً في الفكر والمواقف والسياسات الفلسطينية الرسمية، إزاء الصراع مع إسرائيل، حتى عام (2016م) وهو العام الذي صدر فيه قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2334)، الذي يدين الإحتلال في الأراضي، التي إحتلتها إسرائيل عام (1967م) بما فيها القدس الشرقية.

الحدود الموضوعية: الأسباب والدوافع في تغيير السياسات، وعدم الثبات في الإستراتيجيات، التي إنتهجتها منظمة التحرير الفلسطينية في سبيل الوصول إلى حل للصراع مع إسرائيل، وجدلية تبني المنظمة لاستراتيجيات متغيرة وغير موحدة، أو عدم وجود استراتيجية من الأساس.

9.1 مصطلحات الدراسة

الصراع (Conflict): التعريف اللغوي: تعرف دائرة المعارف الأمريكية الصراع لغوياً، بأنه "ما يشير الى حالة من عدم الإرتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته". أما الصراع في بعده السياسي فهو يعني: " موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه ، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، التي يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبني أو إتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى".

أما التعريف في بعده الإجتماعي: فهو يمثل "نضالاً حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة أو حول موارد محددة أو نادرة، ويكون الهدف هنا متمثلاً ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل ايضاً تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم"¹.

الإستراتيجية (Strategy): هي كلمة أستخدمت أصلاً في الحياة العسكرية، وتطورت دلالاتها حتى أصبحت تعني: "فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة، وحساب الاحتمالات المختلفة فيها، واختيار الوسائل الرئيسية المناسبة له".

المعنى اللغوي: أصل كلمة إستراتيجية إغريقي، حيث كانت تعرف بـ(ستراتاجم) وتعني قيادة الجيش، ومع الوقت، اتسعت مفاهيم القتال بتوسيع استعمال الكلمة، إلى أن أصبحت تستعمل لأكثر من القتال الحربي.

ويمكن تعريف كلمة استراتيجية، بأنها "خطة أو سبيل للعمل، الذي يتعلق بجانب عمل يمثل أهمية دائمة للمنظمة ككل".

وفي تعريف آخر للدكتور محمد ابراهيم نصحي، يقول فيه: "هي مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل، ومتطلباته، واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه وصولاً إلى أهداف محدده". كما أنها أفعال أو مجموعة من الأفعال، التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المرسومة"².

وتعرف الاستراتيجية من الناحية الإجرائية بأنها " عملية التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد والإمكانات، وتوجيه الأدوات والوسائل المتاحة، من مرحلة إلى أخرى، لمواجهة موقف معين،

¹ بدوي، منير (1997) " مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مجلة دراسات مستقبلية، عدد3، مركز دراسات المستقبل : جامعة اسيوط – مصر.

² الاستراتيجية (تعريفها – وظائفها –أنواعها- أسس بنائها)، موقع الكتروني بوابات كنانة اونلاين، قسم د.محمد نصحي ابراهيم، kenanaonline.com

من أجل تحقيق أهداف محددة¹. وفي إطار تعريفها من منطلق التفكير الاستراتيجي فإن الاستراتيجية " تبدأ مع القيم والرؤية والأحلام، وهي الأمور المجردة، التي تجعلنا على ما نحن عليه، وتحقيق المكاسب، والحفاظ على الموجودات والمصالح وحمايتها، والوقوف في وجه الخصم أو المنافس"².

تهدف الإستراتيجية إلى الحفاظ على توازن مرغوب، أو توازن غير مرغوب فيه، وهي الخيط الذي يربط القيم والرؤية بالأفعال، وهي مجموعة الأفكار والتفضيلات والأساليب، التي تفسر السياسات وتعطي قصدها وغايتها، وتربطها مع تأثير مرغوب أو هدف محدد، وهي تتضمن التخطيط والتنظيم والإدارة، ولكنها أكثر من كل واحد من هذه العناصر وحدها على حدى.

خلاصة القول: أن الإستراتيجية والتفكير الإستراتيجي يبدآن وينتهيان مع القيم والرؤية لأن:

- الإستراتيجية تؤدي إلى أفعال تسعى لتحقيق المكاسب، والحفاظ على المصالح.
- هدف الاستراتيجية الحفاظ على توازن مناسب، أو استغلال التوازن غير المناسب لصالح قضية ما.

التكتيك (Tactic): "سبل القتال": "التكتيك كلمة إغريقية الأصل تعني الإعداد والتجهيز". ونستطيع بذلك أن نقول: إن التكتيك هو: "بسط القوات واستخدامها في كل معركة من المعارك ضمن الخطة الإستراتيجية من حيث الزمان والمكان وظروف القتال وفرضها على الخصم". وفي تعريف آخر، نجد أن التكتيك يعني: "يعني أساليب النضال وأشكاله ومناهجه لتحقيق مهام معينة، ويهدف إلى تحقيق العمليات الجزئية لوضعها في خدمة الهدف الإستراتيجي العام"³.

¹ حماد، مجدي وآخرون (2000): نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي- الصهيوني، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص15.

² وليامز، جون (10 تشرين أول / أكتوبر 2014) " محاضرة في التفكير الإستراتيجي، دبلوم مهني متخصص في الإستراتيجية والتواصل الدولي، 2014-2016، جامعة بيرزيت: معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات.

³ كاخيا، ابراهيم (2002/11/1) " الاستراتيجية العسكرية المعاصرة والمذاهب العسكرية العالمية السائدة"، مجلة الدفاع:

مجلة القوات العربية السعودية المسلحة، عدد 128، <http://www.al-difaa.com/detail.asp>

الإرهاب (Terrorism): لا يوجد تعريف دقيق ومحدد لمفهوم الإرهاب ومعناه، مما جعل بعض الدول مهددة بالإتهام بالإرهاب، بل وصف حركات التحرر والجماعات والشعوب التي تكافح ضد المحتل الغاصب لأراضيها بأنها إرهابية، مما أدى إلى خلط الأوراق وقلب المفاهيم واستباحة المبادئ التي أقرها القانون الدولي¹؛ ويعرف الإرهاب في المعجم الوسيط² وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية³، وفي المنجد⁴ من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم يقوم على الارهاب والعنف تعتمد اليه حكومات أو جماعات ثورية⁵.

العنف (Violence): يشير المعنى الأساسي للعنف إلى (فعل مؤذٍ). وقدم التعريف الإصطلاحي بدوره إيجابين في تعريف العنف؛ هما العنف المادي وهو "الإستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد بإستخدامها أو العنف كأوضاع هيكلية بنائية". والعنف السياسي هو: "الإستخدام الفعلي للقوة، أو التهديد بإستخدامها بفرض وضع سياسي معين، أو الحصول على مكاسب سياسية بما فيها تغيير حكم قائم، أو قلبه أو أية أهداف اجتماعية وإقتصادية" أخرى⁴.

المفاوضات (Negotiations): هي "تلك العملية الخاصة بحل النزاع بين طرفين أو أكثر، التي من خلالها يقوم الطرفان أو جميع الأطراف بتعديل طلباتهم، وذلك بغرض التوصل إلى تسوية مقبولة تحقق مصلحة لكل منهما". ويعرف والتفاوض بأنه: " فن وعلم تحكمه ضوابط وأسس معينة، ورغم ذلك فإن النجاح في جولة تفاوضية معينة لا يستلزم بالضرورة النجاح في جولة تفاوضية تالية ولو بعد حين، أو العكس صحيح، رغم أن الضوابط والأسس واحدة"⁵.

¹ الهواري، محمد " الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج، درتسة منشورة على موقع حملة السكنية الالكتروني، www.assakina.com/files/books/book26.pdf

² أنيس، ابراهيم وآخرون (1972) المعجم الوسيط، ج1، ط1، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ص376.

³ المنجد في اللغة (1986) بيروت : دار المشرق، ط29، ص282.

⁴ ابراهيم، حسنين توفيق (1999) ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص60.

⁵ هريدي، صلاح (2008) العلاقات الدولية مفهومها وتطورها، دار الوفاء لدنيا النشر، ص ص 22-23.

ملاحظة مفاهيمية: من الأهمية بمكان، توضيح أسباب تعدد بعض المصطلحات الواردة في فصول الدراسة، وهو منهج مقصود، تعمدت الدراسة من خلاله استخدام مصطلحات مختلفة في الشكل، ولكنها تؤدي المعنى نفسه؛ حيث حدث تداخل بين المصطلحات الموضوعية أو بين المفاهيم في المراحل التاريخية المتعاقبة، إلا أنه يمكن التمييز بين هذه المصطلحات، عند القول: (منظمات العمل الفدائي الفلسطيني) للدلالة على مرحلة العمل المسلح، والمنظمات أو الفصائل والحركات الفلسطينية في مراحل مختلفة عن سابقتها، وبهذا المعنى أن الحديث يدور عن حقبات معينة اقتضت من الدراسة الالتزام بها وفقاً للتحويلات الاستراتيجية، وبالتالي إسقاطها على تلك المصطلحات، أو مثلاً استخدام مصطلح (قيادة منظمة التحرير) ومن ثم (القيادة الفلسطينية)، للإشارة إلى التحول الذي حصل بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، حيث إن التداخل بين الطرفين على المستوى التنظيمي والبنوي، ترك أثره على طبيعة القيادة السياسية التي تتخذ القرار، خصوصاً بعد تشكيل الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي تضمنه اتفاق القاهرة عام 2011، ليضم كافة مكونات النظام السياسي الفلسطيني بما فيها الحركات والأجسام الفلسطينية غير المنظمة فعلياً للمنظمة.

10.1 الدراسات السابقة

حظيت القضية الفلسطينية بشكل عام، ومنظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، بالعديد من الكتب والدراسات والمعالجات العلمية، التي إهتمت بها، حيث عالجت تلك الكتب أو الدراسات أو المعالجات العلمية، تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، التي ارتبطت بالقضية الفلسطينية إرتباطاً عضوياً وسياسياً ووجودياً من جوانب متعددة، بتحليل دورها وتطورات عملها، وإبراز التغيرات الفكرية التي أثارت جدلاً واسعاً داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، حول جدواها وإسهامها في تحقيق الإستقلال، وإنهاء الإحتلال، وإقامة الدولة المنشودة، وبالرغم من تعدد هذه الدراسات والمعالجات غير أن البحث في الإستراتيجية السياسية، وإرتباطها بالدور الإستراتيجي، الذي تضطلع به المنظمة لتحقيق غايات الشعب الفلسطيني وتلبية طموحاته، لم تحظ بالدراسات الكافية، والمعالجات المركزة، فجاءت هذه الدراسة لتقدم معالجة علمية معمقة، لمدى أهمية وجود إستراتيجية واضحة تمثل خريطة طريق لحل الصراع مع إسرائيل.

ومن أبرز الدراسات السابقة، التي إطلّع عليها الباحث، وقام بتحليلها، ما يأتي:

1. "إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية"¹ تناولت الدراسة موضوع تأسيس الدولة الفلسطينية وفقاً للرؤية الفلسطينية والعربية، والمرجعيات الدولية ذات العلاقة، وركزت على فهم العقل السياسي الإسرائيلي وتحليله، وما تحتكم إليه من قواعد، وقيود جوهرية متركمة تعكس منظومته العوالمية المرجعية؛ التاريخية، والدينية، والأيديولوجية، والجيوستراتيجية، وما يصاحبها من متغيرات تؤثر في سياسة إسرائيل تجاه الدولة الفلسطينية، وبالتالي تفسر أسباب فشل جهود التسوية السياسية السلمية، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خلال العقدين الماضيين، كما وقفت هذه الدراسة على التغير الذي طرأ على السياسة الإسرائيلية من الرفض القاطع في البداية، إلى القبول المشروط فيما بعد وذلك بأسياس دولة فلسطينية؛ وبينت هذه الدراسة مجموعة من العوامل المانعة لتأسيس دولة فلسطينية، ومن أبرزها، الإنكار لوجود الشعب الفلسطيني، من خلال الأحقية التاريخية، والدينية لليهود في فلسطين، والذي أسس بشكل كبير لطول أمد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أبرزت هذه الدراسة مساحة للسرد التاريخي حول الروايتين الفلسطينية والإسرائيلية، مستشهداً بالكثير من المصادر والمراجع والوثائق، التي تختص بهذا الجانب، والدراسات التي صدرت، ومن ضمنها نظرة المستشرقين الإسرائيليين، وقد تحدثت هذه الدراسة أيضاً، عن التهديدات من منظور إسرائيلي للتأسيس لدولة فلسطينية، ودور منظمة التحرير الفلسطينية، وفقاً للمنظور نفسه، والخيارات البديلة عن تأسيس دولة فلسطينية، كما تناولت الإنتفاضة الفلسطينية عام 1987 وأثرها على التحولات الإستراتيجية للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

2. "المشروع الوطني الفلسطيني: نحو إستعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني"² تحاول هذه الدراسة تفكيك المنظومة الفكرية وتحليلها، تلك المنظومة التي أوصلت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى طريق مسدود في موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإظهار التغير في الأهداف للحركة الوطنية الفلسطينية، وكيف فقدت القيادة القدرة على صوغ أهداف

¹ الجبريني، محمد، (2016) "إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة تونس المنار.

² روحانا، نديم، (شطاء 2014): "المشروع الوطني الفلسطيني نحو إستعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني"، مرجع سابق.

واضحة؟، كما تركز على مخاطر حل الدولتين، وتنادي بالبدء بتفكير سياسي وأكاديمي يقود إلى بدائل، والعمل على مشروع وطني فلسطيني تحرري يحدد أهدافه بهزيمة الكولونيالية الإستيطانية، والحديث عن إستبدالها بوطن مشترك يجمع الفلسطينيين والإسرائيليين، قائم على أساس المساواة والأمن الجماعي للطرفين.

3. "أثر الإختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية

الفلسطينية"¹ سلطت هذه الدراسة الضوء على الإشكالية التي نتجت عن خيار التفاوض الذي إنتهجه منظمة التحرير الفلسطينية، وغياب الشروط والمقومات الصحيحة للمفاوضات، كما إتخذت الدراسة من جدلية (القوة والتفاوض) مدخلاً لقراءة تجربة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية؛ فرصدت هذه الدراسة، اعتماداً على التحليل والبحث، العلاقة بين أشكال القوة التي يتطلبها التفاوض عموماً، وأثر ذلك في مخرجات التفاوض. كما قدمت الدراسة مقارنة تعدّ أن التفاوض يمثل عملية جزئية في سياق متكامل، بما يؤكد عدم إمكانية تحليل المسار التفاوضي من الإستحقاقات التي يفرضها ذلك، أو الخروج على مقتضياتها.

4. "نصوص إتفاقية أوسلو وفشل التطبيق " 1993 - 2000² ركزت هذه الدراسة على فشل

أوسلو من خلال توضيح نصوص الإتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث طرحت هذه الدراسة فرضية أساسية مفادها: أن نصوص إتفاقيات أوسلو هي سبب رئيسي في فشل التطبيقات العملية لها، وأن صيغة هذه الإتفاقيات، لا يمكن أن تثبت على الأرض وتستمر، وفرضية أخرى فرعية ربطت بين الإتفاق وبين التطبيقات العملية، التي جاءت على الأرض إثر التوقيع، كما أنها اعتمدت في منهجيتها على تحليل النص، من خلال الإستفادة من نظرية Pluralism، والتي ساعدت في توضيح النواقص الموجودة في الإتفاق، وتحديد الثغرات ومواقع النقص والخلل فيه.

¹ درويش، عبد السلام، (2013 م) "أثر الإختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية .

² سرحان، رولا (2006) "نصوص إتفاقية أوسلو وفشل التطبيق (1993-2000)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت.

5. "آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003)"¹ تناولت هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، كمحاولة لتحليل العوامل وفهمها، والتفاعلات ذات الصلة بتجربة العمل السياسي الوطني الفلسطيني من زاوية التحول الديمقراطي، كما اعتمدت هذه الدراسة، على تحليل جملة العوامل الموضوعية والذاتية، والداخلية والخارجية، التي أسهمت في صياغة البنى والهياكل، التي قام عليها النظام السياسي الفلسطيني، كما أنها تقدم تحليلاً سوسيو تاريخي وسياسي، حيث إنها عرضت نشأة النظام السياسي الفلسطيني وتطوره، والقوى الفاعلة والمؤثرة فيه، والتغيرات التي مرَّ بها في مراحل تاريخية مختلفة، وصولاً إلى التغير الإنعطافي منذ توقيع إتفاقية أوسلو، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

6. "تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية"² تبحث هذه الأطروحة في طبيعة التغيرات السياسية والفكرية، التي طرأت على منظمة التحرير الفلسطينية، منذ نشأتها في العام (1964م) وحتى العام (2006م)، والظروف الذاتية والموضوعية لهذه التعديلات، والنتائج التي حصلت من التحول في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية والتي من أبرزها الكفاح المسلح الى التسوية السلمية.

7. "تحو توليد نخبة سياسية جديدة"³ تقدم هذه القراءة مساهمة للهيئة الفلسطينية الأخيرة ، حيث خلصت الى ضرورة إستعادة الخطاب الوطني المتمسك بالثوابت، وإستعادة الوحدة الوطنية، كشرطين ضروريين لتطورها إلى انتفاضة شعبية، حيث تناولت هذه القراءة السياق التاريخي لمقاومة الشعوب التي قاومت الإستعمار في مقاربة بالحالة الفلسطينية،

¹ ايوب، حسن (2006) "آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003) كعامل محوري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية .

² الصمادي، حمزة، (2008م) "تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية (1964م-2006م)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

³ البرغوثي، مروان: تحو توليد نخبة سياسية جديدة ، مجلة الدراسات الدولية /العدد 106، ربيع 2016 .

وحول العلاقة القائمة بين الشعب المُستَعْمَر المقهور، التي تكون قائمة على علاقة الرفض، والمقاومة، والمقاطعة، بالوسائل المختلفة. وتتحدث القراءة عن الوحدة الوطنية كمخرج للأزمة الداخلية، واستعادة خطاب حركة التحرر الذي يركز على الخلاص من الإحتلال وتوابعه، كما تناولت فشل منظمة التحرير الفلسطينية في تقديم رؤية سياسية، وإجتماعية، وإقتصادية، وثقافية جديدة، تقوم على الإنسجام مع فكر التحرر الوطني الديمقراطي المتطور والمنفتح على الثقافات الإنسانية .

11.1 تعقيب على الدراسات السابقة

من الملاحظ على الدراسات السابقة، أن كل منها ركز على جانب معين، فقد ركزت دراسة كل من عبد السلام درويش (2013م) ورولا سرحان (2006م) على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والإشكالية التي نتجت عن الإختلال في شروط التفاوض، وفشل التطبيق للاتفاقيات التي أبرمت بين الجانبين، وأثرها على إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وبينت الدراستان وجود خلل في المسار التفاوضي، وما نتج عن ذلك في مخرجات التفاوض، وإتفقت كليهما على غياب أشكال القوة التي يتطلبها التفاوض عموماً، وركزت دراسة حسن أيوب (2006م) على إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، من خلال تحليل التفاعلات المتصلة بالعمل السياسي الفلسطيني من زاوية التحول الديمقراطي، واهتمت دراسة حمزة الصمادي (2008م) بالتغيرات الفكرية التي طرأت على منظمة التحرير الفلسطينية، والنتائج السياسية التي حصلت إثر هذا التغير الفكري في سياسة المنظمة، الذي تمثل في الإنتقال من الكفاح المسلح إلى التسوية السلمية، في حين عالجت دراسة محمد الجبريني (2016)، موضوع الدولة الفلسطينية، وتحليل الصراع وفقاً للذهنية الإسرائيلية، والمتغيرات التي تؤثر في سياسة إسرائيل تجاه إقامة دولة فلسطينية.

لم تعالج الدراسات السابقة التحولات الإستراتيجية وفقاً لمراحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ودور هذه التحولات في التأثير على سياسات ومواقف منظمة التحرير الفلسطينية، ونأتى هذه الدراسة لتستكمل معالجة الجوانب، التي أغفلتها الدراسات السابقة، من حيث الفترة

الزمنية، والتقسيم المرحلي للإستراتيجيات المتبعة، وما شابها من غموض في أهدافها وغاياتها، ومحاولة التعمق في تبيان الدوافع، والأسباب الموضوعية، والذاتية التي أدت الى التحولات الإستراتيجية في سياسات ومواقف المنظمة، إضافة الى تقييم لاستراتيجيات منظمة التحرير الفلسطينية، وفقاً للمراحل الزمنية من عمر الصراع مع إسرائيل.

12.1 فصول الدراسة

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، هي:

1. **الفصل الأول:** الإطار المنهجي والدراسات السابقة (مقدمة الدراسة وخلفيتها).
2. **الفصل الثاني:** الواقع الإستراتيجي للصراع، وللمنظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها.
3. **الفصل الثالث:** التحول الاستراتيجي في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، والنزوع نحو التسوية للصراع
4. **الفصل الرابع:** التسوية على مبدأ حل الدولتين، وتحويل الصراع باتجاه الشرعية الدولية.
5. **الفصل الخامس:** استراتيجية التفاوض، وإعادة تدويل الصراع.

الفصل الثاني

الواقع الإستراتيجي للصراع و لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها

الفصل الثاني

الواقع الإستراتيجي للصراع و لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها

1.2 انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني، الاستراتيجية والوسائل

أدت الهزيمة العربية في فلسطين، وقيام دولة إسرائيل عام 1948، إلى تشتت المجتمع الفلسطيني، وتفسخ في مضمون كيانه، على مستويات عدة، سواءً على المستوى السياسي والقيادي، حيث خلت الساحة الفلسطينية من القيادة التقليدية، بعد تشتتها إثر النكبة، أو على المستوى الجغرافي بانقطاع التواصل الطبيعي داخل مدن وقرى فلسطين التاريخية، كذلك على المستوى القومي والإمتداد الفلسطيني مع محيطه العربي والإقليمي، مما كان له الأثر في عزل العامل الفلسطيني عن قيادة الصراع ضد الوجود الإسرائيلي، الأمر الذي ترك الباب مفتوحاً أمام تولي الدول العربية، قيادة هذا الصراع بدلاً عن الفلسطينيين، دون أن يكون لتلك الدول إستراتيجية شاملة وواضحة، سواء جماعية أم فردية لتحرير فلسطين، عدا عن غياب الثقة عند غالبية الفلسطينيين بالنظم السياسية لهذه الدول، والإعتقاد بأنها تسعى إلى السيطرة على القرار الفلسطيني¹.

فُبدىء العمل على إعادة بناء الكيان الوطني الفلسطيني، من خلال التفكير بإنشاء منظمات العمل الفدائي، وكان نتاجه الشروع في تأسيس حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، أواسط خمسينيات القرن الماضي، والتي تمكنت أواخر الخمسينيات من إنشاء وتشكيل خلاياها الأولى، وتشكيلها بين الفلسطينيين في أكثر من بلد عربي، لكي يكون بإستطاعة الشعب الفلسطيني الإعتماد على نفسه من أجل إستعادة حقوقه، وممارسة دوره الوطني، إذ كان الإيمان راسخاً لدى مؤسسي حركة فتح أن بعض الحكومات العربية، تسعى متعمدة إلى القضاء على الهوية الوطنية الفلسطينية وتذويبها، فكان لا بد من التصدي لتلك المحاولات، التي تهدف الى مصادرة القرار الفلسطيني، وممارسة دور الوصاية على القضية الفلسطينية، ويعد هذا السبب

¹ الحمد، جواد واخرون، (1999): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 6، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص345.

واحداً من أهم الأسباب التي أدت الى إنشاء حركة فتح¹، فهي هو ذا صلاح خلف أبو إياد يقول: "إن مؤسسي فتح أقسموا اليمين على التصدي لكل محاولة لإخضاع الحركة الوطنية الفلسطينية لإشراف حكومة عربية كائنا ما كانت هذه الحكومة، وعلى السهر على ألا يستعيدوا أي بلد شقيق الى حظيرته"².

كان مؤسسو حركة فتح - الذين سيتربعون في المراحل اللاحقة على رأس قمة الهرم التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومعظم لجانها ومؤسساتها المهمة - مجموعة من الشباب الفلسطينيين الذين التحقوا بالجامعات المصرية للدراسة فيها، وكان من أبرزهم ياسر عرفات، المولود في القاهرة عام (1929م) لعائلة فلسطينية من خانيونس، وآخرون معظمهم لاجئين وفدوا إلى غزة بعد عام (1948م)، منهم على سبيل المثال خليل الوزير، وصلاح خلف، وسليم الزعنون، ومحمد يوسف النجار. بدأ هؤلاء الشباب حياتهم السياسية بالانخراط في حركة الإخوان المسلمين، التي نفي أبو إياد العضوية التنظيمية فيها، سواءً هو أو ياسر عرفات، وأحملهم لأيديولوجيتها، حيث قال: "بأنه لم يلتحق في صفوف الإخوان المسلمين" وأضاف، "صحيح أنني كنت حفيد شيخ، وأبي مسلم لا يقطع فريضة، إلا أن تسامح وسطي وبيئي، العميق، أبعدني عن أيديولوجية الإخوان المسلمين" وأكد ان ميوله تحمله للانضمام الى ركب قومية علمانية، يبحث عن شكلها وجوهرها، ولا أفكار مسبقة عنده ولا عند ياسر عرفات³؛ والتحق جزء آخر من هؤلاء الشباب، بالحركات القومية، من البعثيين والشيوعيين، في سبيل الكفاح ضد إسرائيل، وتشكيل الخلايا المسلحة، ولكن سرعان ما انفكوا عنها؛ لقناعتهم أن هذه الحركات والاحزاب لن تلبّي طموحاتهم في تحرير فلسطين⁴.

¹ احمد، محمد (2007) "حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (1993-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ص11.

² أبو حجلة، فؤاد (1996) فلسطين بلا هوية: صلاح خلف أبو إياد، ط2، دار الجليل، ص 63.

³ المرجع السابق، ص 46.

⁴ أبو فخر، صقر (2003) الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح الى دولة منزوعة السلاح، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص26.

نشأت حركة فتح كإطار وطني مفتوح، تضم في هيكلها التنظيمي المرن، إتجاهات سياسية وفكرية مختلفة، ومتباينة، ومتباعدة في بعض الأحيان، وتجذبت اعتناق أيديولوجيا محددة، وعرفت نفسها كحركة وطنية فدائية، ثورية وجماهيرية، محلية فلسطينية عالمية، وركز مؤسسوها على أهمية أن تكون شعبية الطابع، قادرة على الإستمرار مهما حدث، كائننا ما كان مصير قادتها، كدرس مستفاد من الأخطاء السابقة التي إرتكبتها قيادة الشعب الفلسطيني قبل النكبة، لذلك شرعت حركة فتح في فتح أبوابها أمام الفلسطينيين، وأحرار العالم للإنضمام إلى صفوفها، بغض النظر عن ديانتهم وإتجاهاتهم الفكرية والمذهبية، والحزبية، ليأخذوا دورهم في الدفاع عن الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني¹.

صاغ اللقاء التأسيسي الأول في الكويت عام (1957م) ماسمي "هيكل البناء الثوري لحركة فتح"، وتوالت اللقاءات للإنتلاق نحو الهدف الإستراتيجي للحركة وهو تحرير فلسطين، وحددت السبيل إلى ذلك عبر العنف الثوري، الذي من شأنه إنهاء حالة الإذعان التي سيطرت على اللاجئين الفلسطينيين للأمر الواقع، وتطهير نفسية المضطهدين، وأصرت فتح التي إنطلقت من خلال عمليات عسكرية ضد أهداف، ومواقع عسكرية إسرائيلية في (1 كانون ثاني/ يناير 1965م)، على وضع برنامج لتحقيق هدفها الاستراتيجي بالإستناد الى مبدئين أساسيين، هما: الإستقلال المطلق للتنظيم، وصنع القرار الوطني بعيدا عن أي تدخل حكومي عربي؛ وألوية الكفاح المسلح كوسيلة إستراتيجية وحيدة لتحرير فلسطين².

وبذلك تبلورت معالم التفكير السياسي لحركة فتح، بعد إنصهار مجموعة من التيارات المتباينة فكرياً وإيديولوجياً في بوتقة واحدة، وأصبح هدفها النهائي واضحاً: تحرير فلسطين، وتدمير الأساسات التي قامت عليها، ما أصطلح على تسميته دولة، ومجتمع الاحتلال الإستيطاني

¹ ناصر، رشيد (2015) "حركة فتح": الإشكاليات والتحديات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ص17.

² صايغ، يزيد (2002) الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 155.

الصهيوني، وبالتالي، هدفت فتح الى تدمير هذا الكيان إقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، وإعادة فلسطين الى وضعها الراسخ في عقول الفلسطينيين؛ أي وطنهم كما كان قبل عام (1948م)¹.

ورأت أن العنف الثوري، وحرب التحرير الشعبية، هما الطريق الوحيد المؤدي الى تحرير فلسطين²، وبهذا الهدف إتفقت فتح إستراتيجياً مع معظم المجموعات الفدائية الأخرى، التي أخذت في التشكل في الفترة ذاتها بعد سنوات من النكبة، تلك السنوات التي تميزت بخمود مؤقت لنضال الفلسطينيين، ومحاولة إستقرار جديد لقيمهم السياسية، والايديولوجية، وإمعانهم في فهم أسباب الكارثة الوطنية وحجمها، لأخذ زمام المبادرة في الكفاح من أجل حقوقهم ومطالبهم، فبدأ التفكير بإنشاء "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة" وكان إسمها آنذاك "جبهة التحرير الفلسطينية" بين فلسطيني سورية في أواخر خمسينيات القرن الماضي، وانبثقت كلاً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - التي أصبحت الفصل الثاني من حيث القوة والحجم، في منظمة التحرير الفلسطينية بعد فتح- والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكذلك طلائع حرب التحرير الشعبية- الصاعقة، عن أحزاب بعثية، وحركات قومية، كانت موجودة سابقاً منها حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب.

مع بداية ستينيات القرن الماضي، تهيأت الظروف لإبراز الكيان الوطني الفلسطيني، وتقاطع ذلك مع حاجات وإرادات عديدة ومتعارضة، منها؛ حاجة الفلسطينيين وإرادتهم في إبراز كيانهم الوطني من جديد، وإرادة النظم العربية الراغبة في المساعدة على ذلك، ونظم أخرى سعت إلى إحتواء الحركة الفلسطينية المتجددة وكيانها الوطني، والدفع بمخاطرها عن الأنظمة الحاكمة، التي قد تضر تلك الحركة أو الكيان بمصالحها، وتقاطعت الظروف كذلك، مع إرادات من إعتقدوا، أن بإنشاء الكيان الفلسطيني يمكنهم التنصل من المسؤوليات تجاه القضية الفلسطينية، وإلتزاماتها وحاجتهم إلى وجود كيان لإلقاء تلك المسؤوليات على عاتقه³، وبحسب

¹ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، مرجع سابق، ص 153.

² أبو حجلة، فؤاد، فلسطيني بلا هوية، مرجع سابق، ص 66.

³ حوراني، فيصل (2014) الفكر السياسي الفلسطيني: 1964-1974، ط1، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 28-29.

الباحث إميل توما، فقد شهدت الفترة الواقعة ما بين الأعوام (1961-1963م) ظهور حوالي أربعين تنظيم فدائي فلسطيني، معظمها تأسس خارج الأرض المحتلة، تختلف في أهدافها، وأساليب عملها، مما يعبر في رأي الباحث عن "تحرك ثوري فلسطيني من ناحية، وعدم وضوح الرؤية من ناحية ثانية"¹.

2.2 إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية منذ النشأة عام 1964

1.2.2 الدور العربي في بروز الفكرة وتحقيق الهدف (الكيان الفلسطيني)

قررت جامعة الدول العربية، منذ إنشائها عام (1945م)، أن يكون لفلسطين مندوباً يمثلها في الجامعة العربية، رغم عدم إستقلالها ووقوعها تحت الإنتداب البريطاني، وتم تسمية موسى العلمي مندوباً في مجلس الجامعة آنذاك²، وتبع ذلك القرار حدثاً اعتبر الأبرز على صعيد السياسة العربية، بعقد أول مؤتمر قمة عربي، في أنشاص قرب القاهرة (27 أيار/ مايو 1946م) حضره ملوك ورؤساء الدول السبع المؤسسة للجامعة العربية، وقد عقد هذا المؤتمر إثر ظهور تقرير لجنة التحقيق الأنجلو- امريكية، تلك اللجنة التي ولدت شعوراً لدى المسؤولين العرب بمدى حساسية الظرف بالنسبة لفلسطين والخطر الذي يدهم القضية الفلسطينية³، الأمر الذي حتم عليهم تأكيد تمسكهم بها كقضية رئيسية واعتبارها قلب القضايا القومية، فاتخذوا قرارات مهمة حملت مضامين قوية كان يمكن أن تشكل ممراً إلزامياً نحو إستراتيجية عربية مشتركة لو احسن العرب استخدامها وتأطيرها كخطة شاملة واضحة الأهداف والمعالم تغير وجه الصراع مع إسرائيل والأطراف المساندة لها، حيث تلخصت تلك القرارات، بضرورة التصدي للصهيونية ورفض الهجرة وتسريب الأراضي لليهود، كما أن أحد اهم مخرجات هذا المؤتمر كان في التشديد على اعتبار ان اي سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين هي سياسة عدوانية تجاه كافة

¹ توما، إميل (1978): ستون عاما على الحركة القومية الفلسطينية، ط2، بيروت: دار ابن رشد، دائرة الثقافة والإعلام، منظمة التحرير الفلسطينية، ص245.

² فلسطين الثورة- وكالة صحافة (2009) "نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية"، تقرير منشور <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3748>

³ الموسوعة الفلسطينية (سبتمبر 2013) "أنشاص (مؤتمر)"، <http://www.palestinapedia.net>

الدول العربية، وفي ختام مؤتمر أنشاص قرر المجتمعون بوجوب العمل على تشكيل هيئة فلسطينية تمثل جميع الفلسطينيين وتنطق باسمهم واحيل هذا القرار الى مجلس جامعة الدول العربية لوضعه موضع التنفيذ¹.

وشهد عام (1948م) بعد النكبة بأشهر قليلة تحولاً في مواقف الدول العربية (ماعدا الأردن) باتجاه الإعتراف بحكومة عموم فلسطين، بعد أن رفضت تلك الحكومات مقترحاً سابقاً بالإعلان عنها والإعتراف بها قبل النكبة، كانت قد تقدمت به الهيئة العربية العليا لملء الفراغ الناتج عن انسحاب قوات الإنتداب البريطاني من فلسطين، كما تم تعيين ممثلين عن حكومة عموم فلسطين في مجلس الجامعة، بهدف منع الملك عبد الله الأول من ضم الأراضي التي تسيطر عليها قواته في اواسط فلسطين، وهي التي تم تسميتها لاحقاً الضفة الغربية، ومن منطلق الحرص على تأكيد شرعيتها سعت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا بالدعوة الى مجلس وطني فلسطيني، انعقد في غزة كأول سلطة تشريعية تقام على الأرض الفلسطينية².

وفي إطار تركيز الدراسة على الدور العربي نحو بلورة فكرة الكيان الفلسطيني وتسلسل هذا الدور عبر مراحل مختلفة وسنوات مفصلية ما بين اعوام (1945 - 1948م)، تنتقل مباشرة الى مرحلة مفصلية اخرى عندما وجه مجلس جامعة الدول العربية في دورته الواحدة والثلاثين عام(1959م)، دعوة الى "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً، لا مجرد لاجئين، يسمع صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم"³، وجاءت هذه الدعوة بناءً على توصية تقدمت بها الخارجية المصرية في شهر اذار من العام نفسه، وترجم ذلك الى قرارات أخرى تتعلق بالشعب الفلسطيني نصت على " العمل على إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة"، إلا أن عدم تنفيذ هذه القرارات، دفع بالقاهرة إلى رفع مذكرة تطالب جامعة الدول العربية، بإبراز الشخصية الفلسطينية وذلك خلال إجتماع مجلس

¹ طنوس، عزت (1982): الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، ج1، ط1، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ص310.

² محمد محسن، صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها وتطورتها، مرجع سابق، ص ص 64.

³ الشقيري، احمد (1971)، من القمة الى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب، ط1، بيروت: دار العودة، ص 56-60.

الجامعة في أب (1960م)¹، وهذا يؤكد الدور المهم والبارز الذي لعبته مصر في انشاء الكيان الفلسطيني.

مهدت قرارات مجلس جامعة الدول العربية، التي صدرت في ايلول عام (1963م) لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وإتخذ المجلس في دورته الأربعين قراراً نص على " تأكيد حق شعب فلسطين في بلاده، وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه، وممارسة حقوقه الوطنية كاملة"، وأعلن القرار " أن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، ومن واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرص لتمكينهم من ممارسة ذلك الحق بالطريقة الديمقراطية"، وكان هذا القرار تأييداً للمشروع الذي تقدمت به الحكومة العراقية لبناء الكيان الفلسطيني، وأحيل الى وزراء خارجية الدول العربية لدراسته بصورة شاملة، وتم في الجلسة ذاتها تكليف أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين في إجتماعات الجامعة العربية، خلفاً لأحمد حلمي عبد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين المتوفى².

2.2.2 الإستراتيجية العربية باتجاه إنجاز الكيان الفلسطيني

وسط خلافات عربية - عربية، وخاصة الخلاف المصري السوري الناتج عن انفكاك وحدة البلدين عام (1961م)، والخلاف المصري السعودي، بسبب الموقف من اليمن بعد سقوط الملكية وإعلان الجمهورية عام (1962م)، انعقد مؤتمر القمة العربي الرسمي الأول في القاهرة بتاريخ 13 كانون ثاني/ يناير 1964م، تلبية لدعوة وجهها الرئيس المصري جمال عبد الناصر الى ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية، لمواجهة عزم إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن، في الوقت الذي كانت فيه التقديرات غير المعلنة تشير الى عجز الدول المعنية عن المواجهة، أمام إصرار إسرائيل الأكيد على إستخدام القوة العسكرية ضد أي محاولة سورية لمنع التحويل.

وفي ظل هذه الظروف، والإحساس بعدم توفر القدرة على التصدي العسكري لمشروع إسرائيل، وجد العرب أنفسهم مضطرين لحل الإشكال الذي يواجهونه، في سياق موقف عربي

¹ نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

متناقض بين التقديرات غير المعلنة، وبين التعهدات المعلنة للرأي العام، انعقد المؤتمر للبحث عن مخرج يحفظ ماء الوجه أمام الجماهير العربية المفعمة بالآمال، والإستجابة لرغبتها العارمة في إبراز الكيان الفلسطيني، وبذلك يكون النظام العربي قدم ترضية للرأي العام، وإستجاب لأحد مطالبه المشروعة، وأسس لكيان فلسطيني قادر على عقلنة الضغوط الفلسطينية والعربية الأخرى¹، فاتخذت القمة قراراً بإتجاه "تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره" وخولت أحمد الشقيري مندوب فلسطين لدى الجامعة العربية، بزيارة الدول الأعضاء لبحث القضية الفلسطينية، والإتصال بأبناء فلسطين فيها، وإيجاد الطريقة المثلى في إقامة القواعد السليمة لتنظيم شعب فلسطين، بغية القدرة على مواجهة نشاط إسرائيل الهادف الى تصفية القضية الفلسطينية، وإضاعة حقوق الشعب الفلسطيني².

واصل الشقيري جولاته، مستفيداً من دعم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ومن حماسة جزء من الفلسطينيين لإنشاء كيانهم الخاص بهم -لإعتبارات مختلفة ستأتي الدراسة على ذكرها لاحقاً- فقام بثلاثين جولة على مناطق التجمعات الفلسطينية، وضع خلالها " الميثاق القومي الفلسطيني" و " النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية"³.

3.2.2 الموقف العربي من إنشاء الكيان السياسي الفلسطيني

على الرغم من القرارات التي صدرت عن إجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب عام (1963م)، ومؤتمر القمة العربية في القاهرة لإقامة الكيان الفلسطيني، إلا أن تلك الإجتماعات شهدت تردداً واضحاً أثناء المداولات، وطغت المباحكات والإنقسامات والتجاذبات العربية في مناقشة هيئة قادرة على تمثيل الفلسطينيين، وإختلفت الرؤى العربية حول شكل هذه الهيئة، أو الكيان المزمع إنشاؤه، فهناك من الدول من إقترح مشروعاً بإنشاء "جبهة تحرير وطني": كالجزائر وتونس، في حين دعت السعودية إلى إنشاء حكومة فلسطينية، وعارض

¹ حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 33-35.

² نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق.

³ برهم، عبدالله (2007) "إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: إشكالية الهيكلية والبرامج"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ص43.

الأردن الفكرة من أساسها؛ إذ رأى فيه تحدياً مباشراً لمطالبته بالسيادة على الضفة الغربية، بينما ركز السوريون، على إعطاء الفلسطينيين سلطة كاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة ليكونا قاعدة إنطلاق جغرافية تجاه أراضي فلسطين، التي أحتلت عام (1948م)¹، ولم يكن الأمر مختلفاً على الساحة الفلسطينية، فقد تباينت ردود الفعل ما بين الترحيب والمعارضة والتحفّظ، وقد تمثلت المعارضة في موقف الحاج أمين الحسيني، الذي اعترض على شخص أحمد الشقيري، وليس على الكيان نفسه، حيث اعتبر أن الشقيري دمية مصرية، سعى لإنتراع الزعامة منه، وأن "مشروع الكيان كما قدمه السيد الشقيري يسهل تصفية قضية فلسطين، وأن امريكا والدول الإستعمارية الأخرى تشرف على تنفيذ هذه التصفية"²، وكذلك كان موقف حركة فتح الرافض لتشكل كيان من شأنه ضرب الحركة الثورية الوليدة، وحشر فتح في الزاوية، خاصة بعد القرارات ذات الطبيعة الإستراتيجية، التي إتخذتها القمة العربية، ومن أهمها تكليف الشقيري بدراسة إنشاء هيئة تمثل الفلسطينيين رسمياً، وهذا المنهج العربي المشترك يتصادم مع رؤية فتح، ويضع أمام منهجها قوى أكبر منها بكثير، لأنها كانت تعدّ نفسها حركة فلسطينية تعمل خارج حدود الوطن لإستعادته، في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى البحث عن دولة عربية تقبل منهجها، وتهيء لها قاعدة انطلاق، وتوفر لها الدعم، وتحمل مسؤولية ذلك، وكان على حركة فتح أن تسرع الخطى قبل أن ينجح الشقيري في بلورة شخصية منظمة التحرير الفلسطينية، وتصبح المنظمة بذلك عائقاً أمام حصول فتح على دعم الحكومات العربية واعترافها، ولم تكن مواقف الحركة هذه من إنشاء الكيان معلنة بشكل صريح أو مباشر، بل إنها أظهرت موقفاً إيجابياً ومؤيداً لعملية الإنشاء مع بعض التخوفات التي أثارها في إتصالاتها مع الشقيري³.

وأبدت حركة القوميين العرب، و تجمعات فلسطينية أخرى، تحفظاً على تشكيل الكيان، وعبرت عن ذلك بطرح العديد من الأسئلة، والإستقهامات حول طبيعة عمله وآلياته، ووسائل تحقيق أهدافه، في حين لقي العمل على تشكيله ارتياحاً لدى الأحزاب القومية، والتيارات المؤيدة

¹ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 164.

² المرجع السابق، ص 168.

³ الحسن، بلال (2008)، قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ص56-57.

للزعيم المصري جمال عبد الناصر، وترحيباً لدى الأوساط الشعبية الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة¹، لاعتقادهم أن هناك تطورات جديدة برزت على صعيد قضيتهم، وأن القرار بتشكيل كيان فلسطيني سيساهم في تحرير وطنهم، معتبرين ذلك خطوة مهمة على طريق العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية².

بينما كان أحمد الشقيري منهمكاً في إعداد البنية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتكوين جيش التحرير الفلسطيني، وافتتاح مكاتب للمنظمة لدى الدول التي تقبل الاعتراف بها، وجدت فتح ضالتها في النظام السوري الجديد، وذلك بعد إستيلاء حزب البعث على السلطة في سوريا عام (1963م)، وكان النظام يتميز بنزعة ثورية، وتوجهات سياسية معارضة لمصر، ومعارضة لمنطق الإستعداد إلى المواجهة مع إسرائيل بقوة عسكرية نظامية، داعياً إلى "حرب التحرير الشعبية"؛ وهي الوسيلة الإستراتيجية ذاتها، التي تبنتها حركة فتح في أدبياتها الثورية، ذلك كله أنشأ تعاوناً متبادلاً بين الطرفين، ونشأ لأول مرة مواجهة فكرية، وإستراتيجية فلسطينية، بين تيارين: التيار الأول (الشقيري والحركات القومية) يدعو إلى العمل المسلح ضد إسرائيل في سياق التنسيق والتعاون الكاملين مع الموقف العربي الرسمي، معتبراً، أن أي توجه آخر، هو عملية توريث للجيش العربية، في حرب مع إسرائيل، غير جاهزة لها، في حين كان التيار الثاني (حركة فتح) يعلن صراحةً، عدم ثقته بالأنظمة العربية، داعياً إلى عمل فلسطيني مسلح مستقل، يقوده الفلسطينيون بأنفسهم، وتتولى الحكومات العربية، الدفاع عن حدودها أمام الحملات الإسرائيلية المنتظرة³، كما ظهر التناقض في طرح فتح مع أطروحات قومية عربية كانت تسود تلك الحقبة، في تحول فكري وإستراتيجي من الوجهة القومية إلى الوجهة الوطنية، عبر شعارها القائل "أن تحرير فلسطين طريق للوحدة العربية" بدلاً من الشعار القومي القائل "أن الوحدة العربية طريق لتحرير فلسطين"⁴.

¹ برهم، عبدالله، "إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: إشكالية الهيكلية والبرامج"، مرجع سابق، ص 43.

² الشيخ عبدالله، خالد (2013) "مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة، ص 50.

³ الحسن، بلال، قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحق العودة والغاء الميثاق، مرجع سابق، ص 57.

⁴ أبوحجلة، فؤاد، فلسطين بلا هوية، مرجع سابق، ص 67.

4.2.2 نقطة التحول الاستراتيجي في الصراع وتطور قواعد العمل السياسي الفلسطيني

رغم الإعتراضات التي واجهها أحمد الشقيري أثناء عملية الإعداد لإنشاء كيان فلسطيني، إلا أنه واصل تحركاته، وإتصالاته بالتجمعات الفلسطينية، محاولاً المراعاة عند اختيار أسماء أعضاء المؤتمر المنوي عقده لإبراز الكيان، أن تكون تلك الشخصيات ذات صفة تمثيلية، وأن يراعى قدر الإمكان التوزيع الجغرافي لأبناء فلسطين¹، إلا أن الشقيري واجه انتقادات حادة حول آلية اختيار الأعضاء، حيث أخذ عليه منتقدوه عملية الإختيار التي تمت وفق معايير غلب عليها الطابع العشائري والعائلي، وعمل على ضم شخصيات تقليدية على أساس الصفة الفردية والشخصية "وأغلبية ساحقة من ممثلي الفئات العليا من الرأسمالية الفلسطينية"² دون إعطاء أولوية لمنظمات العمل الفدائي، التي أخذت تنتهياً لممارسة الكفاح المسلح في تلك الفترة، ولا إلى الأحزاب السياسية العاملة آنذاك³.

يبدو أن الشقيري تجاوز الصلاحيات التي منحها له الزعماء العرب في مؤتمر القمة العربي، عندما قرر عقد مؤتمر وطني فلسطيني ينبثق عنه الكيان المنشود، وقد انعقد هذا المؤتمر بالفعل في مدينة القدس بتاريخ 28 أيار/مايو 1964م، تحت رعاية الملك حسين، وحضور ممثلين عن جميع الحكومات العربية، وبمشاركة 400 عضو، معظمهم من المستقلين أشرف على اختيارهم الشقيري، من خلال لجنة تحضيرية شكلها بنفسه، كما شارك في المؤتمر عدد قليل من أعضاء منظمات العمل الفدائي مثل "حركة فتح" وأعضاء آخرون، ينتمون إلى "حزب البعث" و"حركة القوميين العرب" وقد عدّ الشقيري مشاركة أعضاء تلك المنظمات والأحزاب، كانت بصفة شخصية لا تمثل منظماتهم أو أحزابهم ولا تعبر عنها.

افتتح المؤتمر بخطاب قومي ألقاه الملك حسين، أوضح فيه موقف بلاده من القضية الفلسطينية، وتمسكه بوحدة الأردن، وأن إنشاء منظمة التحرير والكيان الفلسطيني لن يتعارض

¹ أنظر الموسوعة الفلسطينية، قسم المجلس الوطني الفلسطيني. <http://www.palestinapedia.net/>

² حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 40.

³ برهم، عبدالله، "اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: اشكالية الهيكلية والبرامج"، مرجع سابق، ص 44.

مع وحدة الضفتين، كما أنه ركز في خطابه على الدور العربي في التعاون مع الفلسطينيين؛ لتنظيم صفوفهم، ودعمهم لتحرير وطنهم¹.

خرج مؤتمر القدس في 2 حزيران/ يونيو 1964م بعدد من القرارات، قبل أن يتحول الى مجلس وطني، أهمها إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، والمصادقة على "الميثاق القومي" و"النظام الأساسي، وانتخاب أحمد الشقيري رئيساً لمنظمة التحرير، وتكليفه باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة وعددهم 14 عضو²، ومع نهاية ذلك اليوم، وانتهاء جلسات المؤتمر، أعلن الشقيري عن ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية، معلقاً بالقول: "اليوم نعلن ميلاد الكيان الفلسطيني، وانبثاق الشخصية الفلسطينية، يجسدها قيادة فلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني والصندوق القومي الفلسطيني وأجهزة إعلامية وإدارية وتنظيمية، تولد من العدم وتبدأ من الصفر، وكل امكاناتها عزم الشعب الفلسطيني على تحرير وطنه وإيمان الأمة العربية بقضيتها المقدسة"³.

5.2.2 رؤية المنظمة وعلاقتها بالقيم الفلسطينية

عكست مقدمة الميثاق القومي، رؤية منظمة التحرير الفلسطينية، لمستقبل الصراع مع إسرائيل والقضية الفلسطينية، فتميزت تلك الرؤية، بالطابع الإنشائي، وخلوها من أي تحليل عميق للواقع الفلسطيني، للأسباب والدوافع التي شكلت ضرورة إلى إعادة بناء الكيان الوطني للشعب الفلسطيني، وطبيعة هذا الكيان وأهدافه، وغلبت القيم الإنسانية على طابعها، في عملية تنفيذ واضح للعبارات، التي شاعت بعد النكبة، من نوع "عزة الإنسان الفلسطيني" و"حقه في الحياة الحرة الكريمة"، في حين غابت القيم الوطنية التي كانت شائعة ضمن الأدبيات الفلسطينية منذ بدء تشكل منظمات العمل الفدائي وقواه المسلحة، عن تلك الرؤية، مثل استخدام عبارة

¹ الشريف، ماهر (2014) "خمسون عاما على قيام منظمة التحرير الفلسطينية"، دراسة منشورة في موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية - <http://www.palestine-studies.org/ar/institute/fellows/%D9%85%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%81>.

² المرجع السابق.

³ الشيخ عبدالله، خالد، "مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر"، مرجع سابق، ص 51.

"استرداد الوطن السليب" والترويج لها بدلا من عبارة "التحرر الوطني"، على الرغم من إضافة مصطلح تحرير فلسطين الى بنود الميثاق، كما أنها أغفلت ذكر إسرائيل، رفضاً للإعتراف بوجودها، كنوع من أنواع التعفف، والإحساس بالطهرية في خلط واضح بين ما هو مفهوم " رفض الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل"، وبين التضليل وهو رفض الاعتراف بوجودها ذاته¹.

لقد افتقدت رؤية منظمة التحرير الفلسطينية إلى معززات الهوية الوطنية، وبالتالي، خلت من الإشارة إلى الإستقلال الوطني، سواء إستقلال الشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية خاصة، أو إستقلال منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها ككيان يميز الشعب الذي تمثله عن الدول العربية²، وضمن هذا السياق، فإن مفهوم الدولة، والسيادة، وفقاً لرؤية المنظمة، يقوم على الإقطاع من الدولة الفلسطينية المنشودة، والانتقال من السيادة الوطنية على كامل تراب فلسطين، بحيث " لا تمارس هذه المنظمة اي سيادة على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمة، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية، والتنظيمية، والسياسية، والمالية"³.

6.2.2 الواقع الإستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية في صيغتها الأولى

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية أن تكون توفيقية بين تيارين متصارعين داخل الفلسطينيين من جهة، وبين المواقف العربية المؤيدة، وتلك الرافضة من جهة أخرى، وبحكم نشأتها في ظل التأثيرات المتداخلة وعدم إمتلاكها لقواها السياسية، وتشكيلاتها الخاصة، فإنها ولدت ضعيفة، وعرضة لطيف واسع من التأثيرات العربية المتباينة⁴، وقد نص ميثاقها على فصل المنظمة عن أرضها الطبيعية، حيث لا علاقة تربطها مع الأراضي الفلسطينية، التي بقيت خارج الإحتلال الإسرائيلي، وتقع تحت سيطرة الدول العربية، وإخراج الفلسطينيين في المواقع

¹ حوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص ص 56-58.

² المرجع السابق، ص 62.

³ انظر المادة 24، " الميثاق القومي".

⁴ الزين، سمير (2005) تحولات التجربة الفلسطينية: المشكلات البنوية للنظام السياسي، ط1، مركز دراسات الغد العربي، ص30.

والتجمعات داخل الدول العربية من دائرة عملها، واعتبارها إطاراً شكلياً خاضعاً لإرادة العرب، وبالتالي، أفرغت من وسائل قوتها المتمثلة في جيش التحرير الخاضع للدول الموجود عندها، ومن الأحزاب السياسية ومنظمات العمل الفدائي، التي أصبحت تتغلغل في الشارع الفلسطيني¹.

1.6.2.2 الأهداف التي أنشأت من أجلها منظمة التحرير الفلسطينية

في ظل المعطيات السابقة، تبنت منظمة التحرير الفلسطينية هدفين إستراتيجيين معنيين في ميثاقها القومي وهما: "الوحدة العربية وتحرير فلسطين"² من خلال الهدف الإجرائي المتمثل في "أن يصبح أهل فلسطين قوة وطنية عاملة تسهم في التحرير".

أما الأهداف الأدائية: فقد أعلن الشقيري أن المنظمة لن تكون حكومة، ولن تمارس سيادة إقليمية، بل هي كيانٌ ثوريٌّ عسكري³، يركز على أربع دعائم رئيسية، هي: الجهاز العسكري، والجهاز السياسي، والجهاز التنظيمي، والجهاز المالي، لرفع مستوى الأداء في مهمة التحرير⁴.

دبلوماسياً: عبرت منظمة التحرير الفلسطينية عن ضرورة مخاطبة الأمم المتحدة، التي لم تكن أدرجت في حينه، قضية فلسطين كقضية سياسة بل عدتها قضية لجوء وإغاثة للاجئين من منطلق إنساني، وفي سبيل ذلك، سعت المنظمة من خلال الدكتور عزت طنوس المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، وراء عضوية المنظمة الدولية وفتح مكتب لها في نيويورك، وفي سياق متصل شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في عدد من المؤتمرات الدولية، وأهمها مؤتمر دول عدم الانحياز الذي انعقد بالقاهرة عام (1965م)، في إشارة إلى فهم دبلوماسي لمجريات المستقبل، وإمكانية بناء دولة فلسطينية، أو حكومة مستقبلاً، شرط ربط ذلك بالتحرير⁵.

¹ انظر المادة 26، "الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية".

² أنظر المادة 12، الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

³ أبو النحل، أسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق ص48.

⁴ خليفة، محمد (2005) "منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحريرية أم مشروع كيان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، ص 21.

⁵ المرجع السابق، ص 40.

2.6.2.2 تحول جيوسراتيجي منذ عام 1967

بات واضحاً أن هناك خطين متوازيين انطلقا في الفترة ذاتها تقريباً (الستينيات من القرن الماضي)، في مسألة التعبير عن الشخصية الفلسطينية، وإبراز الوجود الفلسطيني، في جانب: كانت حركة فتح، ومعها نواة منظمات العمل الفدائي التي أخذت في التشكل بالفترة ذاتها، تدعو الى الثورة المسلحة وتمارسها بوصفها الوسيلة الفضلى والأكثر جذرية للوجود الفلسطيني، وفي الجانب الآخر: كانت منظمة التحرير تمثل تجسيدا للكيانية السياسية الفلسطينية، غير أن الخطين فشلا في التلاقي طالما بقيت أسباب الخلاف حاضرة بينهما، رغم الجهود كلها التي بذلت في سبيل إزالتها¹.

اعتمدت حركة فتح في بداياتها، ومعها بعض منظمات العمل الفدائي، على البعثيين السوريين، الذين تبنوا نظرية التعجيل بالحرب ضد إسرائيل، في انسجام واضح بين تلك الأطراف على منطق الثورة، أكثر من منطق الدولة، ومفهوم الإستعداد الممتد، لمواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين بالحرب النظامية، لذا وجدت فتح فرصتها لإطلاق رصاصتها الأولى، وإعلان إنطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة مطلع عام (1965م)²، وقد شكل ذلك تحولاً مهماً في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وعبر عن مرحلة جديدة، يمكن تسميتها بمرحلة "عودة الروح للوطنية الفلسطينية، خاصة أن فتح ومعها منظمات العمل الفدائي إمتلك توجهاً إستقلالية وطنية، مما مهد لحدوث تحولات إستراتيجية فلسطينية مختلفة عن السابق، خاصة بعد هزيمة عام (1967م) التي أثبتت فشل الأنظمة العربية وعجزها عن تحرير فلسطين³.

شكلت الهزيمة المذلة الثانية التي تعرضت لها ثلاث دول عربية في حزيران/ يونيو عام 1967م، تحولات جيوسراتيجية وتغيرات كبيرة في المنطقة، وكان ذلك من خلال احتلال

¹ أبو النحل، اسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 97.

² المرجع السابق، ص 74.

³ أيوب، حسن، "افاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني اشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993 - 2003) كعامل محوري"، مرجع سابق، ص 185.

الجزء المتبقي من فلسطين وأراضٍ عربية أخرى، منها سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية، فبلغت مساحة ما احتلته إسرائيل إثر تلك الهزيمة حوالي ضعف مساحة فلسطين، وبذلك لم تعد فلسطين وحدها في قبضة الاحتلال الإسرائيلي، بل أصبح هناك أراضٍ محتلة للدول العربية نفسها، كما أن تلك الهزيمة أدت إلى موجة أخرى من النزوح عن الأراضي التي إحتلتها إسرائيل، خاصة بين الفلسطينيين، لبدء فصل جديد من الصراع مع إسرائيل¹.

على قاعدة التحولات الجيوستراتيجية التي حدثت، تغير المزاج الفلسطيني وحتى العربي الشعبي باتجاه إعطاء الفلسطينيين الحرية في مقاومة إسرائيل، ورجحت الهزيمة كفة دعاة التحرير عن طريق الكفاح المسلح، مما وفر زخماً كبيراً لمنظمات العمل الفدائي، وأسهم في اجتذاب قوى فلسطينية أخرى، منها الجبهة الشعبية، التي انبثقت عن حركة القوميين العرب، وبعدها الجبهة الديمقراطية، كما ساعدت الهزيمة على النفور من الشقيري وزعزعة مكانة المنظمة بين الفلسطينيين²، حيث بدأت الأصوات تتعالى في تحميله جزءاً من المسؤولية عما حصل؛ بسبب اتهامه التفرد في إتخاذ القرارات داخل أطر المنظمة، والرضوخ المطلق للإرادة العربية المتمثلة في الرئيس جمال عبد الناصر، ورفضه تبني إستراتيجية الكفاح المسلح وممارسته، بمعزل عن خطط قيادة الأنظمة العربية³.

3.6.2.2 تحويل التهديد الى فرصة

قلبت الهزيمة التاريخية عام (1967م)، الأوضاع في فلسطين والمنطقة رأساً على عقب في المجالات كافة، خاصة العسكرية منها والسياسية؛ فمنظمات العمل الفدائي باتت منشغلة في إعادة تنظيم صفوفها للرد على الهزيمة من جهة، ولتأكيد الوجود الفلسطيني على الخريطة السياسية الدولية والإقليمية والعربية من جهة ثانية، في حين نزعت بعض الدول العربية نحو التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل وأخذت تتحدث عنها كأفق سياسي للحل، من خلال قبولها

¹ الزين، سمير، تحولات التجربة الفلسطينية: المشكلات البنوية للنظام السياسي، مرجع سابق، ص 30-31.

² المرجع السابق، ص 31.

³ الحوت، شفيق (1986): عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. أحاديث الذكريات (1964-1984)، ط 1، بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ص 74.

لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) الصادر بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967م، والمتضمن إقامة سلام عادل ودائم وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية، التي إحتلتها في الرابع من حزيران، وهو القرار الذي رفضته منظمات العمل الفدائي رفضاً قاطعاً مثله مثل قرار التقسيم رقم (181)، وبذلك أصبحت الحاجة إلى إبراز دور منظمة التحرير الفلسطينية ووجودها على المستوى السياسي والكفاحي والإجتماعي أمراً ملحاً أكثر من أي وقت مضى¹، لأن الظروف الموضوعية والميدانية، بعد الهزيمة أصبحت مهياً تماماً لنقل المنظمة، من منظمة سياسية شكلية، تخضع للتوازنات العربية، وتفتقد الى الفعالية في الأوساط الفلسطينية، إلى منظمة تمتلك أدواتها السياسية الفاعلة داخل تلك الأوساط وقواها المسلحة².

وعلى الرغم من الهزيمة الكبيرة والمدوية التي مني بها العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص في حرب عام 1967، إلا أن حركة فتح اعتبرت أياً بولادة مناخ فلسطيني جديد، وتأكيد صحة وجهة نظرها حول عدم قدرة الأنظمة العربية على تحرير فلسطين، والحاجة الضرورية الى عمل فلسطيني مسلح مستقل، فبادرت إلى الإستفادة من هذا المناخ وتحويله الى فرصة سانحة أمام الشعب الفلسطيني ليمارس دوره المستقل³، كما أن الهزيمة أعطت زخماً جديداً للوطنية القطرية الفلسطينية، وبات التحدي الأبرز الذي يواجه الفلسطينيين في سياق تعقيدات الأوضاع السياسية العربية، الداخلية والإقليمية، يتمثل في تجسيد مؤسسة سياسية مستقلة، تؤكد بواسطتها منظمات العمل الفدائي شرعيتها وتنتزع لنفسها الملاذ الآمن أو القاعدة الآمنة التي تحتاجها في أراضي دول المواجهة العربية، استناداً الى تطبيق الكفاح المسلح خطاباً وممارسة كخيار استراتيجي وتبني مفهوم الحرب الشعبية بما يخدم البعد النضالي الوطني ووسيلة للتنوعية السياسية والتعبئة الفكرية⁴.

في هذا السياق، جاءت معركة الكرامة في 21 آذار/مارس 1968م لتعزز مصداقية منظمات العمل الفدائي، وعلى رأسها حركة فتح، بعد صمودها أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية

¹ هلال، جميل (1998): النظام السياسي بعد أوسلو، رام الله: مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، ص 52.

² صايغ، يزيد (1997): الكفاح المسلح وتكوين الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 22، ص 23.

³ الحسن، بلال، قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحقوق العودة والغاء الميثاق، مرجع سابق، ص 59.

⁴ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 269.

في قرية الكرامة بغور الأردن، وتحقيقها نصراً سياسياً ونفسياً في أنظار العرب والفلسطينيين، بعدد قليل من المقاتلين يتزعمهم ياسر عرفات، ومساندة قطعات من المدفعية الأردنية، بقيادة اللواء مشهور حديثاً، وكان زادهم الوحيد إرادة القتال، واعتبارات سياسية، أهمها "الإلتحام الثوري بال جماهير"¹، وتصميمهم على إثبات قدرتهم في تدمير أسطورة الجيش الذي لا يقهر، رغم أن هذه المواجهة مخالفة لإستراتيجية حرب العصابات، التي إنتهجتها فتح، ومنظمات العمل الفدائي، عدا عن خطورة المعركة المباشرة مع جيش نظامي²، وبفعل نصر معركة الكرامة، أصبح بإمكان منظمات العمل الفدائي تشكيل الإطار التمثيلي للفلسطينيين، وأضحت مسألة إنتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إليها، مسألة وقت، وقد عزز ذلك، استقالة أحمد الشقيري من رئاسة اللجنة التنفيذية قبل معركة الكرامة بفترة وجيزة³، ومسارة بعض الدول العربية التي كانت تعارض الكفاح المسلح الفلسطيني خاصة مصر الى تقديم الدعم لمنظمات العمل الفدائي⁴.

7.2.2 منظمة التحرير الفلسطينية تتبنى هدف فتح الاستراتيجي

بعد معركة الكرامة بشهور قليلة، انعقد المجلس الوطني في دورته الرابعة بتاريخ 10 تموز/ يوليو 1968م، وشهدت هذه الدورة، انضمام حركة فتح بشكل رسمي الى الأطر الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن وضعت شرطين لإنضمامها - رافعة شعار إبدال "ثوار المكاتب" بقيادة " الكفاح المسلح" - وهما:

الأول: ألا يعني دخولها المنظمة قبولاً للطريقة التي أنشئت بها؛ كممثلة للكيان الفلسطيني بقرارات مؤتمر القمة العربية في كانون ثاني/ يناير 1964م، لأن ذلك يجعلها منظمة قومية مرتبطة بالواقع العربي الرسمي، مما يعكس تناقضاته عليها.

¹ الصمادي، حمزة، " تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية (1964-2006)، مرجع سابق، ص40.

² ابو حجلة، فؤاد، فلسطيني بلا هوية، مرجع سابق، ص95.

³ الزين، سمير، تحولات التجربة الفلسطينية: المشكلات البنوية للنظام السياسي، مرجع سابق، ص33.

⁴ الأزعر، محمد خالد (2005): "تطور حركة التحرر الوطني بعد احمد الشقيري، دراسة مقدمة الى الندوة الفكرية بمناسبة ذكرى وفاة احمد الشقيري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 299.

الثاني: أن تظل حركة فتح وقواتها العاصفة، محافظة على شخصيتها الإستقلالية، وتنظيماتها السرية ومنطلقاتها الوطنية، كما اشترطت أن يكون المجلس الوطني مشكلاً من الهيئات والتنظيمات الفلسطينية كافة¹.

تمت الموافقة على شروط حركة فتح، ودخلت الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، التي انشقت عنها، إلى منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى منظمات وهيئات فلسطينية أخرى تبعاً، واتخذ المجلس الوطني الرابع في 10 تموز / اب 1968م، قراراً بانتخاب اللجنة التنفيذية بواسطة المجلس الوطني، لا بتسمية رئيس اللجنة التنفيذية، الذي جمع بين هذا المنصب، ورئاسة المجلس في عهد الشقيري، حينها تقرر فصل المنصبين، وأصبحت اللجنة تنتخب رئيسها من ضمن اعضائها، كما قرر المجلس تعديل "الميثاق القومي الفلسطيني" الى "الميثاق الوطني الفلسطيني"، والإبقاء على يحيى حمودة رئيساً للجنة التنفيذية بشكل مؤقت لحين انعقاد الدورة الخامسة².

حسمت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة، التي انعقدت في شباط / فبراير 1969م الأمور لصالح منظمات العمل الفدائي، وأمسكت فعلياً منذ ذلك التاريخ، بزمام منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن كانت قد أمنت لنفسها الأغلبية المطلقة في مقاعد المجلس الوطني، الذي انتخب اللجنة التنفيذية الجديدة برئاسة ياسر عرفات، كما أن المجلس، خلال هذه الدورة، أخذ على عاتقه هدف فتح الإستراتيجي، الذي تبنته عام (1968م) "بإنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة تامة وتكافؤ كامل"³.

لم يكن صعود منظمات العمل الفدائي المسلحة لموقع القيادة و"فلسطنة" منظمة التحرير الفلسطينية، تعبيراً عن تغيير كمي في تمثيل المنظمة للفلسطينيين، بل كان تغييراً نوعياً في هذا

¹ أبو النحل، اسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص142.

² عبد الرحمن، اسعد (1987): "منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها - تأسيسها - مساراتها، نيقوسيا: مركز الابحاث والدراسات الفلسطينية، ص146.

³ أبو حجلة، فؤاد، فلسطيني بلا هوية، مرجع سابق، ص104.

التمثيل، ودلالاته، وعلاقاته بالتجمعات الفلسطينية، وتبنياً واضحاً لأهدافها الإستراتيجية، وعدّ الكفاح المسلح الخيار الإستراتيجي لتحقيق طموحات الفلسطينيين وآمالهم في التحرير، وإقامة الدولة الفلسطينية، وبذلك دخل الكفاح المسلح الى الوعي الفلسطيني، ليس كوسيلة إستراتيجية أو أداة كفاحية فحسب، بل دخل بوصفه جزءاً من الهوية الجديدة، في طريق إعادة تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية بعد سلسلة الهزائم المتتالية التي لحقت بهم¹، وبذلك تحولت المنظمة إلى كيان سياسي وطني، يعبر عن الوجود الحي للشعب الفلسطيني، وعن طموحاته وهويته الوطنية، والحفاظ على حضورها العربي بفعل المد الجماهيري، والتعاطف الشعبي، بعد ارتباط نشأتها بالحسابات العربية الرسمية، التي وظفت القضية الفلسطينية في خلافاتها.

غير أن التحولات والتطورات، التي طرأت على هيكلية منظمة التحرير وإستراتيجياتها، أدت الى تطور فكر وطني مستقل، قادر على البحث عن أفق سياسي ذاتي وعن قيادة فلسطينية بعيداً عن الهيمنة العربية، والإرتهان الى إطار تنظيمي رسمي عربي²، وبالتالي شكلت هذه المرحلة محطة تاريخية مهمة في العمل الفدائي الفلسطيني، وبرهنت على قدرة الفلسطينيين في أخذ زمام المبادرة بأيديهم للدفاع عن قضيتهم بوصفهم خط الدفاع الأول، وهو ما أثبتته إنتصارهم في معركة الكرامة، والتأكيد على أن خيار الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، الخيار الأنجع في مقاومة الإحتلال وحسم الصراع معه³، وهو ما أكدته المادة التاسعة من الميثاق الوطني في نصها الجديد، تلك المادة التي ليس لها مثيل في الميثاق السابق، حيث تنص على أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً"⁴، كما بينت المادة العاشرة، وهي جديدة كلياً في الميثاق، على أن "العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية"⁵.

¹ الزين، سمير، تحولات التجربة الفلسطينية: المشكلات البنوية للنظام السياسي، مرجع سابق، ص 32.

² أيوب، حسن، أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 185.

³ الصمادي، حمزة، " تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية، مرجع سابق، ص 41.

⁴ انظر المادة التاسعة، الميثاق الوطني الفلسطيني.

⁵ انظر المادة العاشرة، الميثاق الوطني الفلسطيني.

8.2.2 الإستراتيجية الوطنية العامة ومدى ارتباطها باستراتيجية حرب التحرير الشعبية

اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية في تحرير فلسطين، على استراتيجية وطنية عامة، تتمثل في جمع القوى القيادية ومنظمات العمل الفدائي، والهيئات والأطر السياسية والنقابية والإجتماعية والطلابية والمهنية على الساحة الفلسطينية في إطار جبهة وطنية واحدة، تسعى من خلالها الى تحقيق عدد من الأهداف على المدى المنظور وهي:

الأول: إعلان المنظمة وقواها الثورية عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، وأنها لا تقوم بمهمة التحريض السياسي المباشر بين الجماهير العربية ضد أنظمتها¹.

الثاني: ايجاد ترابط وطني يقود الفلسطينيين كمحرك فاعل نحو التحرير من خلال النفاذ تلك الجبهة حول الإستراتيجية الوطنية العامة.

الثالث: ايجاد الدعم القومي من خلال جبهة عربية مساندة، وداعمة لاستراتيجية الكفاح المسلح، قادرة على توفير الإمكانات اللازمة، التي من شأنها تحويل تلك الأهداف تدريجياً للوصول الى التفوق المطلوب لتحقيق الهدف الإستراتيجي النهائي وهو تحرير فلسطين².

الرابع: إعتبار الأرض العربية، وخاصة تلك المحاذية لحدود فلسطين الإنتدابية، قواعد ارتكاز (قواعد امانة للمنظمة) ومنطلقات للثورة، وهذا يعني ادخال السلاح اليها وبناء القواعد المقاتلة على أراضيها، والإلتحام بجماهيرها.

وهذا يتطلب اتباع طريق حرب التحرير الشعبية التي ارتبط مفهومها باستراتيجية الكفاح المسلح كنموذج نضالي تخوضه الثورة الفلسطينية ضد الصهيونية والقوى المعادية للشعب الفلسطيني³، مع الإعتراف بتفوق اسرائيل في عدة مجالات حيوية، مكنها من امتلاك نقاط قوة

¹ شفيق، منير (1970): حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ص52.

² أبو عفيفة، طلال (1998) الدبلوماسية والاستراتيجية السياسية في السياسة الفلسطينية 1897-1997، ط1، القدس، ص243.

³ شفيق، منير، حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 53.

تميزت بها عن الدول العربية ابرزها: وفرة الامكانيات والموارد وشموليتها، والمستوى الرفيع من التدريب والقيادة والتخطيط، إضافة إلى التفوق العام في مجال التعامل مع أدوات الحرب الحديثة، ولعل الأهم من ذلك كله هو التفوق التكنولوجي والعلمي الذي منح اسرائيل أفضلية كبيرة عن الجانب العربي، وبالرغم من ذلك أخذت منظمة التحرير في اعتباراتها عاملين إثنين يمكن الإعتماد عليهما في حرب التحرير وهي:

الأول: نقاط القوة التي يمتلكها العرب والمتمثلة في الكثافة السكانية والإمتداد الشاسع والقوة الإقتصادية.

الثاني: نقاط الضعف لدى اسرائيل والتي تتمثل بعدد سكان قليل نسبياً، ومجتمع وكيان سياسي غير متماسكين وغير متجانسين.

جاء تبني منظمة التحرير الفلسطينية لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية بالإستفادة من التجربة الجزائرية التي قامت على أساس النزعة الوطنية البسيطة المعادية للإستعمار الفرنسي، والثورتين الفيتنامية والصينية ذات البعد الإجتماعي، حيث ارتكز هذا البعد على النضال ضمن عملية تغير اجتماعي واقتصادي تشمل طبقات اجتماعية وتحالفات سياسية محددة، في إطار التنظيم المحدد والتدرج في الاستراتيجية العسكرية، من هنا استخلصت المنظمة أن حرب العصابات أو حرب التحرير الشعبية هي الاستراتيجية الملائمة، لأن ذلك سيسمح لها بشن حرب طويلة الأمد تستنزف من خلالها موارد اسرائيل التي تتمتع بالتفوق التكنولوجي والامكانيات القادرة على إعطائها ميزة الإنتصار في أي حرب نظامية خاطفة¹؛ غير أن حرب التحرير الشعبية فشلت في تحقيق الهدف الإستراتيجي النهائي، وذلك لأسباب عدة ستأتي الدراسة على ذكرها في الفصول اللاحقة (في سياق معالجة أسباب التحولات الاستراتيجية).

يرى الباحث، أنه بالرغم من الأخطاء، التي وقع فيها الشقيري سواء في طريقة تشكيل المنظمة وطبيعة مكوناتها من ناحية، وفي تبعيته للسياسات العربية من ناحية أخرى، إلا أنه

¹ يزيد، صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص ص 300-301.

يمكن تبيان تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، وتقييمها سواء خلال فترته أو ما بعدها؛ فالشقيري حاول تجسيدها ضمن الذاتية، والموضوعية الفلسطينية، والعربية، والدولية، في اتجاه تحقيق هدف التحرير، والذي على أساسه أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية بأطرها ومؤسساتها وميثاقها، وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار، الظروف التي أحاطت بالشقيري ضمن واقع الشتات، والواقع السياسي العربي الذي كان سائداً في حينها، الذي حاول، من خلاله، الخروج بأفضل تمثيل للقاعدة الفلسطينية الجماهيرية الواسعة، وتجسيده كياناً فلسطينياً كان الفلسطينيون في أمس الحاجة إليه.

9.2.2 إرهابات تبني خيار الدولة الديمقراطية كهدف استراتيجي

مثل الهدف الإستراتيجي، الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية، والمتمثل في إقامة الدولة الديمقراطية على أرض فلسطين، أول تحول في السياسة الرسمية الفلسطينية، ويمكن القول أن هذا الطرح شكل إختراقاً سياسياً لحائط الرفض الفلسطيني¹، الذي أعلن عنه لأول مرة على لسان نبيل شعث في مؤتمر نصره الشعوب العربية عام (1969م)، بالقول: "إن فتح تقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم من: مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي"²، وجاء تبني هذا الهدف ليمثل نموذجاً مناهضاً للصيغة الدينية، التي تنتهجها إسرائيل، ومنهجاً مواجهاً للدولة اليهودية، ومحاولة لبلورة موقف سياسي فلسطيني يفصل اليهودية كديانة، والصهيونية كحركة سياسية استعمارية استيطانية احتلالية³، وأن هذا الهدف يمثل حلاً جذرياً تاريخياً واستراتيجياً للصراع مع إسرائيل، والقضية الفلسطينية، مضمونه تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني الاسرائيلي، وتقديم حل ديمقراطي بعيداً عن "الشوفينية" والعنصرية، والتطهير، الذي مارسه الحركة الصهيونية، والحرص على

¹ المصري، زهير (2008): إتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، ط1، غزة: مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، ص76.

² أبو النحل، اسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص166.

³ المرجع السابق، ص168.

إثبات وجود الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية¹، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية، سعت من وراء هذا الهدف إلى كسب المجتمع الدولي، خاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وتشكيل عامل ضغط على الدول الصديقة، بما فيها المنظومة الإشتراكية واليسار الأوروبي².

أما عربياً: فقد جاء نتيجة للضغوط التي مارستها غالبية الدول العربية بعد هزيمة 1967 على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لتبني هدفاً استراتيجياً مغايراً لهدف التحرير الكامل، الذي أصبح صعباً، بعد تلك الهزيمة، إضافة الى ضمان منظمة التحرير لعدم عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني، وقطاع غزة الى الإدارة المصرية مستقبلاً.

أما على صعيد الممارسات السياسية الإسرائيلية: فقد برزت محاولات اسرائيلية عديدة لخلق قيادات بديلة داخل الوطن، تقبل الحلول المطروحة، ويكون لديها الاستعداد لتقديم تنازلات جوهرية³.

وكما كان هدف الدولة الديمقراطية له مبرراته، تنوعت ردود الفعل الفلسطينية المعارضة لتبنيه؛ بسبب الغموض، الذي إكتنف بعض نقاطه، فوجد فيه بعض المعارضين هدفاً غير واقعي وسابقاً لأوانه لأن توازن القوى كان لا يزال يميل بشدة لمصلحة اسرائيل، وبعضهم الآخر، قال: إنه يعطي لليهود حقوقاً في فلسطين، بصرف النظر عن صهيونيتهم من عدمها، في حين عبر البعض عن خشيتهم من أن تشهد الدولة الديمقراطية تفوقاً على الفلسطينيين من قبل اليهود الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية⁴، كما أثّرت مسألة مخالفة هذا الهدف للميثاف الوطني الفلسطيني، الذي أكد أن السيادة على فلسطين بكاملها، هي لأهلها الفلسطينيين العرب⁵.

¹ ابو حجلة، فؤاد، فلسطيني بلا هوية، مرجع سابق، ص 113.

² ابو النحل، اسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 169.

³ المرجع السابق، ص 169.

⁴ هيرست، دايفيد (2003) البندقية وغصن الزيتون- جذور العنف في الشرق الأوسط، ط1، بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، ص 470.

⁵ حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 244.

ويمكن اعتبار ذلك أول تراجع عملي عن مضمون الميثاق الوطني الفلسطيني الذي نص على إخراج اليهود الصهاينة الذين يقيمون في فلسطين إقامة غير عادية وعن طريق الغزو.

10.2.2 التغيير في استراتيجية المنظمة وعدم الثبات على الاهداف في ظل ضغط إقليمي ودولي

شهدت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني حالة من عدم الثبات، انعكست على أهداف منظمة التحرير الفلسطينية، فاتخذ المجلس خلال دورته التي انعقدت في أيلول عام (1969م) قراراً باستبدال العبارات التي وردت حول الدولة الديمقراطية بالنص الآتي " هدف النضال الفلسطيني هو تحرير فلسطين كاملة ضمن مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين بحقوق وواجبات متساوية، ضمن آمال وطموحات الأمة العربية في الوحدة والتقدم"¹ وبذلك تتراجع منظمة التحرير عن هدفها السابق والمعلن، وهو " الدولة الديمقراطية"، بعد الفشل في تضمينه إلى وثائق منظمة التحرير الفلسطينية، نتيجة المعارضة الشديدة من قبل ممثلوا المنظمات الفدائية، ومن ضمنهم أوساط في قيادة حركة فتح نفسها، كما قرر المجلس في حينه، رفض كل الحلول السلمية، والتصفوية، والإستسلامية، بما فيها المؤامرات الرجعية الإستعمارية؛ لإقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، وبذلك أبقت المنظمة على هدف الثورة الفلسطينية، الذي نص على " تصفية الكيان الصهيوني، سياسياً، وعسكرياً، واجتماعياً، ونقابياً، وثقافياً، وتحرير فلسطين"².

مكن اتخاذ تلك القرارات منظمة التحرير من عقد دورة المجلس الوطني في 4 حزيران/ يونيو 1970م للمصادقة عليها، ومواجهة الظروف المتوترة مع الأردن ولبنان، فتم تشكيل لجان وطنية تضم ممثلي الثورة الفلسطينية، وقوى أردنية ولبنانية، كل على حدا، بهدف تعزيز التنسيق، والدفع به الى أعلى مستوى، غير أن الأوضاع أخذت تزداد إحتداماً في الأردن بين

¹ انظر قرارات المجلس الوطني، الدورة السادسة، أرشيف منظمة التحرير الفلسطينية

² مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1969): **اليوميات الفلسطينية**، مجلد 8، من 1968/7/1-1969/12/31، بيروت: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، ص103.

منظمات العمل الفدائي والنظام الأردني، حيث شكل وجود هذه المنظمات مصدر قلق للنظام على مصيره، كما أن تعددها، وتنوع إتجاهاتها، ومشاربها، وطروحاتها، ونشاطاتها، في الأردن زاد من الحدة والتعقيد، إضافة الى العمليات الفدائية التي أطلقتها تلك المنظمات ضد اسرائيل مستتدة في كثير من الأحيان الى قواعدها الموجودة على الأراضي الاردنية¹.

وكانت موافقة الرئيس جمال عبد الناصر على مبادرة روجرز خلال الفترة ذاتها، في شهر تموز / يوليو 1970م من أجل تسوية مؤقتة بين مصر وإسرائيل، واحدة من أهم تطورات الصراع، فقد أثارت تلك الموافقة غضب منظمة التحرير الفلسطينية، وأطلقت العنان لردود فعل قوية ضد المبادرة الأمريكية من قبل الفلسطينيين، وإحساس عميق بخيبة الأمل من خطوة عبد الناصر هذه، وكانت النتيجة تأزم العلاقات بين المنظمة ومصر²، وفي ظل هذا التأزم بين الطرفين المصري والفلسطيني، جاءت الفرصة مواتية للسلطات الأردنية كي تباشر في حملتها الشاملة على العمل الفدائي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي أثار توجهها نحو تعميق صفتها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، حفيظة النظام في الأردن، ليضاف هذا السبب الى أسباب الإحتكاك الأكثر تأثيراً، وإندلعت المواجهة العسكرية بين الطرفين، فانتهت تلك الحرب، بخروج المقاتلين الفلسطينيين وقيادة المنظمة من الساحة الأردنية، لتتطوي بذلك مرحلة أخرى من مراحل الصراع مع إسرائيل خسرت منظمة التحرير خلالها أحد أهم القواعد الآمنة للثورة الفلسطينية، وخط المواجهة الأول مع الإحتلال الإسرائيلي³.

11.2.2 سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ما بين الإستراتيجية والتكتيك

على وقع الأحداث التي عصفت بمنظمة التحرير الفلسطينية إثر خروجها من الأردن، انعقد المجلس الوطني في دورته الثامنة عام (1971م) بالقاهرة، بعد عودة العلاقات مع مصر إلى سابق عهدها قبل مبادرة روجرز، وتدخل عبد الناصر القوي لنجدة الفلسطينيين في حربهم

¹ حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 249-250.

² انظر عبد المجيد، فريد (ب، ت): محاضر واجتماعات عبد الناصر العربية 1967-1970، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ص 214.

³ حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق ص 253.

مع النظام الأردني، وتركز عمل هذه الدورة على صياغة البرنامج السياسي وإقراره مع الهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية¹، فأكد البرنامج على خطورة المرحلة في مواجهة عملية تصفية شرسة، يلتقي فيها ما حدث في الأردن مع ما يحدث داخل الوطن المحتل نفسه، واستهداف الروح الثورية والقضية الفلسطينية²، واتخذ المجلس في هذه الدورة العديد من القرارات، التي يهمنها منها، ما يتصل مباشرة بموضوعنا، هو تحديد هدفا مرحليا أملتة ظروف الهجوم العسكري الأردني على الثورة، ويعدُّ هدفاً ملحاً، في تطور لافت على الخطاب الثوري، وهو " حماية الثورة من أعدائها وتصعيدها والسير بها قدماً في طريق تحقيق الهدف الإستراتيجي " وضرورة العمل على التحالف مع المعسكر العالمي المعادي للإستعمار والصهيونية، حيث أن الثورة تتوافق في الإستراتيجية، والتكتيك مع حركات التحرر الوطني، والبلدان الإشتراكية والقوى الثورية في العالم.

كما أن البرنامج خطى خطوة هامة في التوجه، الى تكتيك جديد لتحديد دور الكفاح المسلح في مجمل النضال الوطني الفلسطيني، بوصفه شكلاً رئيسياً للنضال من أجل تحرير فلسطين، وليس الشكل الوحيد كما درج عليه الحال في السابق، وذلك لإعطاء فرصة في التحام القوات النظامية العربية جنباً الى جنب مع فدائيي الكفاح المسلح، وبذلك تعدُّ هذه الخطوة تجاوزاً للنص على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد كما ورد في الميثاق الوطني عام (1968م)³، إلى أن وصلت منظمة التحرير لإقرار البرنامج المرحلي عام (1974م)، والذي ستأتي هذه الدراسة على أسبابه وبيان تفصيلاته في سياق الفصول اللاحقة.

3.2 الخاتمة

أصبح الخامس عشر من أيار عام 1948 حداً فاصلاً من الصراع مع إسرائيل وانتهت حرب البسطاء الفلسطينيين المغلوبين على أمرهم، وحرب الجيوش النظامية العربية المهزومة،

¹ شعث، نبيل (1971): المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، بيروت: مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، ص 175-177.

² المرجع السابق، ص 177.

³ حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 258.

ودخلت عبارة "ماكو أوامر" الشهيرة في الزاوية المعتمدة من الذاكرة الفلسطينية، رمزا للقوى السياسية التي شلت القوى العسكرية العربية، لبدء الفلسطينيين مرحلة جديدة عنوانها النكبة، ذلك المصطلح الذي أستخدم للإشارة الى نكبتهم في ضياع بلادهم ونكبتهم بأنظمة عربية كان لها دورا في ضياعها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن وضع الصراع في سياقه منذ صدور وعد بلفور عام 1917 مروراً بقرار التقسيم عام 1947 حتى نهاية حرب عام 1948 شكل هزيمة مدوية للأنظمة العربية وللمشروع القومي العربي، أمام المشروع الصهيوني الذي بنى إستراتيجيته منذ البداية على تأسيس دولته الإستعمارية الكولونيالية فوق أرض فلسطين، بقرار إستعماري إمبريالي غربي ودعم وإسناد واضح، ولأن العقل السياسي العربي خصوصا الرسمي، لم يقم بمراجعات شمولية للأحداث ولا تقييم للنتائج وإستخلاص العبر، ولم يبنى الإستراتيجية القومية من أجل تحرير فلسطين، إستمرت حالة الهزيمة العربية وتواصلت بهزيمة أخرى تجسدت بخسارة ما تبقى من أراضي فلسطين في حرب حزيران عام 1967.

كانت الظروف الموضوعية المتمثلة في تخاذل النظام الرسمي العربي، والذاتية التي تمثلت في قلة الوعي السياسي للنخبة الفلسطينية قبل النكبة، دورا في هزيمة الفلسطينيين قبل أن تهزمهم اسرائيل، فالأنظمة الرسمية العربية خذلتهم خلال ثورة 1936، وخذلتهم تأمرا وعجزا في حرب 1948، كما أن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بقرار رسمي عربي لم يكن يعدو أكثر من محاولة للسيطرة على القرار الفلسطيني وعلى الشخصية الوطنية المستقلة، تحت شعار البعد القومي، حيث تبنى النظام الرسمي العربي المقاومة لفظا وشعارا بينما حاربها ممارسة، ووضع العراقيل والعقبات أمام تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها منظمات العمل الفدائي وإنطلقت على أساسها الثورة الفلسطينية.

لعبت الإرادة الفلسطينية دورا في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية، وكان للتحويلات الجيوستراتيجية أثرا فاعلا في تحديد ملامح مستقبل الصراع مع اسرائيل، بعد أن انطلقت منظمات ثورية عمدت الى صياغة أهدافها الإستراتيجية المتمثلة بتحرير فلسطين وإستخدام

الحرب الشعبية التي من شأنها إستنهاض الحالة الوطنية لتجاوز النكبة والهزيمة، والتأسيس لفهم جديد قائم على الخصوصية الفلسطينية وإستيعاب البعد القومي كعمق إستراتيجي على أساس من التكامل وليس الإلحاق والتبعية.

الفصل الثالث

التحول الإستراتيجي في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية والنزوع نحو التسوية السلمية للصراع

الفصل الثالث

التحول الإستراتيجي في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية والنزوع نحو التسوية السلمية للصراع

1.3 الإنتقال من استراتيجية التحرير الكامل الى استراتيجية المراحل (برنامج النقاط العشر)

1.1.3 تمهيد

تجلّت الرؤية المستقبلية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الميثاق الوطني الفلسطيني المعتمد، حيث استطاع أن يضع تطلعات الشعب العربي الفلسطيني، المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني كاملاً، وتعزيز قيمه المتمثلة بالحرية والاستقلال، استناداً إلى الحق الطبيعي والشرعي في وطنه وعدالة قضيته، فضلاً عن الأهمية التاريخية والدينية لفلسطين، وموقعها الإستراتيجي، إضافة إلى عمقها العربي والإسلامي القائم على أساس بناء علاقات منفتحة مع الدول العربية والإسلامية كافة.

تمكنت م.ت.ف من إبراز القضية الفلسطينية، على الساحة الدولية، وبلورة أهداف الثورة الفلسطينية المتمثلة في العودة والتحرير والحق في تقرير المصير، وقد جسد المجلس الوطني من جانبه، أركان الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث ضم الفصائل والقوى والشخصيات والكفاءات تحت مظلة منظمة التحرير، التي صاغت رسالتها انطلاقاً من تحرير كامل فلسطين، والتصدي لمحاولات الانحراف الرسمي العربي عن الثوابت النضالية الفلسطينية، خاصة بعد أن ظهرت بعض المواقف العربية، التي وافقت على حل القضية الفلسطينية استناداً لقرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين ثاني / نوفمبر 1947م، الذي تجسد من خلال مشروع طرحه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بتاريخ 11 اذار / مارس 1965؛ أي قبل حرب حزيران / يونيو 1967م.

بعد الهزيمة العربية عام 1967، استمر المجلس الوطني الفلسطيني، برفض القرارات الدولية كافة، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) الصادر بتاريخ 22 تشرين

ثاني / نوفمبر 1967م، الذي اعتبر من بين القرارات التي تسعى الى تصفية القضية الفلسطينية، وكذلك الاتفاقات والمشاريع، التي تهدف إلى فرض حلول سلمية تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني الكامل في وطنه.

في ضوء ذلك، ظلت م.ت.ف تتصدى لمحاولات اقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، حتى انعقد المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة في حزيران / يونيو 1974م، حيث حدث التحول الاستراتيجي الكبير في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها؛ ففي تلك الدورة، أقر المجلس، ما أطلق عليه في حينه " برنامج النقاط العشر" أو (البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية).

2.1.3 ملامح التحول في الإستراتيجية الفلسطينية بعد النكسة

1.2.1.3 شكل الإطار السياسي العام لأطراف الصراع الرئيسية وتوجهاتها

أولاً: **الموقف العربي:** كان الشعار العربي المرفوع حتى أوائل سبعينيات القرن الماضي، يقوم على مبدأ "إزالة آثار العدوان" والقبول بقرار رقم (242)، وانطلاقاً من ذلك القرار، أدارت الدول العربية، بقيادة مصر، مفاوضات مكثفة مع مبعوث السلام الأممي، الدبلوماسي السويدي غونار يارينغ (Gunnar Jarring) الذي أسندت إليه الأمم المتحدة مهمة تطبيق القرار (242)، ووضع صيغة عملية لتنفيذه من قبل كافة الأطراف، حيث رأت فيه مصر خطة للتسوية، تتطلب وضع برنامج زمني للتنفيذ، وأن تكون المفاوضات غير مباشرة¹.

ثانياً: **الموقف الإسرائيلي:** عارضت إسرائيل القرار، مبررة ذلك؛ بأنه مجرد تصريح عن المبادئ، التي يجب أن يكون التفاوض في إطارها بين أطراف الصراع، وقد فسرت إسرائيل هذا القرار، بأنه يعني الانسحاب من أراضٍ، وليس الأراضي حسب التفسير العربي، والفرنسي، والروسي، والإسباني، والصيني، وطبقاً لذلك؛ فإن المفاوضات يجب أن تكون مباشرة، وأن تسفر عن إتفاق تعاقدي يتضمن رسماً لحدود دائمة.

¹ الحسن، بلال، قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحق العودة والغاء الميثاق، مرجع سابق، ص 62.

أخيراً: **الموقف الفلسطيني:** كان الإطار السياسي، في تلك المرحلة، مختلفاً تماماً عن الأطر السياسية العربية؛ حيث رفع الفلسطينيون شعار التحرير، وإعلان رفضهم القاطع للقرار (242)، وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية موقفها منه بأنه لا يتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، بل مع الأراضي التي أحتلت في العام 1967، إضافة إلى تركيزه على القضية الفلسطينية بأنها قضية لاجئين فقط؛ وقد كان أقرب مايكون لإبداء رغبات دولية منه، إلى قرار قوة تنفيذية، تعالج موضوع انسحاب القوات الإسرائيلية معالجة هزيلة خالية من المطالبة الفورية الحازمة، تاركاً لإسرائيل منافذ متعددة تبرر استمرار احتلالها للأراضي العربية¹.

في هذا السياق، برز موقف الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي أعلن أن من حق الدول العربية في قبول القرار، كما أن من حق الثورة الفلسطينية أن ترفضه، كونه لا يستجيب لأي صورة من صور تطلعات الشعب الفلسطيني، وفي وقت لاحق أخذ عبد الناصر على قيادة منظمة التحرير ممارستها لسياسة غير واقعية، حسب رؤية، وقد جاء حديثه هذا، بعد لقائه وفداً بقيادة ياسر عرفات في القاهرة إثر الخلاف حول مبادرة روجرز، قائلاً لهم: "كم يلزمكم من السنين كي تدمروا الدولة الصهيونية وتبنوا دولة موحدة ديمقراطية على كامل فلسطين المحررة"، مضيفاً "إن دويلة في الضفة الغربية وغزة، هي خير من لاشيء"².

2.2.1.3 المطالبة بتحديد واقع الأرض المحتلة عام 1967 من الهدف الإستراتيجي الشامل

بدأت ملامح التحول الإستراتيجي في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية تظهر مع مطلع أيلول / سبتمبر 1971م، حيث انعقد المؤتمر الثالث لحركة فتح في بلدة حمورية القريبة من العاصمة السورية دمشق، وجاء انعقاد هذا المؤتمر بعد الحرب التي نشبت بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، والنظام الأردني من جهة أخرى، في الوقت الذي كانت تسود فيه حالة من التدهور في العلاقات بين المنظمة والحكومة اللبنانية بسبب الوضع في جنوب لبنان.

¹ موسوعة النكبة، قسم قرار مجلس الامن الدولي 242. <http://nakba.ps/project.-details.php>

² أبو حجلة، فؤاد، فلسطيني بل هوية، مرجع سابق، ص ص 121-122

تعود أهمية هذا المؤتمر لعاملين اثنين، شكلاً مدخلاً مهماً لتحولات استراتيجية طرأت فيما بعد على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية واهدافها، هما:

العامل الأول: تمثل في ظهور الأزمات المتلاحقة، التي أخذت تعصف بمنظمة التحرير الفلسطينية مع محيطها العربي الذي كان من المفترض أن يشكل عمقاً لإستراتيجيتها في العودة والتحرير.

العامل الثاني: تمثل في خروج أصوات من داخل أروقة الغرف المغلقة، وجلسات العصف الفكري إلى أطراف الاجتماعات السياسية الرسمية، رغم صدورها عن بعض أعضاء مؤتمر فتح الثالث، الذين لم يكونوا ذا تأثير في صناعة القرار، أو مصنفين كقادة من الصف القيادي الأول للحركة، إلا أن تلك الأصوات، أثارت جدلاً حول جدوى الحديث عن تحرير فلسطين الكامل كونه هدفاً إستراتيجياً بعيد المدى، دون وضع أهداف مرحلية قادرة على تحديد موقف واضح من الأرض الفلسطينية، التي احتلت عام 1967م أو مستقبلها، في ظل غموض الأهداف وتناقضها لدى المنظمة من ناحية، وعدم الوضوح السياسي لدى بعض الأنظمة العربية، التي تغاضت عن شعار التحرير الكامل لفلسطين من ناحية ثانية¹.

3.2.1.3 تبعات خسارة القاعدة الآمنة على التمسك بخيار المنظمة الإستراتيجي

ألفت أحداث أيلول / سبتمبر 1970، بظلالها الكئيبة على العلاقة بين المنظمة الفلسطينية والنظام الأردني، مما أدى إلى ظهور تناقض واضح في مسيرة الأطراف كلها نحو تحرير فلسطين؛ حيث اشتعل القتال في هذه الفترة التاريخية بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني، وتفاقم الأمر حتى وصل إلى مرحلة عمليات اغتيال متبادلة بين الطرفين، وقد كان من أبرزها اغتيال " أبو علي إياد" وهو أحد أبرز قادة حركة فتح في 27 اب / يوليو 1971، واغتيال " وصفي التل" رئيس الوزراء الأردني الأسبق بتاريخ 28 تشرين ثاني / نوفمبر 1971، هذا كله، جعل النظام الأردني، يُسرّع في إخراج منظمة التحرير من الأردن، وبالتالي، تم اغلاق

¹ عبد الرحمن، احمد (2013): عشت في زمن عرفات، ط1، رام الله: الاتحاد العام للكتاب والادباء الفلسطينيين / مؤسسة ياسر عرفات، ص ص 46- 47.

أطول حدود عربية مع فلسطين أمام الفدائيين الفلسطينيين، حينها، أطلق الملك حسين ملك الأردن في منتصف آذار / مارس 1972 مشروعه السياسي " المملكة العربية المتحدة" الأمر الذي زاد من كآبة الجو السياسي بين النظام الأردني، والمنظمة¹.

لقد كانت الحرب الأهلية مع الأردن مخالفة للميثاق الوطني الفلسطيني ومبادئه، والشعار الذي رفعتة منظمة التحرير الفلسطينية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية لحماية نفسها من التدخل العربي في شؤونها، فمن وجهة نظر فيصل الحوراني "ليس من المعقول أن تبدأ منظمة التحرير الفلسطينية مهمتها لتحرير فلسطين بإسقاط أنظمة عربية حتى تمهد طريق التحرير"، حيث شكل ذلك التدخل خطأً استراتيجياً ارتكبهت منظمات العمل الفدائي المنضوية تحت اطار المنظمة بدرجات متفاوتة كما أنه اعتبر فرصة لتضييق الخناق على التكتيك، الذي حاولت تلك المنظمات فرضه على الواقع العربي، باستخدامها الأراضي الحدودية للدول العربية المجاورة لفلسطين نقطة انطلاق وقاعدة امنية لتطبيق خيارها الإستراتيجي المتمثل بالكفاح المسلح².

اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية، تكتيكاً يقوم على ديمومة المواجهة مع الاحتلال الاسرائيلي، حتى ولو كان شكل بعض العمليات العسكرية بسيطاً، ولكن شكل المواجهة اختلف، بعد سقوط القاعدة الأمانة لمنظمة التحرير الفلسطينية، على الأراضي الأردنية، وهو ما دفع المنظمة - أوبعض أجنحتها - إلى استخدام تكتيك جديد وبعيد عن الوسائل العسكرية التقليدية السابقة، لم تتبناه المنظمة رسمياً، فقد تمثل هذا التكتيك بشكل عام، على حرب المخابرات والجواسيس، وكانت أوروبا ساحتها الرئيسية، ومن ذلك، على سبيل المثال، استهداف الفريق الرياضي الاسرائيلي، الذي شارك في دورة الألعاب الأولمبية المقامة بمدينة ميونخ الألمانية (أيلول / سبتمبر 1972)، كما أن منظمات العمل الفدائي، لجأت، في تلك الفترة، إلى خطف الطائرات حيناً، ومحاولات استهدافها بالصواريخ أحياناً أخرى، ونجح الفدائيون، كذلك، في

¹ عبد الرحمن، احمد، عشت في زمن عرفات، مرجع سابق، ص 59.

² حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص ص 254-255.

خطف مسؤول المخابرات الاسرائيلية في العاصمة الاسبانية مدريد، وقتله، ويضاف إلى هذه العمليات، اقتحام مجموعة فدائية فلسطينية السفارة السعودية في الخرطوم (1 اذار / مارس 1973) وقتل السفير الأمريكي، وبعض الدبلوماسيين الأوروبيين.

4.2.1.3 العجز عن اختيار البديل الإستراتيجي والتكتيك المناسب باتجاه تحقيق الهدف

شكل ذلك التكتيك المتمثل (بخطف الطائرات وعمليات الاغتيال والهجوم على السفارات)، خروجاً عن الإستراتيجية النضالية التي اتبعتها منظمات العمل الفدائي الفلسطيني وتبنتها منظمة التحرير الفلسطينية، إذ أظهر ذلك التكتيك، تشتتاً واضحاً، وعدم إنضباط عند الفدائيين الفلسطينيين، وازدياد نزوتهم في اختيار أهدافهم، التي أصبحت أبعد، من أي وقت مضى، عن ميدان المعركة الفلسطيني الحقيقي مع الاحتلال الصهيوني، وباتت غاياتهم أكثر تفككاً وأكثر غموضاً¹.

وقد أسهم ذلك، في وصم الفدائيين الفلسطينيين بالإرهاب، وهي صفة أصبحت تلازمهم فترة طويلة من الزمن، ولم يقف الأمر عند نظرة الآخر للفدائيين الفلسطينيين، بل تعداه إلى مرحلة شديدة الخطورة، حيث تعمقت الخلافات بين قيادات منظمات العمل الفدائي، بعد معارضة قيادي حركة فتح هذا النوع من التكتيك، خاصة، خطف الطائرات، والعمليات الخارجية، والافراط الجامح غير المنضبط في استخدامه، مما سبب فشلاً استراتيجياً على صعيد جذب الرأي العام العالمي وكسب تعاطفه، واعتباره خرقاً واضحاً لمبادئ حركة فتح، وغيرها من منظمات العمل الفدائي، ولا سيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون العربية، والحرص على حفظ أمنها القومي.

شكلت العمليات السابقة، ذريعةً لإسرائيل في استهداف الوجود الفلسطيني في الخارج؛ حيث قصفت المخيمات الفلسطينية، وقواعد منظمات العمل الفدائي التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في سوريا ولبنان، واغتالت عدداً من قادتها، إضافة لاستخدام الطرود الملغومة، التي

¹ دايفيد، هيرست، البندقية وغصن الزيتون، مرجع سابق، ص 498.

انفجرت في الأشخاص المرسلّة إليهم، وفي اطار الرد الإسرائيلي على عملية قتل السفير الأمريكي في الخرطوم وغيرها من العمليات، استهدفت اسرائيل ثلاثة من قادة حركة فتح وهم ابو يوسف النجار وكمال ناصر وكمال عدوان في عملية فردان، ونسفت مكاتب الجبهة الديمقراطية في منطقة الفاكهاني وسط العاصمة اللبنانية بيروت بتاريخ 10 نيسان / ابريل 1973.

كان لهذا الهجوم الاسرائيلي والسياسات الإرتجالية، التي مارستها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، تبعات سلبية على الوجود الفلسطيني في أراضيها، حيث وقعت تلك العمليات الاسرائيلية في قلب العاصمة اللبنانية بيروت، مما أدى إلى زعزعة النظام السياسي اللبناني، وفجرت الصراعات الداخلية بين اللبنانيين من جهة، والفلسطينيين واللبنانيين من جهة أخرى¹، وبذلك أصبح الإشتباك بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش اللبناني أمراً محتوماً، وهذا ما حصل بالفعل؛ حيث اشتبك الطرفان على تخوم المخيمات الفلسطينية، خاصة بعد استشعار الرئيس اللبناني سليمان فرنجية بقوة منظمة التحرير الفلسطينية ودورها المؤثر في الصراع الداخلي اللبناني، وقد منح ذلك غطاءً لفرنجية للإنقضاض على تلك المخيمات، وإطلاق يد الجيش اللبناني ضد المنظمة، واستهداف وجودها داخل لبنان².

5.2.1.3 غياب برنامج العمل الموحد في تطبيق الإستراتيجيات، وإهمال التقييم

عانت الثورة الفلسطينية بمكوناتها كافة - بمعزل عن منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها إطاراً جامعاً- من عدم وجود برامج عمل موحدة، وخلل في نمط إدراك المرحلية الموضوعية لإستراتيجية حرب التحرير الشعبية، والتدرج في تطبيق العملية الثورية، حيث تمت صياغة خطط العمل والبرامج انطلاقاً من مخططات ذهنية مفترضة سلفاً، أو من التطبيق الآلي لتجارب سابقة حول أسلوب الحروب الشعبية، تختلف في جوهرها ومضمونها عن مفردات الصراع مع

¹ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (1976)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 61.

² مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1976) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 23.

إسرائيل، وبالتالي تم طرح خطط إنتقائية، أحادية، خالية من البعد الإستراتيجي الحقيقي النابع من واقع الشعب الفلسطيني وطبيعة إمكانياته القادر على ترتيب أولوياته واستغلال طاقاته الكامنة، أو عدم الإلتزام بالإستراتيجية الوطنية العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث نشأت هذه الحالة بفعل التضارب في الأهداف والغايات السياسية، وحصيلة التناقض في المصالح بين القوى والطبقات الفاعلة على الساحة الفلسطينية¹.

انعكست هذه الحالة على واقع منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة سياسية وعسكرية تسعى الى تحقيق التكامل الوطني وتطبيق استراتيجيتها الوطنية الشاملة، فلقد خلقت تلك الحالة نوعاً من الصراع على النفوذ داخل الأطر القيادية لمنظمات العمل الفدائي في سياق المراحل والمواقف المتغيرة، وعدم ثبات الأهداف، والرؤى المختلفة، والخلفيات الأيديولوجية المتنوعة².

يعود ذلك إلى عدة عوامل وأسباب دفعت نحو التغيير، اختلط فيها الذاتي بالموضوعي عبر أسباب وظروف محلية وعربية ودولية، إضطرارية أو واقعية، أو حتى مصلحة وانتهازية:

يمكن لنا أن نستعرض أبرز تلك الأسباب من الناحية الذاتية³:

1. إن الخط السياسي الذي رسمته المنظمة في كل مرحلة، لا يجوز أن يتقرر بأسلوب الإرتفاع بالتناقضات الثانوية الى مستوى التناقض العدائي.

2. إن الوحدة الوطنية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس برنامج حد أدنى وشعارات الحد الأدنى الى جانب انتهاز خط سياسي وعسكري ينطلق من الواقع الموضوعي، وبالتالي فإن هذه الصيغ المناسبة لهذا النهج حلت بها التناقضات الداخلية وعمقت الخلاف بينها.

3. عدم تعميق المركزية الديمقراطية داخل الوحدة الوطنية، التي من شأنها إعطاء كل منظمة فرصة كاملة لإبداء الرأي، والاعتراض، والحوار، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وإعادة التقييم والمحاسبة.

¹ حواتمة، نايف؛ عبد الكريم، قيس (ب، ت): البرنامج المرحلي 1973-1974 "صراع وحدة في المقاومة الفلسطينية، ب، ط، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، ص ص 13-14.

² الزين، سمير، تحولات التجربة الفلسطينية: المشكلات البنوية للنظام السياسي، مرجع سابق، ص 75.

³ شفيق، منير، حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص 97-98.

4. فتح باب المنافسة بين المنظمات من خلال التباري في تصعيد الشعارات والمجادلات السياسية والنظرية، إذ ينبغي أن تلتزم باستراتيجية متفق عليها وبرنامج للوحدة الوطنية يمثل الحد الأدنى، كما تلتزم بشعارات تكتيكية واحدة.

أسهم هذا الواقع في إهمال ضرورة أن تتبثق برامج عمل قادرة على متابعة الأداء، وتقييم المراحل والإستراتيجيات، على شكل تحليل معمق ودقيق، وغلبت الإرادة الذاتية والفعل الذاتي للنخب على العمل المؤسسي الجمعي، وطرحت المبادرات التي أصبحت مثار خلاف بين المنظمات الفلسطينية المنضوية تحت راية منظمة التحرير، وفي هذا الإتجاه تسوقنا هذه الدراسة إلى التطرق لمضمون القرارات التي تبنتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بحيث أصبحت مقدمة لبرنامج مرحلي حل مكان الإستراتيجي¹.

في آب / أغسطس 1973 تبنت اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قرارات قالت إنها حصيلة نقاش داخلي مسهب وطويل استمر داخل التنظيم منذ عام 1971؛ أي الفترة التي أعقبت الحرب الأهلية في الأردن عام 1970/1971، حددت من خلالها الخطوط العامة لبرنامج العمل المرحلي للثورة الفلسطينية في المناطق المحتلة²، حيث يمكن تلخيصها على النحو الآتي: "إن على الثورة الفلسطينية أن تركز قواها وتحدد اتجاه ضربتها الرئيسية في المراحل الراهنة نحو النضال من أجل تحرير المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967"، وهي المرة الأولى التي يتم فيها مثل هذا الطرح فلسطينياً بشكل واضح ومعلن، وأضافت الجبهة في قراراتها "أن من حق الشعب الفلسطيني ضمان حريته وتقرير مصيره في هذه المناطق"، وعبرت عن "حقه في الإستقلال الوطني والتخلص من الإلحاق والوصاية الأردنية"³، الأمر الذي أثار ضجيجاً وغضباً واسع النطاق في أوساط الفلسطينيين بشكل عام، ومعظم قيادات منظمات العمل الفدائي بشكل خاص، معتبرين ذلك خروجاً فاضحاً عن الهدف الإستراتيجي في التحرير الكامل وتقويضاً لاستراتيجية الكفاح المسلح وتقديم تنازلات باتجاه فتح الباب أمام التسويات

¹ تيسير خالد، مقابلة شخصية، عضو اللجنة التنفيذية ل م. ت. ف، في رام الله، بتاريخ 2017/8/15.

² المرجع السابق.

³ حواتمة، نايف؛ عبد الكريم، قيس، البرنامج المرحلي 1973-1974، مرجع سابق، ص ص 30-31.

السياسية، والحلول المرحلية التي لاتخدم القضية الفلسطينية في الصراع مع إسرائيل، بل تسعى من خلال هذه التنازلات الى إدارة الصراع وليس حله أو إنهائه.

6.2.1.3 التحول من العمل العسكري الكامل الى الواقعية السياسية (المزاوجة بين الاستراتيجيتين)

أنهت حرب تشرين أول / أكتوبر عام 1973م حالة من الجمود، التي سادت جبهات القتال بين الجيوش العربية واسرائيل منذ عام 1970؛ أي منذ وقف حرب الإستنزاف، التي خاضتها القوات المصرية ضد القوات الإسرائيلية المحتلة لمنطقة سيناء عقب حرب حزيران عام 1967، حيث شكلت حرب 73 حدثاً مهماً ترك آثاره على مجالات الصراع مع اسرائيل وأطرافه المباشرة وغير المباشرة، وفتحت الباب من جديد للمساعي الناشطة باتجاه تحقيق تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (338) بتاريخ 22 تشرين ثاني / نوفمبر 1973، الذي يدعو إلى التعجيل في إبرام التسوية، وتأكيد على الأسس التي تضمنها قرار رقم (242) جميعها، والتشديد على ضرورة تنفيذها، كما حث القرار (338) على الشروع فوراً للدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية تحت إشراف ملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط¹.

هياً صدور هذا القرار لإجراء مشاورات واسعة بين الأطراف العربية والدولية المعنية، وتم الإتفاق على عقد مؤتمر جنيف في شهر كانون أول / ديسمبر 1973، تحضره الدول العربية، التي شاركت في الحرب، إضافة إلى إسرائيل تحت رعاية الدولتين العظميتين بدون منظمة التحرير الفلسطينية، التي لم يوجه اليها دعوة للمشاركة²، مما دفع المنظمة إلى فتح حوار واسع، ومناقشات معمقة في صفوفها وكافة أبناء الشعب الفلسطيني حول الفرصة، التي أتاحتها

¹ حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 273.

² انظر قرار مجلس الأمن رقم 338، 1973/10/22: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، مج1، وثيقة 59، ص 210.

الحرب، والظروف الدولية والعربية، والواقع الإستراتيجي المتغير في أعقابها، لتحقيق بعض مطالبهم الرئيسية، والعمل على استرداد حقوقهم الوطنية المسلوبة¹.

خلقت حرب 73 وما ترتب عليها من نتائج، إضافة الى الواقع الإستراتيجي الجديد، تحديات كبيرة أمام منظمة التحرير الفلسطينية، وشكل الوضع القائم قاعدة لبدء مرحلة مختلفة عن سابقتها فرض عليها معادلة صعبة، تقتضي بالتحول من صلب العمل العسكري إلى تغليب الواقعية السياسية في إطار ممارسة المناورة والتكتيك للخلاص من الأزمة، أو لتحقيق إنتصار أو حتى الخروج بأقل الخسائر إلى الحدود الممكنة².

وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية برمتها نفسها أمام منعطف آخر، واجهته للمرة الأولى في تاريخها، وبات مطلوباً منها تحديد مطالبها الرئيسية الممكنة، على ضوء معطيات المرحلة، فبرزت مجموعة أسئلة مصيرية للثورة الفلسطينية، من أهمها:

- مالذي تريد أن تحققه الثورة الفلسطينية؟
- ما مصير الضفة الغربية؟ وهل يمكن أن تعود إلى السيادة الأردنية؟
- من يتحدث باسم الفلسطينيين ويتفاوض عنهم في إطار أي تسوية سلمية محتملة؟

هذه الأسئلة وغيرها التي برزت في حينه، والنشاط السياسي المحموم سواء على الصعيد الداخلي الفلسطيني أو على الصعيد العربي والدولي، جعل منظمة التحرير الفلسطينية تتخذ موقفاً تكتيكياً تراوح بين التأجيل والمرواغة؛ أي عدم إتخاذ موقف واضح تجاه ما يجري، أطلق عليه بعضهم سياسة اللا موقف، غير أن زخم نشوب الحرب، وما تبعه من وقائع سياسية ومادية، لم يعطِ للمنظمة فرصة إدارة الظهر والبقاء في حالة من عدم الحسم في إتخاذ موقف بعينه، فتحتم

¹ الحوت، شفيق (1986): عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية "احاديث الذكريات" 1964-1984، ط1، بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ص ص 196-197.

² الصمادي، حمزة، " تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية، مرجع سابق، ص 179

على قيادة منظمة التحرير سرعة الإمساك بجانب من دفة الصراع في جو جديد لم تعمل ولم تكن طرفاً مباشراً فيه¹.

كانت تلك الحرب إيذاناً ببروز قناعة راسخة لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بأن الحل العسكري للصراع مع إسرائيل أصبح بعيداً عن الواقع العربي والدولي والإقليمي، وترسخت القناعة أكثر، بعد أن أظهرت مصر وعدد من الدول العربية، توجهاً نحو القبول بتسوية سلمية لمجمل الصراع، في الوقت الذي كانت تشهد فيه علاقات منظمة التحرير تطوراً مهماً وسريعاً مع الاتحاد السوفييتي، الذي تواصل مع قيادة المنظمة في عملية حوار حول خطها السياسي، وحضها على طرح شعارات عملية.

طرح الحوار السوفييتي على قيادة المنظمة أسئلة سياسية شكلت دعوة الى التفكير الاستراتيجي العميق بالمعضلات التي تواجه المنظمة في سياساتها واستراتيجياتها، منها: هل تريدون تحقيق هدفكم مرة واحدة أم على مراحل؟ ما هي المراحل؟ هل ستواصلون الكفاح المسلح اذا توصلتم الى كيان سياسي؟².. الخ ما جعلها تشعر مخاطر المرحلة، كما أدركت قيادة منظمة التحرير أن بقاء الوضع على ما هو عليه سيؤدي إلى عزلها والإطباق على دورها بوصفها طرفاً أساسياً في القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل، بعد أن ثبت لها، وفق المعطيات الجديدة، عدم قدرة الفلسطينيين القضاء على إسرائيل وحدهم، بل على القدرة على إستعادة الأراضي، التي أحتلت عام 1967 عن طريق الحرب، مما دفعها إلى التحرك على مستويين:

الأول: تجنب محاولة التهميش ومحاصرتها محلياً وعالمياً.

الثاني: تليين مواقفها السياسية.

¹ الشعيبي، عيسى (1979): الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسسي 1947-1977، ط1، بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ص 194.

² الحسن، بلال، قرارات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحق العودة والغاء الميثاق، مرجع سابق، ص63.

تم ذلك، باتباع سياسة الإستعداد لقبول حلول مرحلية وتسويات سياسية تحوي الحد الأدنى الذي يمكن القبول به، حيث عبرت عنها من خلال الرسائل، التي بعثت بها الى عدد من الأطراف، ويمكن اختصار هذه الرسائل في نقطتين اثنتين، هما:

1. حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، على أساس إنشاء دولته المستقلة في حدود 1967.
2. حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

لاقت هذه السياسة إستحساناً من جانب أطراف دولية صديقة وبعض الأنظمة العربية¹، التي تحركت على هذا الأساس في إتجاهات عدة، منها قرار تجديد الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في قمة الجزائر 26 تشرين ثاني / نوفمبر عام 1973، وأضافت إليه، إقرارها بأن المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وهي المسؤولة عن مستقبله²، على الرغم من تحفظ الملك حسين على صيغة القرار، وبذلك تكون هذه القمة قد بادرت إلى المسارعة في الإجابة على التساؤلات المطروحة حول مستقبل الأراضي الفلسطينية، وشرعية منظمة التحرير الفلسطينية، وإغلاق الباب أمام مشروع المملكة العربية المتحدة دون أن يحظى بتأييد أي من الإتجاهات الفلسطينية سواء داخل فلسطين أو خارجها، في الوقت الذي صرح فيه صلاح خلف أبو إياد (الرجل الثاني في م.ت.ف) بأن المجلس المركزي الفلسطيني - الذي انعقد في وقت لاحق على الحرب - "قرر عدم عودة الضفة الغربية إلى الأردن، وأن الأراضي الفلسطينية التي تتأهلها التسوية يجب أن يقرر فيها شعبنا مصيره بيده دون أي وصاية"³.

3.1.3 طبيعة التحول الإستراتيجي للصراع، على المستوى السياساتي والأهداف، والسياسي

1.3.1.3 التحول الاستراتيجي للصراع، في سياسات م. ت. ف

يقدر الباحث، أن هذا التحول شكّل علامة فارقة على مستوى إدارة الصراع؛ لأن البرنامج الذي أقرته منظمة التحرير الفلسطينية قفز، من حيث المضمون والصياغة، على

¹ أبو النحل، أسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية، مرجع سابق، ص 211.

² حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، مرجع سابق، ص 280.

³ الشعيبي، عيسى، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسسي، مرجع سابق، ص 194 - 195 .

مقتضيات الميثاق الوطني الفلسطيني وبنوده، ذلك الميثاق الذي رسم سياسات المنظمة، وعكس رؤيتها الواضحة، لإنهاء الصراع مع إسرائيل، كما أن هذا التحول الإستراتيجي حدد التوجهات المستقبلية للمنظمة مع كافة الأطراف سواءً أكانت العربية أم الإقليمية أم الدولية، وإزاء هذا التطور المزدوج على مستوى إدارة الصراع من ناحية، وعلى مستوى التحول في سياسات منظمة التحرير من ناحية أخرى، تصاعد إهتمام قادة المنظمة بإقامة علاقات مع الأطراف الدولية، التي لها علاقات مباشرة بمسيرة الصراع والتسوية السلمية، واللجوء إلى ممارسة التكتيك السياسي بشكل مكثف في الساحة العربية والعالم، كرد فعل على التحركات الرامية إلى تسوية الصراع.

لم تحدث حرب 1973 توازناً جدياً في الرؤية الإستراتيجية لمعادلة الصراع العربي الإسرائيلي، بل على العكس، استمر الخلل بموازين القوى بين الفلسطينيين والعرب من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، بسبب المنهجية التي اتبعتها الدول العربية ومصر على وجه الخصوص في التعاطي المرن مع المقترحات السياسية المطروحة وسرعة الإستجابة للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن المطالبة بالولوج الى مسار التسوية السلمية دون الحصول على أي ضمانات حقيقية لحل الصراع الدائر مع إسرائيل، إضافة الى سوء التقدير للمواقف وإطلاق رسائل التطمينات المجانية من قبل الرئيس المصري السابق أنور السادات الذي أعتبر تلك الحرب "بأنها آخر الحروب مع إسرائيل"¹.

2.3.1.3 التحول الإستراتيجي في صياغة أهداف م. ت. ف

اولاً: على مستوى الكيانية الفلسطينية

بدأت عناصر البرنامج المرحلي في التبلور بشكل فعلي، عبر الورقة التي قدمتها الجبهة الديمقراطية، تحت عنوان: "عشر موضوعات لمواجهة الوضع الفلسطيني"، وعدت تلك المرحلة ما بعد الحرب نقطة تحول استراتيجية في الحلقات الأساسية من تطور الكيان الفلسطيني، تحقق

¹ حرب، أسامة الغزالي (1982): "حول مستقبل المقاومة الفلسطينية"، بيروت: مجلة السياسات الدولية، العدد/70، ص

من خلالها الكثير من الإنجازات المتراكمة على مستوى بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، وإرساء دعائم حضورها الدائم بما لا يمكن تجاوزه، وبلورة أهداف كيان أكثر وضوحاً¹، إلا أن كل ما تحقق على هذا الصعيد، لم يستطع أن يؤسس لإقامة سلطة سياسية فلسطينية، أو دولة مستقلة، أو تحقيق رؤية منظمة التحرير الفلسطينية الإستراتيجية بالتحريك الكامل، وفي غضون ذلك، انتقلت المنظمة الى تبني شعار: "إقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة، على أي منطقة فلسطينية تتسحب منها إسرائيل"، كهدف استراتيجي متغير يحدث لأول مرة في تاريخ النضال الفلسطيني، وذلك بعد إقراره من قبل المجلس الوطني في دورته الثاني عشر التي انعقدت في حزيران / يونيو 1974²، وبذلك أعتبر هذا التاريخ إعلاناً رسمياً عن ولادة حقبة جديدة في مستويات الصراع مع إسرائيل وبدء مرحلة من التحول في السياسات والوسائل والأهداف الإستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية³.

ثانياً: على مستوى التفكير الاستراتيجي في العمق العربي

مكّن التحول في استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية من الاندماج الفلسطيني بالمخطط السياسي العربي، وأسس لتقلبات كثيرة، كانت قاعدتها الأساسية العمل الفلسطيني العربي المشترك، حيث كان لهذه التطورات أثرٌ معنويٌّ وسياسيٌّ كبيرٌ على المنظمة دفعت بها الى واجهة العملية السياسية الدولية، وكرست ياسر عرفات زعيماً عربياً وعالمياً⁴.

استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية أن تدعم إستراتيجيتها المعلنة بتركيز النضال الوطني داخل الأرض المحتلة، التي إندلعت فيها المظاهرات والصدامات المباشرة مع الإحتلال، وتعزيز النضال السياسي القائم على نهج عدم عودة الضفة الغربية الى الحكم الأردني، والتأكيد على خصوصيتها كأرض فلسطينية لها مشروعها الوطني وسلطانها السياسية، حيث رفعت شعارات ثلاثة وهي: "لا للإحتلال"، "لا للعودة للحكم الأردني"، "نعم لمنظمة التحرير

¹ ابو النحل، اسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير، مرجع سابق، ص 215.

² الشعيبي، عيسى، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسسي 1947-1977، مرجع سابق، ص 179.

³ الصمادي، حمزة، "تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية"، مرجع سابق، ص 174.

⁴ الحسن، بلال، قراءات في المشهد الفلسطيني: المشكلات البنوية للنظام السياسي، مرجع سابق، ص 64.

الفلسطينية"، وكان سبب رفعها لهذه الشعارات، أن تستنهض الشعب الفلسطيني، وتعبئة جماهيره من أجل الإلتفاف حول برنامج المنظمة، واستراتيجياتها، وأهدافها، وإرسال رسالة واضحة الى أطراف العالم كافة، تفيد أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمعبرة عن قضاياه وتطلعاته وآماله.

كان لإضافة مصطلح "الوحيد"، في قرار قمة الرباط في 28 تشرين أول / أكتوبر 1974، الذي نص على أن "المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، أثرٌ في ظهور عقدة فلسطينية ترفض الوصاية، أو التدخل الرسمي العربي في القرار الفلسطيني، لا سيما وأن القواعد الثورية لمنظمة التحرير تعرضت للطرد حيناً كما حدث في الأردن، أو وقف حزب البعث السوري العمليات الفدائية في الجولان، التوتر المتصاعد في لبنان، أحياناً أخرى، ومع ذلك، فقد تمكنت الجهود، التي بذلتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من تصاعد خطها البياني سواء على المستوى الفلسطيني الداخلي، أو على المستوى الدولي الخارجي¹.

ثالثاً: على مستوى التحول نحو الإستراتيجية الدبلوماسية

هدفت منظمة التحرير الفلسطينية من هذا التحول إلى البحث عن سياسة الفعل والمبادرة عوضاً عن رد الفعل بعد أن كانت ترفض باستمرار الأفكار والمبادرات التي تتعلق بالحلول المرحلية أو المقترحات والمشاريع التي تم طرحها في مراحل سابقة، ومنها، على سبيل المثال، مبادرة الرئيس بورقيبة كما أسلفت الدراسة أو مشروع روجرز، وغيرها من المقترحات والخطط وحتى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.

بعد أن وجدت منظمة التحرير نفسها في مأزق حقيقي، ضاقت فيه الخيارات والبدائل، وبات هدفها الإستراتيجي بإقامة الدولة الديمقراطية بعيد المنال، بسبب المعطيات العربية والدولية التي استجدت في حينه، إرتأت المنظمة أن تقترب أكثر من أهداف سياسية ملموسة، تحظى بالقبول الدولي، ويمكن الترويج لها سياسياً داخل المحافل، والمنظمات الدولية، والأطراف ذات

¹ عبد الرحمن، احمد، عشت في زمن عرفات مرجع سابق، ص83.

العلاقة المباشرة في الصراع، والإبتعاد شيئاً فشيئاً عن الشعارات المطلقة التي كانت تتبناها أو التي كانت تنطلق من تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني¹.

ومما يدخل في نطاق هذه المرحلة، النجاح الذي حققه خطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 13 تشرين ثاني / نوفمبر 1974، أي بعد أسبوعين من قرار قمة الرباط، حيث استطاع أن يلخص فيه مسيرة حياة الكفاح والسلم تارة " ببندقية الثائر" من النضال المسلح دفاعاً عن قضية كان مؤمناً بها، وتارة أخرى " بغصن الزيتون" ومد يده للسلام من أجل شعب يسعى إلى إسترداد حقوقه الوطنية وتقرير مصيره²، حيث أسهم ذلك كله، في إعادة القضية الفلسطينية على جدول أعمال الأمم المتحدة كقضية سياسية، بدلاً من تصنيفها السابق كقضية لاجئين تقوم الأنروا بدعمهم مالياً وغذائياً.

لقد كان لذلك الخطاب بعداً سياسياً إستراتيجياً، أراد ياسر عرفات من خلاله وضع القضية الفلسطينية وديعة لدى المجتمع الدولي وإثبات أن الحلبة الدبلوماسية الدولية هي المكان الذي سيسجل فيه الفلسطينيون حضورهم عبر شرعية المنظمة، التي تمثل نضالهم الوطني، وتعتبر عن نجاحاتهم السياسية، التي ستعزز النجاحات العسكرية.

كانت الأمم المتحدة المنتدى الأساسي لعودة القضية الفلسطينية إلى جدول أعمال هذه الهيئة الأممية، التي شرعت للصهاينة إقامة دولتهم بعد تصويت الجمعية العامة على قرار تقسيم عام 1947 بسبب التحيز الفاضح للصهيونية في ذلك الحين؛ لأنها كانت تخضع كلياً لسياسات الدول الكبرى؛ لكن الوضع اختلف لاحقاً، وأصبحت القضية الفلسطينية تستفيد آلياً من أصوات الكتلة الإفريقية - الآسيوية، والعلاقات الجيدة مع الاتحاد السوفييتي الذي ساهم بشكل فاعل في الإنجازات الفلسطينية التي تحققت.

¹ أبراش، ابراهيم (2004): " مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 157، ص 43-44.

² ناصر القدوة، مقابلة شخصية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، رام الله، بتاريخ 2017/8/5.

إن الهدف الأساسي الذي سعى إليه الفلسطينيون عندما بدأوا استراتيجية التواصل الدولي، يتمثل في إعادة تعريف صراعهم مع المحتل الاسرائيلي، والإعتراف بقضيتهم بأنهم ليسوا مجرد لاجئين يستحقون المساعدة على أساس إنساني، بل على شعب يملك طموحات سياسية، وحقوق وطنية، يبحثون عنها ويريدون تحقيقها، ولكن ذلك كله كان على حساب التحرير الكامل للتراب الفلسطيني¹. في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1974، استطاعت المنظمة أن تحقق تقدماً ملموساً حينما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين مهمين لمنظمة التحرير ولل قضية الفلسطينية، رغم المعارضة الأمريكية لإصدارهما، وكان القرار الأول يحمل الرقم (3236) وفيه اعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والتأكيد على حقوقه الثابتة، والطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إقامة إتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بالقضية الفلسطينية²، أما القرار الثاني رقم (3237) فقد منح منظمة التحرير صفة مراقب لدى مؤسسات منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها³.

وبالعودة إلى إعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن برنامجها المرحلي الذي أحدث نقطة التحول الإستراتيجي الأبرز في تاريخ الصراع مع إسرائيل، إلا أن ذلك الإعلان لم يُلزم منظمة التحرير التخلي عن الكفاح المسلح بوصفه وسيلة إستراتيجية لتحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل بالتحرير والعودة، رغم انحرافه عن الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي نصت مادته التاسعة على "أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين"، وإنما فتح الباب أمام اعتماد وسائل أخرى، ما يعني أنه ليس بالضرورة إقامة الدولة الفلسطينية من خلال اعتبار (الكفاح المسلح) يقع على رأس الأولويات والسبل في النضال.

لقد كان البرنامج المرحلي مصمماً لقبول الحلول الوسط، وانتهاج التسوية السلمية المرحلية، كإقامة سلطة وطنية فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967؛ فالمنظمة وازنت وقتئذٍ بين استراتيجية العمل الثوري المسلح والعمل السياسي الواقعي، وبين الحق التاريخي

¹ هيرست، دافيد، البندقية وغصن الزيتون، مرجع سابق، ص 508.

² عبد الرحمن، احمد، عشت في زمن عرفات، مرجع سابق، ص 83.

³ الموسوعة الفلسطينية.

والواقعية السياسية¹، إلا أن العمل السياسي بدأ تدريجياً مع مرور الزمن يطغى على الكفاح المسلح.

3.3.1.3 الطبيعة السياسية للتحويلات الاستراتيجية ومحاولات التأقلم مع المعادلات الخارجية

أخذت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعين الاعتبار متطلبات البيئة الدولية والظروف الإقليمية والعربية للتحويل الاستراتيجي ولتكييف سياساتها بما يتلاءم مع تلك الاعتبارات ويخدم الهدف النهائي، لذا، كان لا بدّ من البحث عن مبررات للتحويل من الأهداف الإستراتيجية الثابتة بعيدة المدى، إلى أهداف مرحلية كانت القيادة ذاتها ترفضها، وهي أهداف ومطالب يمكن أن تكون مقبولةً، وتشكل أساساً لبرنامج يعبر عن نضج سياسي وفكري، ويدعم باتجاه التحويل من التطرف العدمي إلى الواقعية والعقلانية، وبالتالي يصبح جزءاً أساسياً من بناء المطالب الفلسطينية الممكنة في ظل المعطيات القائمة، وذلك انسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية، على أن يكون الحل متدرجاً وعبر مراحل².

إن تحول المنظمة من الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى، إلى الأهداف المرحلية المتناغمة مع الشرعية الدولية، استطاع أن يفتح المجال أمام التحرك السياسي الفلسطيني، وقدم في الوقت نفسه، عبارات مبهمّة تهىء لاحتمال المشاركة في التسويات السياسية، وهذا سيقودنا إلى مقارنة بين ماورد في الميثاق الوطني الذي نص على "أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين"، مع ما ورد في برنامج النقاط العشر الذي ذكر "بأن منظمة التحرير تتنازل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"³؛ واعطيت هذه المقارنة للدلالة على أن الكفاح المسلح لم يعد الطريق الوحيد للتحرير بوصفه خياراً إستراتيجياً،

¹ أبو النحل، أسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية، مرجع سابق، ص 214.

² بلقزيز، عبد الإله وآخرون (2004): منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحاصلة والمستقبل، ط1، ع 36، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 100.

³ أنظر البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر عام 1974.

وأن البرنامج وافق لأول مرة على تجزئة مشروع التحرير خطوة خطوة للأرض الفلسطينية، والتخلي جزئياً عن استراتيجية التحرير الكامل لفلسطين.

لم تكن هذه التحولات الإستراتيجية تفسر سياسياً على قاعدة أنها استمرار للهدف الاستراتيجي النهائي في التحرير الكامل، بقدر ما كانت تفسر وتقدم على أنها ممرٌ إجباريٌ يجب على الحركة الوطنية الفلسطينية سلوكه، بهدف حمايتها من التجاوز ومحاولات الطمس والإلحاق، بل الإلغاء، والانتقال لبلورة استراتيجية سياسية تحدد أهدافاً واقعية ودقيقة، بوصفها المعبر عن الحقوق الوطنية، وتعكس الرؤية الثورية التي تصون مصالحها¹.

بررت قيادة منظمة التحرير من جانبها، هذه التحولات، بأن الظروف والمستجدات السياسية التي أجبرتها على القبول بها، وأن التطورات على الصعيدين العربي والدولي، مثلت فرصة سانحة يجب اغتنامها واستغلالها، استغلالاً لتفاعل الإستراتيجية العسكرية وعواملها، وغير العسكرية لمصالحها².

كشفت هذه التحولات عن عمق الخلاف السياسي والفكري بين قيادات منظمات العمل الفدائي الفلسطيني، وزاد من حدتها ما وصل الى أسماع بعض القيادات الفلسطينية، بأن ياسر عرفات أبدى موافقة لحضور مؤتمر جنيف، مما أثار سخطاً كبيراً وصل إلى حد إتهامه بالخيانة من بعض المنظمات الفلسطينية، خاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الأمر الذي دعا عرفات في حينه التوجه الى معارضيه، ونفي ما ورد عنه، وقوله لهم "إن المشروع الوطني محمي ببنادقكم"³، ويرى الباحث أن الرئيس عرفات أراد من خلال هذه الجملة توجيه رسالة لمعارضيه تحمل هدفين:

أولهما: إن الإستراتيجية السياسية قد تتبدل صوب الهدف النهائي، ولكن الوسيلة تبقى ذاتها، في إشارة الى الكفاح المسلح.

¹ بلقزيز، عبد الإله، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحاصلة والمستقبل، مرجع سابق، ص 120.

² الشرفا، نابغة (2015): " استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى: غزة، ص 43-44.

³ زاهر الششتري، مقابلة شخصية، قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نابلس بتاريخ 2017/8/6.

ثانيهما: أن التحرير باتباع المرحلية والتدرج، طريقاً يمكن اتباعه، والسير فيه.

وهنا لا بد من التطرق إلى ما قاله ابراهيم أبراش: " في العام 1974 وبفعل ما أنتجته حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973، من مفاعيل وتداعيات سياسية وعسكرية، أنضجت فكرة التسوية من تحت الرماد، وزجرت محاولة التحايل على الحقوق التاريخية، بالحديث عن مشروع سلطة وطنية على أي شبر من الأرض يمكن تحريره يعطى لنا، ومع أن فكرة السلطة أو البرنامج المرحلي كما سمي آنذاك، لم يعني التخلي عن مشروع الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، إلا أن هذا التوجه أدى لإنقسام حاد في الساحة الفلسطينية، وأصبحت فكرة الدولة على جزء من فلسطين التاريخية محل تنظير"¹.

يرى الباحث، أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية واجهت تلك المرحلة بتحليل واقعها الإستراتيجي، مما دفعها إلى وضع الهدف النهائي واستراتيجية التحرير الكامل موضع التداول والممكن، من خلال صياغة جديدة توازن بين إمكانياتها المتاحة وطبيعة المسألة التحريرية الفلسطينية التي تختلف عن قضايا التحرر نظراً لإستثنائية الصراع والاحتلال الواقع على فلسطين، مع الظروف الدولية وطبيعة الواقع العربي المنقسم، وبالتالي الوصول إلى قناعات بعدم جدوى الخيارات العسكرية، بحكم عدم القدرة على حسم الصراع عسكرياً، إستناداً إلى موازين القوى، التي تعمل لصالح إسرائيل.

4.1.3 تداعيات التحول الاستراتيجي نحو المرحلية، على صعيد العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية

اختلفت الرؤية الاستراتيجية للمشروع الفلسطيني بين قادة المنظمات الفلسطينية، وبعد العودة إلى أسباب هذا الاختلاف، نجد أن قادة العمل الفلسطيني انقسموا إلى فريقين، يرى بعضهم أن الخلاف لم يكن يدور حول الهدف الاستراتيجي في تحرير فلسطين من الاستعمار الإستييطاني الصهيوني، أو إقامة الدولة الديمقراطية، أو الشروط الواجب توافرها من أجل تحقيق

¹ أبراش، ابراهيم (2002): المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرير الى متاهات الانقسام، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، ص26.

نسبة قوى تسمح بإنجاز الهدف الاستراتيجي، بل دار الخلاف حول الدور الخاص الذي ينبغي أن تلعبه الثورة الفلسطينية ومن خلفها منظمة التحرير، والمسؤولية الخاصة التي تتحملها في المساهمة بتوفير هذه الشروط¹.

فها هو ذا قيس عبد الكريم، يقول: " ان البرنامج المرحلي ينطلق من التقدير الصائب والبديهي، بأن توفر شروط الهدف الاستراتيجي النهائي، لن يتحقق دفعة واحدة؛ ويرى الباحث، ان التحول في استراتيجية المنظمة، التي تمثلت بإقامة سلطة وطنية فلسطينية، قد برزت بشدة بعد الإخفاق في الترويج للهدف الإستراتيجي، المتمثل بإقامة الدولة الديمقراطية، ذلك الهدف الذي كان مثار جدل داخلي أدى الى تغيير صياغته أكثر من مرة، في حشد التعاطف والقبول على الصعيد الدولي، ويضيف عبد الكريم قائلاً: " إن التغيير الحاسم في ميزان القوى الذي سيسمح بإلحاق الهزيمة الكاملة بالعدو ولن يهبط فجأة من السماء، بل سوف يتحقق عبر سلسلة من التغيرات النسبية المتوالية في موازين القوى يتم إحداثها بالنضال الذي يمكن من إلحاق هزائم جزئية متراكمة بالعدو"².

يمثل الشعب الفلسطيني بآماكن تواجد كافته، رافعة تاريخية للنضال الوطني ضد الإحتلال، وهو الذي ساعد المنظمات الفلسطينية في المواجهة، بوصفه قاعدة ثابتة لتجميع قواه وتعبئتها، ومخزوناً استراتيجياً تستهض طاقاته الكامنة لمتابعة النضال من أجل حقوقه الكاملة في وطنه، وبذلك ارتبط النضال من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية، ارتباطاً وثيقاً بنضال الجماهير الفلسطينية خارج الوطن وداخله، وبالتالي فإن النجاح في إنجاز المهمة المرحلية يتطلب تصعيد النضال الجماهيري³.

انتقل السجال الدائر حول طبيعة التحول الاستراتيجي، إلى حالة استقطاب للجماهير الفلسطينية بهدف التأثير فيها، بعد أن حاول طرفا النقيض أو التيارين المتناقضان اللذان برزا

¹ الزين، سمير، تحولات التجربة الفلسطينية: المشكلات البنوية للنظام السياسي، مرجع سابق، ص ص 58-59.

² حواتمة نايف، عبد الكريم قيس، البرنامج المرحلي 1973-1974، مرجع سابق، ص 30.

³ الخالدي، وليد (2009) فلسطين وصراعنا مع الصهيونية واسرائيل، ط1، بيروت: النادي الثقافي العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 95.

على الساحة الفلسطينية وفي داخل أطر منظمة التحرير الفلسطينية تحديداً، الزج بالشعب الفلسطيني الى أتون الخلاف الناشيء بسبب هذا التحول، عبّر فيه الطرفان عن نفسه في سلسلة من المواقف والبيانات المختلفة.

انتظم التيار الأول: في قيادة منظمة التحرير الذي بقي قابضاً على زمام الأمور فيها، والذي تزعمه حركة فتح ومعها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة، وأطلق عليه تسمية التيار الثوري الواقعي، في حين انتظم التيار الثاني: في أطر وتعبيرات مستقلة عن المنظمة أطلق على نفسه " جبهة القوى الفلسطينية الراضية للحلول الإستسلامية "، أو ما سمي بـ " جبهة الرفض"، وتزعمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومعها جبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية - القيادة العامة¹.

وعلى إثر تشكيل جبهة الرفض عام 1974، اتخذت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قراراً بتجميد عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مع بقائها في إطار المجلس الوطني الفلسطيني، وبررت هذا التجميد بقولها: أن منظمة التحرير اتخذت موقف اللاموقف، وتفسيرها لبرنامج النقاط العشر، على نحو يتناقض والميثاق الوطني للمنظمة وأهدافها وسياساتها وتوجهاتها للتحرير، في حين رأي المنتقدون لقرار الجبهة أنه شكّل خروجاً عن النهج الديمقراطي وقواعده السليمة، كونه يتنافى مع تسليم الأقلية لقرار الأغلبية حسب النظام الأساسي للمنظمة، مع التسليم بحق الجميع في الإعتراض على القرارات، ولكن عبر اتباع الوسائل الديمقراطية الصحيحة، منها، الإمتناع عن التصويت أو الإقتراع ضد القرارات المتخذة مثلاً².

وانطلقت جبهة الرفض في معارضتها، من امكانية القبول بقرار (242) الذي وصفته الجبهة بالمؤامرة، وارتكزت في موقفها هذا على "أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي

¹ ابو النحل، اسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، صص 219-220.

² الصمادي، حمزة، "تجربة م ت ف السياسية من المقاومة المسلحة الى التجربة السليمة"، مرجع سابق، ص 101.

مؤتمر أساسه قرار (242) لا يمكن اعتباره محاولة لإنتصار تكتيكي في الوصول إلى الإنتصار الإستراتيجي"؛ إضافة إلى التذكير بالأساس الذي انصب عليه الرفض، وهو أن قرار مجلس الأمن بقدر ما ينص على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران / يونيو 1967، ينص بنفس القوة على حق إسرائيل في الحياة وتمتعها بحدود آمنة وضمان سلامتها، في ظل سلام دائم قائم على وجودها وضرورة بقائها.

أدى تشكل جبهة الرفض إلى تقسيم المنظمات الفلسطينية إلى فريقين، تجاه إسرائيل، الأمر الذي أفرز أسباباً تدفع نحو الإنقسام، وأسهم في صراعات مهدت لصراع دموي فيما بينها، إلا أن الرغبة في تجنب منظمة التحرير والثورة الفلسطينية، هذا الإنقسام، والقناعة الراسخة لدى الفرقاء كافة، بأن استمرار الإنقسام سيضعفهم، وسيضعف، بالتالي النضال الفلسطيني جميعه، ويقطع الطريق أمام الوصول إلى مرحلة تغطي فيها وسائل العنف على الحوار، وتقضي إلى شروخ يصعب رؤها.

لذا، سارع ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلى اتخاذ قرار بتشكيل لجنة تتألف من الأمناء العامين للمنظمات الرئيسية، المنضوية تحت إطار المنظمة، الراض منها والمؤيد للبرنامج المرحلي، ليتماهى قرار تشكيل هذه اللجنة، مع ما ورد في أحد بنود البرنامج العشر، حول "تضال منظمة التحرير من أجل تقرير الوحدة الوطنية والإرتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهامها الوطنية والقومية"¹، كما أوكل للجنة، مهمة وقف التدهور والحيولة دون وقوع الإنقسام الحاد، والبحث عن الهوامش المشتركة وبلورة موقف جديد، يتضمن إجراءات تعديلات على عدد من البنود والمبادئ العامة، من نوع أن تكون سلطة وطنية مسلحة مقاتلة، فضلاً عن إضافة نقطة أخرى للبرنامج المرحلي أوجبت على قيادة منظمة التحرير العودة الى المجلس الوطني قبل البت في أي تسوية مع إسرائيل².

¹ أبو نضال، نزيه وآخرون (1984): البرنامج الفلسطيني بين منهجي التحرير والتسوية، دراسة في الميثاق والمجالس الوطنية 1964-1983، بيروت: دار الصمود العربي، ص94.

² حوراني، فيصل: كتاب دروب المنفى، الحلقة الثالثة والعشرون، غبار معركة الواقعية وجبهة الرفض،

<http://najalali.hanna.net/makatabo.33.html>

5.1.3 التغيرات النسبية في موازين القوى الدولية والاقليمية، ودورها المحوري في التحول

1.5.1.3 موقف أوروبي شديد البطء، وضرورة التركيز على استراتيجية دبلوماسية تحفزه

بعد الإنجازات التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية سواءً على الصعيد العربي أو على صعيد التواصل الدولي، التي أسفرت عن إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات لصالح القضية الفلسطينية، فضلاً عن النجاح في إقامة علاقات وثيقة مع دول المنظومة الاشتراكية، ودول عدم الانحياز، انصبت جهود المنظمة بتوجيه سياساتها نحو إحداث تغيير نسبي في موازين القوى الدولية المؤثرة، وذلك عبر التركيز على استراتيجية دبلوماسية موجهة نحو أوروبا، هدفت من خلالها إلى الحصول على إقرار الدول الأوروبية بمنظمة التحرير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، والإقرار بحقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة علاقات سياسية ودبلوماسية استراتيجية معها¹، من أجل تحفيزها على إطلاق المبادرات، وممارسة ضغط سياسي واقتصادي على الولايات المتحدة، وكانت الغاية المرجوة من هذا الضغط تحقيق هدفين، أولهما: ادراج الدولة الفلسطينية في جدول المفاوضات، وثانيهما: تأكيد أهلية المنظمة كمحاور، بموازاة استمرارها في الكفاح المسلح ضد إسرائيل من ناحية، وتعزز عبر هذا التوجه تأكيد قدرتها على إفشال أية مبادرات سلمية تقوم على إستبعادها من ناحية ثانية².

منذ ذلك الوقت ارتبطت ذهنية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل على تطوير استراتيجية العلاقات الدولية والدبلوماسية حيث بدأت ملامحها تظهر من خلال العلاقات الفلسطينية اليونانية غير الرسمية³، وبما يطرح من مبادرات سلمية متعددة أغرقت المنطقة العربية، ولعل أهم تلك المبادرات ما صدر من بيان للدول التسع المنضوية تحت السوق الأوروبية المشتركة آنذاك في 9 حزيران / يونيو 1975، الذي نص صراحة على "حق الشعب الفلسطيني في إقامة وطن يعبر فيه عن هويته القومية، وأن حل الصراع لن يصبح ممكناً، إلا إذا

¹ أبو عفيفة، طلال، الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 235.

² صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 469.

³ أبو عفيفة، طلال، الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 242.

استطاع الشعب الفلسطيني ترجمة حقه المشروع في التعبير عن هويته إلى واقع، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى إقامة وطن للفلسطينيين"، كما أن بيان الدول التسع أشار الى المواقف التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في "عرقلة الجهود بالبحث عن تسوية مما يشكل عقبة في طريق السلام المنشود"، وهو ما عبر عنه البيان باستياء واضح¹.

بتقدير الباحث، إن تلك المبادرات المطروحة وقتذاك على الرغم من أهميتها في إبراز القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، إلا أنها لم ترقَ الى مستوى الأهداف، التي حددتها المنظمة في استراتيجياتها المتغيرة ولم تلبِ الطموح الفلسطيني في إحداث أي خرق سياسي حقيقي من أجل الضغط على إسرائيل فيما يتعلق بحل الصراع، في ظل المواقف السياسية الخجولة الصادرة عن الحكومات الأوروبية، نظراً الى أن المواقف والسياسات الرسمية الأوروبية متفاوتة في التطبيق تجاه القضية الفلسطينية وتتطور ببطء شديد، كما أن عضويتها في حلف الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، تمنعها من التفكير بموقف صدامي أو حاد التعارض مع الإدارة الأمريكية، بما يتعلق في ملف الصراع العربي الإسرائيلي.

2.5.1.3 موقف الولايات المتحدة الداعم لإسرائيل والشروط التي فرضها على المنظمة

لا بد من العودة هنا، إلى مراحل سبقت تبني الإستراتيجية المرحلية توضح الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل، والذي تمثل آنذاك بتفاهات أبرمها وزير الخارجية الأمريكي (هنري كيسنجر Henry Alfred Kissinger) أواخر عام 1973، على شكل مذكرة تفاهم بين الطرفين تضمنت إمتناع الإدارة الأمريكية عن إجراء أي حوار أو مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، طالما لم تعترف الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود، وبقرار الأمم المتحدة (242)؛ كما التزمت الولايات المتحدة في وقت لاحق، بعدم إجراء أي اتصال مع المنظمة، إلا في حالة توقفها عن ممارسة الإرهاب².

¹ أبو النحل، أسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 303.

² الجبريني، محمد، "إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 93.

جاء الموقف الأمريكي هذا، بعد مفاوضات فك الإشتباك التي أدارها كسينجر مع مصر، والمحادثات السياسية التي جرت بمدينة جنيف في كانون أول / ديسمبر 1973 (برعاية أمريكية - سوفيتية)، لتطبيق القرارات 242 و 338، حيث طرح خلالها مسألة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات الجارية، إلا أن تلك المشاركة كانت مرهونة بشرط امريكي تضمن موافقة المنظمة على القرارات الدولية دون شروط، فلجأت منظمة التحرير إلى استخدام تكتيك الرفض والقبول في آن واحد، عن طريق إبداء الموافقة في حال تضمن القرار مقترحاتها، وعدم قبوله؛ لأنه لا يتبنى بنود واضحة تثبت حقوق الشعب الفلسطيني¹؛ وهكذا، تم تحديد خطوط عملية السلام في الشرق الأوسط، في غير مصلحة منظمة التحرير الفلسطينية.

3.5.1.3 موقف اسرائيل من تسوية الصراع، وتحديد الأولويات والقواعد الاستراتيجية

تبنّت اسرائيل منذ قيامها عام 1948 نظرية الأمن كاستراتيجية تقليدية ومكوناً أساسياً في نظام الدفاع العسكري الإسرائيلي، القائم على الردع من خلال التفوق العسكري على القوة العسكرية العربية، إلا أن الفجوة الكبيرة لصالح العرب في مجالي الطاقة البشرية والقدرة المالية، وهو الذي أظهرته حرب أكتوبر عام 1973، دفعت اسرائيل بعد تلك الحرب إلى الشروع في إجراء تقييم دقيق لوقائعها لاستخلاص العبر، وإعادة النظر في بعض الأولويات والقواعد الإستراتيجية، التي تعتبر ضرورة لتطوير استراتيجيتها الأمنية، عبر التركيز على نقاط رئيسية ثلاثة: أولها: منظومة السلاح النووي والتلويح به في وجه العرب، وإدخال تطوير وتحديث نوعي على ترسانتها العسكرية من الأسلحة الثقيلة والصواريخ والطيران الحربي والمعدات، ثانيها: المماطلة في إجراءات الحل السلمي بهدف خلق ظروف دولية وعربية يمكن استغلالها مع بقاء سيطرتها على أكبر مساحة من الأراضي المحتلة خاصة الضفة الغربية وقطاع غزة، ثالثها: العمل على إذكاء حدة الخلافات العربية بالتنسيق مع الولايات المتحدة وحلفاء اسرائيل في العالم لفرض حلول على أطراف الصراع كل على حدة².

¹ الحسن، بلال، قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحق العودة والغاء الميثاق، مرجع سابق، ص 65.

² أبو عفيفة، طلال، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسات الفلسطينية، مرجع سابق ص ص 428-429.

من هنا وصف الكثير من الإسرائيليين استراتيجية المراحل التي أقرتها المنظمة بالخطئة المغلفة بالإعتدال التكتيكي التي تتطوي على تهديد سياسي بالغ ضد إسرائيل، حيث يعتقد هؤلاء أن فشل العرب بالقضاء على إسرائيل في حرب حزيران 1967، والنتائج المحدودة التي حققوها في حرب 1973، ولّد قناعة لدى الفلسطينيين بأنهم غير مضطرين للتسليم بوجود إسرائيل، وأن باستطاعتهم القضاء عليها، من خلال وسائل مختلفة، بعد أن ثبت لهم عدم القدرة على تدمير إسرائيل ضمن حدودها الحالية، وفقاً لخططهم السابقة، لذا، لا بد من إعادتها أولاً إلى الحدود الضيقة التي سبقت حرب حزيران 1967، ومن ثم شن هجوم مدمر على دولة إسرائيل¹. ويضيف الإسرائيليون، حتى يتحقق للمنظمة ما تصبو إليه، يجب أن يتم إعادة إسرائيل إلى خطوط الرابع من حزيران، ليتسنى للمنظمة التحرير العمل ضدها عن طريق الدمج بين الهجمات الإرهابية والعنف، مع ممارسة ضغوط عربية على الدول الغربية، التي ستحمل إسرائيل على الإنسحاب².

6.1.3 اختراق اطراف الصراع المباشر بالتسويات المنفردة وممارسة الضغوط السياسية على المنظمة

أظهرت حرب 1973 شكلاً من التضامن العربي الفعال، إلا أن هذا التضامن أخذ يتلاشى بصورة متسارعة؛ إذ بدأت الخلافات تعصف في العلاقات المصرية السورية بعد الحرب، وتوسعت شقة الخلاف بينهما مع التوصل إلى اتفاقية فصل القوات الثنائية بين القوات المصرية والإسرائيلية في كانون الثاني / يناير 1974، بالتزامن مع زيادة التباين بين السياستين الأمريكية والسوفييتية في المنطقة، فكانت هذه العوامل دافعاً أسهم في تعزيز الانقسامات العربية الداخلية وتمزيق التحالف الذي نشأ أثناء الحرب.

حددت مصر برئاسة أنور السادات، في أوائل عام 1975، وجهتها، وسعت إلى عقد سلام مع إسرائيل، لتتماهي بذلك مع سياسة الخطوة - خطوة التي وضعها كيسنجر

¹ ننتياهو، بنيامين (1996): مكان بين الأمم، إسرائيل والعالم، ط2 (ترجمة وتحقيق: محمد عودة، وكلثوم السعدي)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، (عربي)، ص 302.

² معهد ريثوت، (2004/11/11)، publicationId=113، <http://reut-institute.org/he/pu...aspx?publicationId=113>.

والإستراتيجية التي رسمتها إسرائيل والولايات المتحدة للمنطقة بفصل المفاوضات لكل جبهة من الجبهات على حدة¹. وخلال تلك الفترة، وتحديداً في النصف الثاني من عام 1976 أخذت منظمة التحرير تتعرض لبعض الإخفاقات الملموسة، ولا سيما في معقلها الأساسي لبنان، نتيجة الحرب الأهلية الدائرة هناك، التي اندلعت في 13 نيسان/ ابريل 1975، وخسارتها المدوية لمخيم تل الزعتر في ضواحي بيروت الشرقية حيث كان لسقوطه في أيدي القوات السورية والقوى المتحالفة معها، تأثيراً خطيراً أدى إلى انحسار نفوذ المنظمة، وقلص الرقعة الجغرافية التي كانت تمارس عليها حرية إرادتها، وإستقلالية قرارها السياسي²، ومع ذلك، بقيت منظمة التحرير محافظة على مركزها التمثيلي للشعب الفلسطيني، وفي الوقت نفسه، ظل برنامجها الكياني المتمثل في إقامة سلطة وطنية ثابت الملامح، بل تعزز أكثر من ذلك، عندما تبنى مؤتمر القمة العربي المحدود الذي انعقد في الرياض عام 1976، شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، وقد أقره المجلس الوطني الفلسطيني بدوره في دورته الثالث عشر بالقاهرة (آذار / مارس 1977)، وكانت صيغة الدولة الفلسطينية تلك، هي واحد من أهم القرارات التي أصدرتها المجالس الوطنية الفلسطينية³.

لعل إجراءات التقشف التي اتخذها السادات للحد من تراجع الإقتصاد المصري، وشعوره بالسخط نتيجة فشل الخطة، التي عرضها على حكام الخليج لتعويض مصر عن خسائرها في الحرب، كانت سبباً لقراره بتاريخ 9 تشرين الثاني / نوفمبر 1977 في خطوة مثيرة، التوجه إلى القدس لإحياء عملية التسوية، التي توقفت عند المبادرة السلمية المقترحة على الإدارة الأمريكية برئاسة جيمي كارتر القادم حديثاً للرئاسة، من قبل انور السادات بالشراكة مع الإتحاد السوفييتي في تشرين أول / أكتوبر 1977.

شكل قرار السادات مفاجأة لمنظمة التحرير والعرب، حتى مستشاريه ووزرائه، بل ذهب السادات إلى أبعد من ذلك بتوقيعه مع بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، في 17 أيلول /

¹ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص ص 465-466.

² الشعيبي، عيسى، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسسي، مرجع سابق، ص ص 237-238.

³ أبو النحل، اسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 256.

سبتمبر 1978، إتفاقيات أولية بحضور كارتر في منتجع كامب ديفيد، وتوصلا في 26 آذار / مارس 1979، الى معاهدة سلام رسمية وضعت نهاية للحرب بين البلدين¹.

عمقت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من الإنقسامات العربية، فقد أدت إلى إضعاف الموقف العربي الداعي إلى تحرير فلسطين، من جهة، أفقدت القضية الفلسطينية بعدها القومي والخطاب العربي الموحد المتحدث باسمها مصداقيته من جهة أخرى، حيث إنها غيرت طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي من صراع وجود، إلى صراع على الحدود، وقد مس هذا التحول صميم أهم أركان وحدة الموقف والمصير تجاه الصراع، لأنه رسخ قاعدة جديدة، تقوم على أساس صراع إسرائيل مع كل دولة عربية على حدة حول قضايا الحدود²؛ وبرأي الباحث فإن ذلك يعد ترجمة واضحة للمرتكزات التي إستندت إليها استراتيجية إسرائيل بعد حرب عام 1973.

على الرغم من إنشاء الدول العربية لما سمي جبهة الصمود والتصدي في تشرين ثاني / نوفمبر 1977 كرد فعل على معاهد السلام المصرية الإسرائيلية، إلا أنها اكتفت بمقاطعة مصر فقط، ولم تعتمد الى بلورة استراتيجية عسكرية ونضالية في مواجهة اسرائيل، بل إن المتتبع للمواقف والتصريحات التي أعقبت الإتفاقية سيجد أنها لم تركز على مبدأ التسوية بحد ذاته، وانما انصببت على شكلها، وتوجيه الإنتقاد الى السادات كونه ذهب الى التسوية لوحده دون علم العرب وخصوصاً سوريا، في حين لم يكن موقف دول الخليج أفضل حالاً، حيث وضعت نفسها بوصفها مراقباً للوضع أكثر من كونها جزءاً منه، وكأنها غير معنية بالصراع، ويقول أبراش: "إن هذه الدول التزمت بالمقاطعة العربية لمصر، فقط لتجاري الأغلبية العربية"، التي قررت المقاطعة في قمة بغداد³.

كانت عملية المفاوضات المصرية الاسرائيلية، قد تزامنت مع قيام اسرئيل بشن هجوم كبير وعملية برية في اذار / مارس 1978 تحت اسم "عملية الليطاني"، استهدفت خلالها قواعد

¹ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 472.

² أبراش، ابراهيم (2003): فلسطين في عالم تغير، ط1، رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، ص ص16-17.

³ المرجع السابق، ص18.

منظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب اللبناني، بهدف معلن؛ وهو إبعاد الفدائيين عن الحدود، وإقامة حزام أمني هناك، وقد أظهرت المنظمات الفلسطينية بسالة في صد الهجوم عن بعض المناطق، غير أنَّ الأهمية الإستراتيجية للأهداف التي وضعتها القوة الغازية، وحجم القوات والوحدات والمدركات التي وفرتها للهجوم، مقابل قلة أعداد الفدائيين في المنطقة وضعف الإمكانيات، حال دون استمرار القتال وأدى إلى تشتت الفدائيين في فوضى كبيرة، انسحب على إثرها أعداد كبيرة منهم، إلا أنَّ بعض الوحدات، التي قادها ياسر عرفات وخليل الوزير وسعد صايل صمدت صموداً مهماً أسهم في وقف تقدم قوات إسرائيل الغازية.

فتحت عملية الليطاني، الباب على مصراعيه أمام التحليل والنقاش لما بعد تلك العملية وأبعادها وتداعياتها، وكان الإتجاه السائد لدى قيادة منظمة التحرير، أن الهدف الحقيقي من الهجوم الإسرائيلي؛ هو إضعاف المنظمة عسكرياً من أجل كسب حرية أكثر في تقديم التنازلات السياسية الرئيسية الضرورية، وإجبارها على الإنضمام لعملية السلام الجارية مع مصر وفقاً للشروط الإسرائيلية، بينما قال جورج حبش "أن مدى الخسارة التي ألحقها الفدائيون بإسرائيل والزعزعة التي أصابت هيبته يعطينا مثلاً حياً عن قيمة خط الكفاح المسلح والمقاومة في المواجهة"، مستبقاً بذلك أي ميل نحو الاعتدال السياسي¹.

7.1.3 سياسات عربية - فلسطينية متداخلة وتأثيراتها الاستراتيجية على القاعدة الامنة

لم تكن الدول العربية وخاصة دول الطوق، قادرة على فصل أوضاعها الداخلية عن القضية الفلسطينية، ما أنتج تداخلاً متبادلاً بين السياسات العربية مع سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مما شجع على تدخل تلك الدول وأحزابها وحركاتها في الشؤون السياسية الفلسطينية، وتدخلاً فلسطينياً مقابلاً في الدول التي أقامت فيها منظمة التحرير الفلسطينية قواعد الثورية الأمانة، وبالتالي فشل سياسة المنظمة في التحقق على أرض الواقع بسقوط الشعار الفلسطيني الداعي إلى "عدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية".

¹ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص ص 609-610.

وقد انعكست الخلافات العربية - العربية والداخلية اللبنانية على الساحة الفلسطينية، من خلال إمتداداتها السياسية والتنظيمية¹، فالتحالفات التي فرضت نفسها على واقع منظمة التحرير الفلسطينية بطريقة أو بأخرى مع القوى الوطنية، أدخلت المنظمة في صراع بعيد عن تكتيكاتها واستراتيجياتها الوطنية، وأوقعها في شرك التناقضات غير الطبيعية للثورة، حيث أثارت التوتر الدائم في العلاقة مع المحيط العربي عموماً واللبناني خصوصاً، في ظل تنامي الإحساس لدى قيادة المنظمة بأن الوضع القائم غير سليم ويوحى بوجود مخططات تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية.

أدى هذا الأمر، إلى انسياق منظمة التحرير بإتجاه الإنخراط في الحرب اللبنانية، والغوص في لججها وأحوالها، التي لم تكن في حقيقتها حرباً بين فرقاء محليين بقدر ماكانت حرباً بالوكالة عن قوى إقليمية ودولية، كان أحد ابرز أهدافها إنهاء الوجود الفلسطيني في لبنان²، وتجدر الإشارة هنا، إلى ما صرح به (أندرو يونج Andrew Young) ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي بعد استقالته من منصبه، عن خطط بلاده في لبنان بالقول: " لقد كانت سياسة امريكا منذ عام 1975، القضاء على منظمة التحرير حسبما خطط كيسنجر، ولذلك جرى تفجير أحداث لبنان"³، بعدما أثار الوضع فيها حفيظة الإدارة الأمريكية وحلفائها في الغرب، لأنهم شعروا أن الأرض اللبنانية أصبحت تحت سيطرة الحكم الفلسطيني، وتحولت نتيجة لذلك الى بؤرة لإيواء الثوار والمتمردين وكل معارض للسياسة الأمريكية أو الأنظمة الحليفة معها⁴.

وضعت الحرب الأهلية اللبنانية منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهات متناقضة، فمن جهة مواجهة اسرائيل وتحالف عربي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وهي المواجهة الطبيعية

¹ الزين، سمير، تحولات التجربة الفلسطينية: المشكلات البنوية للنظام السياسي، مرجع سابق، 92.

² أبراش، ابراهيم، فلسطين في عالم تغير، مرجع سابق، ص ص 15-16.

³ أبو النحل، أسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 287.

⁴ حوراني، فيصل (2000): " نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين" ط 1، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ص ص 58-59.

التي تندرج في سياق تحقيق أهدافها الاستراتيجية، أما الثانية؛ فهي مواجهة المنظمة مع الدولة اللبنانية التي أدخلتها في واقع ملتبس سيترك نداعياته على قاعدتها الثورية الآمنة الإستراتيجية¹، ومن جهة ثالثة؛ مواجهة مباشرة مع سوريا والتي وقعت بسبب تعارض الموقفين السوري والفلسطيني حول مسار الحرب اللبنانية، إلى أن وصل ذلك التعارض درجة الخلاف السياسي في النصف الثاني من عام 1976، حتى تطور الأمر إلى حد قطع كافة الجسور بينهما، حيث وصل الإحتدام إلى الصدام العسكري المباشر بين الطرفين.

كان ذلك الوضع عبارة عن تضخيم حجم دور المنظمة في لبنان أكثر من اللازم، لأهداف وغايات داخلية وخارجية، أوجدت المبررات السياسية المتعددة والمتباينة حتى داخل منظمة التحرير الفلسطينية، لإنتاج فكر وإستراتيجيات مختلفة عن سابقتها، تواجه الظروف والوقائع المتغيرة على الأرض، وتطرح خيارات وبدائل من ضمنها التواصل مع الأمريكيين².

8.1.3 تأثيرات معاهدة (كامب ديفيد) على سياسات م . ت . ف

بعد أن وضعت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية منظمة التحرير في مأزق استراتيجي، لعبت الحرب العراقية الإيرانية التي نشبت في مطلع ثمانينيات القرن الماضي دوراً كبيراً في تهميش القضية الفلسطينية وتحول الاهتمام العربي عنه³، مما أسهم في تحرك قيادة المنظمة نحو العمل وفقاً لاستراتيجيتين، أولاهما: الانتقال من الجانب الدفاعي إلى الجانب الهجومي في مواجهتها مع إسرائيل؛ ففي صيف 1980 كان سعد صايل يتطلع للوصول إلى مرحلة الجيش النظامي الذي يمتلك القدرة على حسم المعارك السريعة. ثانيهما: فهي الاستمرار في بناء دبلوماسية مستقلة، وقد ظهرت نتائجها في بيان قمة البندقية عام 1980، والذي أقر لأول مرة بأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، بل مشكلة شعب يجب الإعراف بحقوقه

¹ هيرست، دايفيد، البندقية وغصن الزيتون، مرجع سابق، ص ص 527-528.

² أبو النحل، اسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير، مرجع سابق، ص ص 287-288.

³ الزبن، سمير، تحولات التجربة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 97.

المشروعة¹، كما أن ياسر عرفات قال في الإطار نفسه: "انني كقائد ثورة أؤكد اننا لسنا عديمين لأن العدمية هزيمة والثورة تعاملت مع الواقع"²، واعتمدت المنظمة في استراتيجيتها الدبلوماسية على ركيزتين:

1. رآب الانقسامات العربية، التي تطورت بسبب المعاهدة المصرية الاسرائيلية
2. الاستفادة من علاقات المنظمة مع السوفييت ودول العالم الثالث ودول اخرى³.

لم يكن احساس قيادة منظمة التحرير حول معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية يعني نهاية البعد القومي الرسمي للقضية الفلسطينية والانتقال بها من المواجهة العسكرية الى الحل السلمي خائباً، حيث لم يمر وقت طويل على توقيع المعاهدة، حتى برزت فكرة المؤتمر الدولي للسلام، التي أطلقها (ليونيد بريجينيف Lyoneed Eleach Bregenev) الزعيم السابق للاتحاد السوفييتي في موسكو مطلع شباط/ فبراير 1981 وقد تباينت المواقف حول فكرة المؤتمر إلا أن معظم الدول العربية رحبت به انطلاقاً من بحثها عن مخرج لحل سلمي مشرف لها خاصة وأن الفكرة جاءت من السوفييت، كما أنها حظيت في الوقت نفسه، بترحيب مشوب بالحدر لدى قيادة منظمة التحرير عبرت عنه بقرار صدر عن جلسة المجلس الوطني في دورته الخامسة عشر في دمشق نيسان/ابريل 1981⁴. وهو التاريخ نفسه الذي صعدت فيه إسرائيل حربها على جنوب لبنان منتصف عام 1981، وواجهته منظمة التحرير الفلسطينية بنقل المعركة إلى شمال فلسطين، من خلال قصف صاروخي ومدفعي، وصمود ميداني لقواتها العسكرية، لتعيد اسرائيل الكرة مرة أخرى بحرب جديدة ضد قوات الثورة الفلسطينية، في الجنوب اللبناني خلال الفترة مابين 10 - 24 تموز/ يوليو 1981⁵.

¹ خرطيل، جميل: " وأد منظمة التحرير الفلسطينية (الفردية والهيمنة، عدم الالتزام بالمباديء، عدم المصادقية في الممارسة)، نسخة الكترونية بنظام pdf، ص34.

² صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 621.

³ المرجع السابق، ص 632.

⁴ أبراش، ابراهيم، فلسطين في عالم تغير، مرجع سابق، ص 19.

⁵ حسين، غازي (1993): الفكر السياسي الفلسطيني 1963 - 1988، دمشق: دار دانية للطباعة والنشر، ص 192.

كان تجاوب الدول العربية مع المبادرات والمشاريع المطروحة من قبل اطراف خارجية مؤشراً على تحول في الموقف العربي الرسمي باتجاه التسوية، إلا أن التحول الابرز حدث عندما طرح العرب أنفسهم مبادرات ومشاريع سلام تتضمن الاعتراف بإسرائيل، فكانت مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز في 8 اب / اغسطس 1981، هي الأولى من نوعها ضمن هذا الإطار، التي أدرجت على جدول أعمال مؤتمر قمة فاس في 25 تشرين ثاني/ نوفمبر 1981، غير أن المؤتمر علق أعماله نتيجة التباين في المواقف بين الزعماء العرب حول المبادرة، في حين كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حريصة على عقد القمة وانجاحها، لشعورها خطورة الوضع في لبنان وتحسّسها أن فشل المؤتمر معناه تشجيع إسرائيل على غزو لبنان وضرب قواعد الثورة الفلسطينية فيها¹.

2.3 اجتياح بيروت 1982، انعطافة استراتيجية غيرت شكل الصراع

1.2.3 الدوافع الكامنة وراء الاجتياح

شكّل الإستعداد الرسمي العربي للتعاطي مع المبادرات السلمية والتلميح في الإعتراف بإسرائيل، حافزاً مهماً، لدى الولايات المتحدة واسرائيل، لضرب منظمة التحرير الفلسطينية وقوى الثورة الفلسطينية في لبنان، التي كانت بالنسبة لهم عائقاً أمام أي تسوية سلمية تنشأ في المنطقة، وفقاً للشروط الأمريكية والإسرائيلية؛ إذا ما أضيف لما سبق تراكم الدوافع الإسرائيلية لحسم مستقبل المنظمة من الناحيتين؛ العسكرية والسياسية.

أما من وجهة النظر الإستراتيجية الإسرائيلية؛ فقد باتت عملية تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، وقواعدها المتقدمة في لبنان، وتحطيم بنيتها التحتية القتالية والإدارية، أكثر نضوجاً من قبل، خاصة بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وتحديد مصر عن الصراع، وسعي إسرائيل لجعل نفسها في حل من شروط كامب ديفيد فيما يتعلق بالفلسطينيين، فضلاً عن تولي اريئيل شارون وزارة الدفاع، وما أعقب ذلك من عملية إغتيال أنور السادات في 6 تشرين

¹ أبراش، ابراهيم، فلسطين في عالم متغير، مرجع سابق، ص20.

أول / أكتوبر 1981، كما أن الحرب المشتعلة بين العراق وإيران منحت الفرصة لإسرائيل، بعد أن بات الجيش العراقي معطلاً عن المواجهة¹.

استطاعت إسرائيل أن تحصل على موافقة مطلقة من الولايات المتحدة الأمريكية للهجوم على لبنان، بعد أن عرضت إسرائيل خطتها عليها، ويجب الانتباه هنا، أنه توجد عداوة استراتيجية أمريكية تجاه المصالح الوطنية الفلسطينية، ناشئة عن رؤية تقول: "أن هذا الاتجاه الوطني الفلسطيني يصب في النهاية لمصلحة الإتحاد السوفييتي ويضر بالمصالح الأمريكية"².

2.2.3 المواجهة المباشرة والصمود الأخير للدفاع عن القاعدة الامنة

قررت الحكومة الإسرائيلية شن حرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية، أطلقت عليها اسم "عملية سلامة الجليل"، وكانت تلك الحرب الأكثر خطورة على المنظمة والثورة الفلسطينية؛ ففي 6 حزيران / يونيو 1982، اجتاحت إسرائيل لبنان، وحاصرت قوات منظمة التحرير ومعها القوى الوطنية اللبنانية في بيروت، وخاضت القوات الفلسطينية واللبنانية خلال ذلك الاجتياح معركة صمدت فيها طوال ثمانية وثمانين يوماً، في ظل صمت عربي رسمي وإحباط شعبي وترقب دولي³، حيث لم تطرح أي من الدول العربية ضرورة التدخل بإسم قومية القضية الفلسطينية أو رد الإهانة الناجمة عن احتلال عاصمة عربية، سواءً أكان ذلك من دول الصمود والتصدي أم الدول الحليفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لإنقاذ الثورة الفلسطينية من براثن المواجهة مع الصهيونية وحلفائها خصوصاً الإدارة الأمريكية⁴، وقد دفع ذلك ياسر عرفات إلى الصراخ أثناء احتدام المعارك قائلاً: "يا وحدنا"، وقد عبرت تلك الصرخة عن حجم الألم الذي

¹ أبو النحل، اسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية، وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 325.

² الخطيب، غسان (2014): السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط" الإجماع والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني للمفاوض"، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 59.

³ الشيخ عبد الله، خالد، " مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر"، مرجع سابق، ص 101.

⁴ بيسسو، أحمد (2008): " منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل ودروب التسوية، مقالة نشرت على المواقع الالكترونية:

الموقع الرسمي لجمعية راصد لحقوق الانسان، www.pal-monitor.org

أصاب الفلسطينيين وهم يشاهدون التقاعس العربي الرسمي عن نصرتهم، واليأس من المراهنة على العرب، بعد الشعور الذي تملكهم بفقدان قضيتهم لبعدها القومي.

3.2.3 تداعيات الحرب على منظمة التحرير وقاعدتها الامنة

كانت المعركة حامية الوطيس، واستطاعت قوات الثورة الفلسطينية التصدي للقوات الغازية، وتمكنت من الاحتفاظ بمواقعها، ووقف تقدم العدو، الذي لم يتمكن من احتلال بيروت الغربية، كما كان يُخطط، ومع ذلك، اضطرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تحت ضغط عربي ولبناني إلى القبول بوقف إطلاق النار في 12 آب / أغسطس 1982، كان بموجبه وضع الترتيبات اللازمة لخروج قوات منظمة التحرير ومقاتلي الثورة الفلسطينية من لبنان ابتداءً من الفترة ما بين 21-31 آب أغسطس إلى عدد من الدول العربية كانت أبرزها تونس كمقر لقيادة المنظمة¹، وبذلك خسرت منظمة التحرير الفلسطينية قاعدتها الآمنة للمرة الثانية بعد الأردن.

يرى الباحث ان الحرب على لبنان كانت نقطة انعطاف استراتيجية حولت مسار الصراع بشقيه العسكري والسياسي؛ فبعد خسارة منظمة التحرير الفلسطينية واحدة من أهم قواعدها الثورية الامنة، بل القاعدة الأخيرة على خطوط التماس مع اسرائيل، تركت الحرب أثراً كبيراً على خيار منظمة التحرير الفلسطينية الاستراتيجي الأول المتمثل في الكفاح المسلح، الذي ارتبط ارتباطاً عضوياً بتحقيق هدفها الإستراتيجي في تحرير فلسطين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أظهر عدم واقعية شعار المرفوع حول الترابط المصيري ما بين فلسطين والأمة العربية، إضافة الى العجز الذي بان في الأحلاف الإستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية؛ ومن النتائج التي تركتها حرب عام 1982 على م.ت.ف ما يأتي:

1.3.2.3 بدء مرحلة تراجع وسيلة الكفاح المسلح كخيار استراتيجي وواقع متغير على المنظمة

أظهرت حرب عام 1982، عدة نتائج على الواقع الإستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كان أبرزها:

¹ كحجي، ديفيد، (1992): الخيار الأخير 1967-1991، بيروت: مكتبة بيسان، ص ص 185-186.

1. فقدت المنظمة نقاط التماس مع فلسطين المحتلة، وبذلك تكون قد فقدت أهم أدوات الضغط الإستراتيجي التي كانت تمارسها على إسرائيل¹.
2. عدم تشكيل قوات المنظمة لأي خطر عسكري حقيقي على إسرائيل بعد تدمير معظم بنيتها التحتية.
3. أسهم تشتت قوات منظمة التحرير الفلسطينية، في إنعدام وجود استراتيجية موحدة لمواجهة إسرائيل.
4. يُعد حجم الخسارة التي وقعت على المنظمة على مستوى المخزون الاستراتيجي البشري، هو الأكبر بعد نكبة فلسطين، حيث استشهد أكثر من 55 ألف فلسطيني ولبناني خلال تلك الحرب².

بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي الاسرائيلي، عندما أكتمل انسحاب مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، وانتقل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى العاصمة اليونانية (أثينا) بوصفها محطة مؤقتة، وبذلك، تكون منظمة التحرير ابتعدت عن مركز ثقلها العسكري بعد اختيارها لتونس كمركز سياسي وتنظيمي³، ركزت من خلالها في السعي وراء تنظيم استراتيجيتها الدبلوماسية والسياسية لتحقيق هدفين:

1. ضمان المشاركة في أي مفاوضات متعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني.
2. إدراج الدولة الفلسطينية على جدول أعمال السياسة الدولية⁴.

¹ رايت، كليفورد (1984): الة الحرب الاسرائيلية في لبنان، في الاجتياح الاسرائيلي للبنان 1982، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دراسات سياسية وعسكرية، ص 62.

² صايغ، يزيد (1984): الأداء العسكري الفلسطيني في حرب سنة 1982، في الاجتياح الاسرائيلي للبنان 1982، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دراسات سياسية وعسكرية، ص 88.

³ يزيد، يخلف (ايلول/ سبتمبر 1987): "حرب 1982 وانعكاساتها على أوضاع وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد: 174-175، ص 120.

⁴ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 767.

2.3.2.3 استدرج منظمة التحرير نحو مبادرات سلمية لا تحقق الأهداف الفلسطينية

(1) مبادرة ريغان

استشعرت الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة موقف منظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من لبنان، فسارع الرئيس الأمريكي إلى الإعلان عن طرح مبادرة في 2 أيلول / سبتمبر 1982، أطلق عليها اسم (مبادرة ريغان) تضمنت تصورات الإدارة الأمريكية، ورؤيتها لحل الصراع العربي الاسرائيلي عبر بوابته الفلسطينية، ولكن دون الالتفات إلى أي حق من حقوق الفلسطينيين أو مطالبهم¹، بل حددت من خلالها الخطوط العريضة للتسوية، بالتركيز على أن تتحول منظمة التحرير الفلسطينية من منظمة عسكرية مقاتلة إلى منظمة سياسية مفاوضة، بشرط أن لا يكون للمنظمة أي دور مباشر في المفاوضات، بحيث تتم آلية التفاوض عبر الأردن، مع ضمان الإعراف لاسرائيل بالعيش في حدود آمنة والاعتراف كذلك بقرارات 242 و338، وأخيراً نبذ وإدانة منظمة التحرير للإرهاب².

جاءت مبادرة ريغان في ظل ظروف غاية في الدقة والحرص لقيادة منظمة التحرير التي أصبحت تعاني حالة من التيه الثوري، وتداخل الأولويات بعد خسارتها لأبرز أوراقها الإستراتيجية، إلا أن قيادة المنظمة لم تعطِ رداً حاسماً حولها بل عادت لانتهاج سياسة المناورة والتكتيك بعدم الرفض الكامل أو القبول الكامل لبنودها، في حين رفضت اسرائيل المبادرة رفضاً قاطعاً كونها تعرض أمن كيائها للخطر³.

(2) خطة السلام العربية في قمة فاس الثانية

أعاد مؤتمر القمة العربية الثانية عشر، والثانية في فاس المغربية خلال الفترة من 6-9 أيلول / سبتمبر 1982، طرح مبادرة الأمير فهد بصيغة معدلة عن قمة فاس الأولى، بعد دمجها

¹ الحسن، بلال، قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحق العودة والغاء الميثاق، مرجع سابق، ص 68.

² أبراش، ابراهيم، فلسطين في عالم تغير، مرجع سابق، ص 28.

³ الهور، منير؛ الموسى، طارق (1986): مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985، ط2، عمان: دار الجليل للنشر، ص 217.

في ورقة قدمها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة استندت إلى اعتماد الشرعية الدولية وقرار الأمم المتحدة رقم 181 الصادر عام 1947 بشأن تقسيم فلسطين، والذي " يمثل النص القانوني الدولي الوحيد الذي يعترف بالدولة الفلسطينية كدولة ذات سيادة كاملة"¹.

وقد أعلن المؤتمر عن تلك الصيغة المعدلة أو الخطة العربية الجديدة على شكل ميثاق للتسوية في الشرق الأوسط، تضمن عدداً من البنود، أهمها: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، وإزالة المستوطنات كافة، التي أقامت في الأراضي المحتلة، مع إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، والتأكيد على إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، على أن يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلم بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة²، وهو البند الذي رفضته منظمات فلسطينية عديدة رفضاً قاطعاً منها؛ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية للقيادة العامة، والصاعقة، وحزب النضال الشعبي.

وقد بررت تلك المنظمات رفضها لذلك البند، كونه يشمل اعترافاً ضمناً بإسرائيل³، التي رفضت الخطة جملة وتفصيلاً كما درجت العادة، عند طرح أي مشروع للتسوية، في الوقت الذي لم تحظ فيه خطة السلام العربية تلك، على أي اهتمام يذكر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية⁴، رغم إجراء الاتصالات اللازمة لترويجها لدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي عبر لجنة عربية سباعية مثلت الدول العربية، ومن ضمنها، منظمة التحرير الفلسطينية⁵.

¹ وثائق فلسطين (1987): "مائتان وثمانون وثيقة مختارة (1839-1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، ص438.

² ديمتروف، ي، د، ؛ وآخرون (1990): *نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية*، ترجمة: زهدي الشامي، القاهرة: دار العالم الجديدة، ص ص 77-78. ؛ مجلة فلسطين الثورة (2 / 10 / 1982)، العدد 426.

³ سليمان، جابر (1982): *شهريات" ملامح مرحلة ما بعد بيروت"*، بيروت: مجلة شؤون فلسطينية، العدد 132-133، ص 133.

⁴ خرطيل، جميل، وأد منظمة التحرير الفلسطينية (الفردية والهيمنة، عدم الالتزام بالمباديء، عدم المصادقية في الممارسة)، مرجع سابق، ص38.

⁵ وثائق فلسطين (1987)، مائتان وثمانون وثيقة مختارة (1939-1987)، مرجع سابق، ص439.

3) مشروع بريجنيف

تقدم الرئيس الأسبق للاتحاد السوفيتي ليونيد بريجنيف في 16 ايلول / سبتمبر 1982، بطرح مشروع عقد مؤتمر دولي للبحث عن تسوية شاملة للصراع مع اسرائيل على أساس واقعي عادل، يحضره كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وأطراف الصراع المباشر المتمثلة في الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، واسرائيل من جهة أخرى¹، مؤكداً على ضرورة إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية واسرائيل، وركز المشروع على نقاط أساسية، جوهرها؛ عدم الإستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وترسيم الحدود، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية، مع أهمية وجود ضمانات دولية للتسوية².

يرى الباحث أن المشاريع والمبادرات السلمية التي أخذت تتوالى على منظمة التحرير الفلسطينية بعد الخروج من بيروت، كان نتيجة عوامل عدة من أبرزها فقدان القاعدة الاستراتيجية المركزية للمنظمة في لبنان، وتدمير بنيتها العسكرية، مما جعلها أكثر عرضة للضغوط والرغبات الدولية والعربية لتقديم تنازلات تتعارض مع الأهداف الاستراتيجية، والرؤية الوطنية للفلسطينيين، كما أن الخروج من بيروت، على ما يبدو، شجع على بروز معسكر الاعتدال العربي بشكل واضح، مكنه من طرح مشروع سلام كامل متكامل لأول مرة، ما كان له أن يكون لو كانت المنظمة ما تزال في عنفوانها الثوري، وقوتها المسلحة.

3.3.2.3 عودة الى التأكيد على الكفاح المسلح كخيار استراتيجي رغم التناقض مع واقع

م.ت.ف.ف. الاستراتيجي

يمكن وصف الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت في الجزائر، في 14-22 شباط 1983، دورة مهمة وفاصلة على صعيد الوضع الداخلي الفلسطيني

¹ الشيخ عبدالله، خالد، " مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر"، مرجع سابق، ص104.

² صالح، محسن (2003): " فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، سلسلة دراسات فلسطينية، (1)، الجيزة: مركز الاعلام العربي، ص463.

من جهة، والسياسي من جهة أخرى، كونها أكدت على الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر القرارات التي صدرت عنها، وأعادت الروح إلى إستراتيجية منظمة التحرير المركزية، المتجسدة في الكفاح المسلح وضرورة العمل على تطويره وتصعيده ضد الإحتلال الصهيوني¹.

تكمُن أهمية هذه الدورة من الناحية السياسية، أنها رفضت كل المشاريع الرامية إلى المساس بحقوق الشعب الفلسطيني، وحق منظمة التحرير الفلسطينية في وحدانية التمثيل عنه، ويضاف إلى ذلك، أنها عدّت مخرجات قمة فاس الثانية، وما نتج عنها خاصة " مشروع السلام العربي" هو بمنزلة الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية، الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال، والحقوق الفلسطينية والعربية، وفي المقابل، فقد أيد المجلس مبادرة جنيف، وباركها.

لقد عبرت قرارات المجلس في تلك الدورة عن تحول في سياقها السياسي، إذ انتهجت صيغة أكثر قبولاً في الوسط الدبلوماسي، حيث نقلت المنظمة بشكل رسمي، من هدفها الإستراتيجي الثوري السابق الداعي للتحرير الكامل، إلى هدف الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود الأراضي المحتلة عام 1967².

برأي للباحث: عكست الحالة الفلسطينية بعد دورة المجلس الوطني تلك، حقيقة مغايرة تماماً للحال على أرض الواقع، خاصة فيما يتعلق بالقرار الذي أكد عليه المجلس بضرورة تكريس الوحدة الوطنية والحفاظ عليها، فقد برزت حدة التباين والخلاف بين المنظمات الفلسطينية، وكان عميقاً لدرجة وصل الأمر إلى الإنشقاق الداخلي في صفوف حركة فتح، واندلاع اشتباكات مسلحة مع التيارات المنشقة من جهة، وبين فتح والمنظمات المدعومة من سوريا من جهة ثانية، أدت إلى رحيل ثاني للمنظمة وقواها عن لبنان.

¹ المصري، زهير، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، مرجع سابق، ص 197.

² الشيخ عبدالله، خالد، "مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر (1988-2012)"، مرجع سابق، ص 105-106.

من جانب آخر، صاحب تأكيد المجلس في قراراته على الكفاح المسلح إنقسام حاد في الرؤى السياسية لدى المنظمات الفلسطينية، وتأثيرات عربية على قراراتها، والتي أشعلت بدورها نار الخلافات أكثر، وبالتالي فإن ذلك الواقع منع منظمة التحرير الفلسطينية من ترجمة الدعوة إلى تصعيد استراتيجية الكفاح المسلح وتطويره، ووضع الآليات المناسبة لذلك.

4.3.2.3 خيار الكونفدرالية مع الأردن وتعميق الإنقسام الفلسطيني

افتتح الملك حسين الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في عمان ما بين الفترة من 22-28 شباط / فبراير 1984، حيث شهدت تلك الفترة تحسن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، بعد أن شابها التوتر الحاد معظم فترة السبعينيات من القرن الماضي، فقد طرح الملك، خلال تلك الدورة، الخطوط العريضة لمبادرة أردنية - فلسطينية مشتركة، مبنية على قرار (242) كأساس للتسوية، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة¹، وعلى هذا الأساس، جرت مباحثات أردنية - فلسطينية اعتراها الكثير من المشكلات في التفاصيل، من بينها؛ تحفظ قيادة المنظمة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) فقد أكدت من قبل على رفضه هو وقرار (338) في دورة المجلس السابعة عشرة مع الموافقة على الحل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية الأخرى، حتى أفضت تلك المباحثات إلى إتفاق هش في 11 شباط / فبراير 1985، والذي عرف بـ "إتفاق عمان"، القائم على أساس إقامة كونفدرالية أردنية فلسطينية².

وبالعودة إلى المشكلات التي صاحبت المباحثات الأردنية الفلسطينية، ومانتج عنها من إتفاق هش كما ذكرت الدراسة، فإن ذلك الإتفاق لم يكتب له النجاح، إضافة إلى ما لقيه من معارضة فلسطينية داخلية من المنظمات الفلسطينية، قادته الجبهتان الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتيارات أخرى انشقت عن حركة فتح، التي حذرت من تفويض الأردن بديلاً

¹ الشيخ عبد الله، خالد، " مفهوم الدولة في الفكر السياسي المعاصر"، مرجع سابق، ص 106-107.

² أبو فخر، صقر (ب، ت): "المقاومة الفلسطينية عربياً: العلاقات الفلسطينية - العربية"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 132-133، ص 140.

عن منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن ياسر عرفات نفسه، أراد - مضمراً - في تلك المرحلة، كما يقول بلال الحسن: "شراكة فلسطينية - مصرية، وليس شراكة فلسطينية - أردنية، وأن أي تنازل سيقدمه عبر مصر وليس عبر الأردن؛ لأن مصر حسب رأي عرفات تستطيع أن تستخلص ثمن ذلك، بينما لا يستطيع الأردن أداء هذه المهمة"¹.

لذا فإن تراكم تلك العوامل دفعت الملك حسين إلى إلغاء الإتفاق في 19 شباط / فبراير 1986، لتعلن منظمة التحرير الفلسطينية بعد ذلك مباشرة عن فشل الإتفاق وإنهائه².

3.3 الأسباب والدوافع الموضوعية والذاتية للتحويل الإستراتيجي

1.3.3 الأسباب الذاتية

1.1.3.3 تحول بنية منظمة التحرير إلى اكتساب سمات شبه الدولة، وهبوط سقف الأهداف

لعبت جملة العوامل الذاتية والموضوعية، الداخلية والخارجية، دوراً في إعادة صياغة الإستراتيجيات التي قامت عليها سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث نمت سياساتها في خضم عملية صراع بشأن إقامة الدولة الفلسطينية، في سياق تعبئة وتنظيم وتأطير نضالي من أجل تحقيق هذا الهدف، إلى جانب عامل مهم، وهو الحفاظ على استقلالية القرار السياسي الفلسطيني، ومنع أي تدخلات عربية فيه، عبر إقامة شبكة علاقات بين المنظمة من جهة، وبين عديد من القوى والهيئات الدولية من جهة أخرى، وبالتالي سيطر على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية سمات شبه الدولة التي جعلتها تميل إلى البيروقراطية³.

ترافق نمو السمات البيروقراطية في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وواقع سياساتها، مغادرة الغايات القصوى واستبدالها بأهداف أدنى، حيث تلازم هذا التوجه باتخاذ صفة الدولة أو شبه الدولة، مع هبوط في سقف الأهداف، وفي التحول من استراتيجية إلى أخرى، صاحبه تغيير في الوسائل بما لا ينسجم مع إجماع وطني كامل في كثير من الأحيان.

¹ الحسن، بلال، قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات واوسلو وحق العودة والغاء الميثاق، مرجع سابق، ص 69.

² المرجع السابق، ص ص 68 - 69.

³ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص ص 4-5.

وبهذا المعنى بحثت قيادة منظمة التحرير عن مقاربة سياسية تضمن لها قاعدة اقليمية قادرة على بناء علاقاتها الدولية في إطار شبه الدولة، على حساب استراتيجية التحرير الكامل، لذا، فإن هدف التحرير تحول إلى " عقيدة رسمية" أكثر من كونه برنامجاً يعتمد استراتيجية تحوز على إجماع، وأصبح الهدف الإستراتيجي المركزي هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة¹، بوصفه هدفاً واقعياً يمكن بلوغه إذا ما اعتمدت الوسائل السياسية والدبلوماسية، الى جانب الكفاح المسلح، وفي ذلك يقول عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ناصر القدوة: " إن هذه التحولات لا مناص منها وليست رغبة ذاتية، فالمسألة أن على قيادة منظمة التحرير تبني استراتيجيات تمكنها من انجاز أكبر قدر ممكن من حقوق الشعب الفلسطيني، وهذا الإنجاز ولو كان جزئياً فإنه يحفظ الحقوق الفلسطينية ويمكن تحقيقه على قاعدة دولة في حدود 1967"².

2.1.3.3 تطوير رؤية سياسية مقترنة باستمرار الإستراتيجية العسكرية

أدى الكفاح المسلح دوراً مهماً في دفع العمل الجماهيري، والتأسيس لعملية سياسية على الصعيد الوطني، عززت من الدور المحوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وإضفاء الشرعية والإعتراف على قيادتها، مكنتها من إبراز المنظمة طرفاً متميزاً في الساحة الإقليمية يتمتع بدرجة من الإستقلالية لا يستهان بها.

من هنا حرصت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، على محاربة أي تحدٍ داخلي أو خارجي لمكانتها كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين من جهة، والتصميم على ضمان ولاء جماهيرها وضمان استمرار انخراط الجماعات المعارضة في أطرها الرسمية من جهة ثانية، حتى لو اضطرت إلى تبني مواقف سياسية أو إتباع تكتيكات عسكرية تضر بمكانتها الدبلوماسية،

¹ أيوب، حسن، " أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني اشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 194.

² ناصر القدوة، مقابلة شخصية، مرجع سابق .

وكان هذا التناقض نتيجة منطقية للأهمية التي أولاها المجتمع الدولي للسيادة، مما دفع المنظمة للعمل على مستويين في الوقت نفسه¹:

أولاهما: إظهار سيطرتها السياسية الفعالة على الشعب الفلسطيني.

ثانيهما: الحصول على الإعتراف الدولي.

كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وفق ما سبق، مطالبة بتطوير رؤية استراتيجية واضحة للتوافق الداخلي وللتسوية مع القوة المحتلة، وهذا يفسر أن العمل السياسي ترافق مع العمل المسلح، بما يضمن انتهاز استراتيجية تستطيع المنظمة على أساسها تحقيق الأهداف الوطنية النهائية، على قاعدة أن المقاومة مفهوم متطور ومستمر وليس قانوناً ثابتاً².

إن اللجوء إلى العنف وفق الاستراتيجية السابقة، لم يكن ذو إنعكاس سلبي دوماً على مكانة المنظمة، فقد كان العمل المسلح في حد ذاته، عنصراً جوهرياً في عملية بناء الإستراتيجيات، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى العلاقة مع الأطراف الداخلية أم العلاقة مع الأطراف الخارجية، وعد أداة فعالة في ترسيخ الهوية الوطنية والقطرية الفلسطينية³؛ لأن النقطة الحيوية لعمليات المقاومة استراتيجياتها المختلفة، تهدف إلى الحفاظ على ديمومة النضال الوطني، وفي المقابل تسمح للسياسيين في التعامل مع القوة المحتلة وفق سياساتها، واعتبار العلاقة مع المجتمع الدولي خيار عقلاني، وبديل استراتيجي في إبراز المصالح الذاتية في مواجهة نظريات الهيمنة الإستعمارية وسياساتها، وتأثيرات المتغيرات الإستراتيجية للنظام الدولي وبنية قواه وتركيبها على مسار حركات التحرر الوطني⁴.

¹ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص2.

² رمضان، صابر (2006) "حركة التحرر الوطني الفلسطينية في بيئة استراتيجية متغيرة"، رسالة ماجستير - جامعة بيرزيت، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 8.

³ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 8.

⁴ رمضان، صابر، "حركة التحرر الوطني الفلسطينية في بيئة استراتيجية متغيرة"، مرجع سابق، ص9.

3.1.3.3 سيطرة الشرعية الثورية على الشرعيات الأخرى

مزجت منظمة التحرير الفلسطينية بين وظيفة النظام والقرار السياسي معاً؛ فقد مارست المنظمة الكفاح المسلح بوصفه إستراتيجية وضرورة ملحة، وتصرفت في الوقت نفسه، على أساس أن السياسة تتبع من فوهة البندقية¹، وبرأي الباحث قد يكون هذا المزج له مبرراته الموضوعية؛ لإستثنائية الحالة الفلسطينية واختلاف الصراع عن أي صراع آخر مع استعمار استيطاني احتلالي مدعوم بقوة دولية لها السيطرة التامة على السياسة الدولية.

فاستمر النظام أسيراً بحركته للقرار العسكري، ولم يكن إفراز لواقع النظام، كما يفترض أن يكون، مما جعل صنع القرار مرتبطاً بمصادر الشرعية الثورية التي اكتسبها النظام الفلسطيني، حيث أسهمت في تأهيله لإتخاذ القرارات اللازمة، أو المناسبة، وفق الآليات المتوفرة له لإتخاذها، بحيث تنسجم مع بنيته، وتتقاطع مع مصالح ورؤى دائرة علاقاته الداخلية والخارجية.

فالشرعية الثورية أتت من ممارسة المنظمة لقرارها باختيار درب الكفاح المسلح والتحرير، وسيطرت بذلك على الشرعيات الأخرى للنظام، بسلوك خيارات وبدائل منها؛ قرار سياسي بالحرب أو بالسلام، كمقدمة للإمعان في استخدام التكتيك المبالغ فيه أحياناً، والإبتعاد شيئاً فشيئاً عن الإستراتيجية التي تحقق الهدف النهائي².

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه فصم عرى الرؤى التكتيكية والأهداف الإستراتيجية لصانع القرار عن مضمون قراره السياسي، كذلك فإن الثقافة السائدة والإرث السياسي الوطني والقومي لمؤسسات القرار وتحديد الأولويات، دخل في صلب عملية رسم السياسة الخارجية للمنظمة، بما يحويه هذا الإرث من حقوق قومية وتاريخية وقيم سياسية ومبادئ، وثوابت وطنية.

¹ علوش، ناجي (1967): فكر المقاومة العربية في فلسطين، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ص 140.

² الصمادي، حمزة، "تجربة م. ت. ف. السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية، مرجع سابق، ص 63-64.

من هذا المنطلق، وظفت قيادة المنظمة هذه المحددات في سياق الإستجابة للسياسة الخارجية ومتغيراتها الدولية، ولموازن القوى في المنطقة، شريطة الإلتزام بالثوابت الوطنية والقيم السياسية، وترسيخ المصالح الوطنية العليا من ناحية، ومواصلة التمسك بالإرث التاريخي من ناحية أخرى¹، ويقول ناصر القدوة في السياق ذاته: "إن التحولات الإستراتيجية لم تكن خاضعة للتخبط والإرتباك، وانما قامت على رؤية استراتيجية واضحة، حيث أن إقامة سلطة وطنية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية يتم تحريرها هو نتيجة مباشرة للحقيقة التي حدثت باحتلال الضفة الغربية وغزة، إضافة الى ما احتلته إسرائيل عام 1948؛ وبناء عليه فإن هذه الحقيقة غيرت المعادلة، وأصبح هناك اختلافات كبرى على صعيد المجتمع الدولي في إطار قبول القضية الفلسطينية ومعادلتها وأهدافها الوطنية"².

حقق ياسر عرفات نجاحاً غير مسبوق في الحصول على مركز قانوني متطور للمنظمة في الأمم المتحدة، عندما خاطب الجمعية العامة، وكان في حينه أول شخص يلقي خطاباً على منبرها لا يمثل دولة عضو في الأمم المتحدة، ويمكن وصف هذه الخطوة جزءاً مهماً من العمل النضالي الفلسطيني، بشكل عام³. ونجد في المقابل القيادي في الجبهة الشعبية زاهر الششتري، يقول: "إن حركة فتح أوعزت للجبهة الديمقراطية في تلك الفترة بالعمل على الخروج بفكرة التحول، حتى تكون نابعة من قوى اليسار المنضوية تحت إطار المنظمة، وليسهل تمريرها على باقي المنظمات الفلسطينية اليسارية الأخرى وتبنيها، إلا أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضت التحول عن الاهداف الإستراتيجية"، على الرغم من موافقتها فيما بعد على إنشاء دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معتبرة هذا تكتيكاً سيكون بداية سقوط المشروع الصهيوني، وأن باستطاعة الجبهة الإعتماد على هذه الهزيمة من أجل استكمال النضال وتحقيق الهدف الإستراتيجي في التحرير الكامل⁴.

¹ الصمادي، حمزة، تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ص 67-68.

² ناصر القدوة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ المرجع السابق.

⁴ زاهر الششتري، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

4.1.3.3 تعدد المنظمات الفدائية، فتح باب المزايدات المتبادلة وزاد من صعوبة التراجع التكتيكي عن الأهداف الإستراتيجية

أسهم الصراع مع إسرائيل في تكوين رؤية حول الفلسطينيين لأنفسهم وشكل مطالبهم من زاوية، وكيف يراهم الآخر من زاوية أخرى وكانت على الشكل الآتي:

الزاوية الأولى: رؤية الفلسطينيين لأنفسهم

مثل صعود قادة منظمات العمل الفدائي الفلسطيني الذين رفعوا شعار الكفاح المسلح وتحرير فلسطين هدفاً لنضالهم، نقلة نوعية عن شكل القيادة الفلسطينية ما قبل النكبة، فقد حرك قادة الحركة الوطنية الجدد من ضمنهم (صلاح خلف وياسر عرفات وخليل الوزير وجورج حبش ونايف حواتمة وغيرهم) المطالب والسياسات الفلسطينية، بخطبهم النارية وأجواء السرية التي أحاطوا أنفسهم بها، وأيديولوجيتهم الغامضة التي تمتعت بإمكانية الجمع بين مختلف التوجهات السياسية، جعلهم يحظون بجاذبية عظيمة ورمزية كبيرة لدى العديد من الفلسطينيين¹.

الزاوية الثانية: رؤية الآخر لقضيتهم

انبثقت المطالب الفلسطينية من الطبيعة الإستثنائية للصراع مع إسرائيل ومن الظروف التي ظهرت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية، والأثر العاطفي والنفسي الذي تركته القضية الوطنية والقومية في وجدان العرب، حيث كان الرأي العام العربي أقرب إلى مطالب الحركة الوطنية ومنظمات العمل الفدائي، منه إلى شعار إزالة آثار العدوان، الأمر الذي زاد من الضغوط على الحكومات العربية من جهة، ورفع سقف الأهداف من جهة ثانية، لا سيما بعد التزام المنظمات الفدائية بتلك المطالب التزاماً غير مشروط، بل هو مبرر حسب معطياتها المنطقية والعقائدية، ما جعل الإعتبارات المذكورة أعلاه فعلاً تراكمياً مع الزمن، وأصبحت مؤشراً لقياس الأهداف التي أقل ما يقال فيها أنه يصعب تحقيقها على المدى القريب².

¹ الخالدي، رشيد (2008) القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ص 182-183.

² الخالدي، وليد، فلسطين وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل، مرجع سابق، ص ص 138-139.

الواقع برأي الباحث: اصطدمت مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية اصطداماً عنيفاً بأفضل ما يمكن توقعه من حلول، وعانت قصر النظر في التقليل من ردة الفعل الفلسطينية لأي حل سلمي ومن مضاعفاته، وارتبط أي تحول في الإستراتيجية أو التكتيكات بقوة الأشخاص والكاريزما التي أحاطت بهم حيث وقفت سداً منيعاً أمام أي تغيير قد ينتقص من تلك القوة أو الرمزية.

2.3.3 الأسباب الموضوعية

1.2.3.3 نسج تحالفات منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة الوضع العربي المتغير

بعد عزل مصر نتيجة الانقسام العربي الفعلي، نشأ وضع جديد ومتغير تختلف سماته عن كل ما كان سائداً قبل ذلك، برزت ملامحه في تصدع بنية النظام العربي¹، والضعف الذي ظهر في شعار منظمة التحرير الفلسطينية، الذي جاهدت من أجل تثبيته والمتمثل في " الحفاظ على استقلال القرار الفلسطيني"، نتيجة اعتمادها على مختلف الدول العربية في التمويل، مما دفعها إلى إتباع توازن حساس وبالغ الخطورة، اضطرت المنظمة التعامل مع هذا الوضع بواقعية والقفز من كتلة ثلجية طافية إلى أخرى².

كما أن خروج مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل دفع بسوريا إلى محاولة ملء الفراغ الناشيء، بمحاولة لإنشاء " الجبهة الشرقية" على قاعدة بناء التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل، ترافق مع صراع خفي سوري - عراقي حول من سيخلف مصر في قيادة المنطقة، فكان على المنظمة اتباع سياسات ونسج تحالفات تتناقض مع السياسات والمصالح السورية، حيث شاب العلاقة بينهما حالة من التذبذب والتوتر بل الإختلاف الشديد في أحيان أخرى³.

¹ الحسن، بلال، قراءات في المشهد الفلسطيني، مرجع سابق، ص 66.

² الخالدي، رشيد، القفص الحديدي " قصة الصراع الفلسطيني لأقامة دولة، مرجع سابق، ص 187.

³ أبو مور، أنور (2014): " التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964 - 1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، ص ص 182 - 183.

2.2.3.3 عدم إمكانية تحقيق الأهداف دفعة واحدة

الوصول إلى الأهداف يأتي حصيلة لسلسلة من الإنتصارات الصغيرة وتتويجاً لها، والمرور بالخطط التكتيكية المتراكمة، التي تتيح إنجاز تعبئة الجماهير وقوى الثورة، واحتياجاتها الاستراتيجية ومواردها وتحديد الأولويات، بالإضافة الى حشد الحلفاء الطبيعيين، وهذا يتطلب تغييراً حاسماً في موازين القوى، الدولية والاقليمية.

كما أن تصاعد النضال الجماهيري المسلح داخل المناطق المحتلة مقترناً بنهوض النضال السياسي الوطني الفلسطيني والعربي بوصفه حاضناً للثورة، وعمقاً استراتيجياً لها، يشكل داعماً أساسياً مادياً وعسكرياً وسياسياً، سيؤدي بدوره إلى اضعاف نسبي للقوى الداعمة للصهيونية واستئناف الضغط العسكري العربي على اسرائيل¹، وفي ذلك يقول منير شفيق: "عندما نتحدث عن طبيعة مرحلة ما في الثورة فإننا في الواقع نتحدث عن طبيعة التناقض الرئيسي نفسه في بلد ما وفي فترة تاريخية محددة؛ ومن طبيعة تحديد طبيعة المرحلة يتحدد الهدف - برنامج الحد الأدنى - الذي تعمل الثورة على تحقيقه"².

4.3 الخاتمة

خلص الباحث إلى أن البرنامج السياسي المرحلي، الذي يعد بداية التراجع عن الأهداف الإستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأهم، لما له من إرهابات أثرت في سياسات المنظمة خصوصاً، وعلى القضية الفلسطينية، والصراع مع اسرائيل عموماً، بإنقالها من هدف التحرير الكامل الى تبني مرحلية التحرير، هو تعبير عن نهج استراتيجية مختلطة اتبعتها قيادة المنظمة كان لها ضروراتها وظروفها رغم ما اعترأها من أخطاء استراتيجية موضوعية وذاتية؛ فالإستراتيجية المختلطة تلك، جمعت ما بين النزوع نحو الواقعية السياسية، والمرونة في

¹ حواتمة، نايف ؛ عبد الكريم، قيس، البرنامج المرحلي 1973-1974 "صراع وحدة في المقاومة الفلسطينية"، مرجع سابق، ص ص 16-18.

² شفيق، منير، حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 31.

التعاطي مع المبادرات الدولية والعربية، مقابل الإبقاء على وسيلة الكفاح المسلح كإستراتيجية حاضرة وثابتة، على الرغم مما أصابها من تداعيات أثرت في أدائها.

ولعل تلك الإستراتيجية المختلطة جاءت نتيجة لصعوبة المواقف التي مرت بها قيادة المنظمة والأزمات المتلاحقة، التي تعرضت لها، مما إضطرها إلى إحداث تغييرات واضحة على سياساتها بهدف الخروج من تلك الأزمات، بإتباع اسلوبين يصبان في السياق نفسه، أولهما: أسلوب المناورة والتكتيك الذي كان يتراوح بين القبول والرفض، ثانيهما: تمثل في العمل على بناء علاقات دولية تخدم إستراتيجيتها الدبلوماسية، التي راهنت من خلالها، على مبدأ تدويل الصراع مع إسرائيل، وهذه تعد برأي الباحث خطوة مهمة، ومحاولة إختراق أوروبا دبلوماسياً وسياسياً كما ذكرت الدراسة.

وعلى ما يبدو، فإن الإستراتيجية المختلطة تلك، وإن أصابها الفشل أحياناً، وتحقيق الإنجاز أحياناً أخرى، إلا أنها أسهمت بطريقة أو بأخرى في الإبقاء على منظمة التحرير الفلسطينية ككيان فلسطيني وعلى المركز القانوني للقضية الفلسطينية في تلك المرحلة على الأقل، وبقيت تراوح في هذا الإطار دون تحقيق إنجاز إستراتيجي على أرض الواقع فيما يتعلق بالتحرير الجزئي.

من هنا فإن الخلل الأساسي الذي حدث في التحول الإستراتيجي، هو تحديد المنظمة لهدف إقامة الدولة الفلسطينية، ووضعه في سلم أولويات التحول، الأمر الذي وضع قيادة منظمة التحرير تحت رحمة تقديم التنازلات مقابل اعتراف الدول بالدولة الفلسطينية، حيث أخضعتها القوى الدولية للمفاوضات بشروط، ابرزها موافقة إسرائيل والتخلي عن المقاومة.

الفصل الرابع

نموذج حل الدولتين وتحويل الصراع باتجاه قرارات الشرعية الدولية

الفصل الرابع

نموذج حل الدولتين و تحويل الصراع باتجاه قرارات الشرعية الدولية

1.4 محاولات م.ت. ف للخروج من المأزق السياسي

رسمت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 طريقاً شائكاً أمام القضية الفلسطينية، واستراتيجية منظمة التحرير وسياساتها؛ فالمعاهدة غيرت من أسس الصراع العربي الإسرائيلي ومركزاته، حيث تناقضت مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ومع حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، خاصة بعد أن ألمحت المباحثات المصرية الإسرائيلية، عن إمكانية قيام حكم ذاتي للفلسطينيين تحت السيادة الإسرائيلية، في ظل عدم اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي، ووحيد للشعب الفلسطيني، كما أن المعاهدة شكلت خروجاً عن القرار (242) الذي يدعو إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل¹.

شكل خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام 1982م، تعقيدات جديدة على استراتيجياتها، وضغطاً نحو الميل إلى ترجيح الحل السلمي ضمن الرؤية الأمريكية، وهو ما انسجم مع قول السادات عام 1974م، " إن 99% من أوراق الحل في يد الولايات المتحدة الأمريكية"²، إضافة إلى ذلك، فإن الإنشقاقات، التي حصلت داخل صفوف فتح خاصة، والمنظمة عامة، في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، زادت الضغط على قيادة م.ت.ف للجنوح نحو التسوية السياسية، بعيداً عن خيار الكفاح المسلح، وعززت حالة الفرقة والتشرد داخل الساحة الفلسطينية من ناحية، ومن حالة العداء والجفاء مع سوريا التي تبنت دعم المنشقين من ناحية ثانية. ويشير ابراهيم أبراش إلى أن: " حركة الإنشقاق كانت توحى وكأن هناك عملية توزيع أدوار ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية المحافظة من جهة، وسوريا من جهة أخرى، الطرف الأول يطرح مبادرات سياسية ويضيق الخناق المادي والسياسي على الجانب الفلسطيني، بينما كان الطرف الثاني المتمثل في سوريا يضيق الخناق على نهج الكفاح المسلح

¹ أبراش، ابراهيم، فلسطين في عالم تغير، مرجع سابق، ص 17.

² غريش، آلان (2010)، الأبواب المائة للشرق الأوسط، ط1، بيروت: دار الفارابي، ترجمة ميشال كرم، ص261.

لمنظمة التحرير الفلسطينية"¹، لإجبارها على التوجه نحو الحل السلمي أو العمل ضمن الإستراتيجية التي يريدها النظام السياسي السوري.

شكل توجه ياسر عرفات إلى القاهرة في 22 كانون أول / ديسمبر 1983، نقلة نوعية بالإنقال من إستراتيجية الكفاح المسلح إلى نهج طريق التسوية؛ حيث أثارت تلك الزيارة، استياء العديد من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح وانتقادهم، فضلاً عما لقيته من معارضة واسعة داخل صفوف المنظمات الفلسطينية وخارجها، وأضافت تعقيداً آخر على الوضع الفلسطيني الداخلي المتأزم أصلاً.

وفي الحقيقة، اتخذ ياسر عرفات قرار زيارته لمصر منفرداً، حيث هدف من وراء ذلك، إلى البحث عن صيغة للمشاركة في التسوية، على الرغم من القناعة الراسخة لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتكرر لحقوق الشعب الفلسطيني، ولا تسعى إلى تحقيق سلام عادل وشامل لقضيته²، إلا أن الضربات الموجعة التي تلقتها المنظمة في ذلك الوقت، اجبرت عرفات على المضي في خيارات بعيدة عن سياسات منظمة التحرير الفلسطينية وأهدافها، خاصة بعد فقدانها قواعدها الإرتكازية في دول الطوق³.

برر عرفات تلك الزيارة المباغطة أنها أتت في إطار أصول اللياقة التي إقتضت مجاملة لمبارك، الذي سمح للباخرة التي كانت تقله إلى اليمن ثم إلى تونس بالمرور عبر قناة السويس، ما حدى باللجنة المركزية لحركة فتح لإصدار بيان رسمي في 3 كانون ثاني / يناير 1984، بينت فيه أن لاهلاقة لها بتلك الزيارة التي وصفها بأنها " مبادرة شخصية"⁴؛ وفي السياق ذاته، قال خالد الحسن عام 1986: بمعرض تحليله لخيارات المنظمة، " إنه على الرغم من تخلي الدول العربية رسمياً عن الخيار العسكري ضد إسرائيل بتبنيها خطة فاس للسلام، فإن المنظمة

¹ ابراش، ابراهيم، فلسطين في عالم تغير، مرجع سابق، ص 29.

² تيسير خالد، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ عبد الرحمن، أحمد، عشت في زمن عرفات، مرجع سابق، ص 168-169؛ صايغ يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، 804.

⁴ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 804.

ساهمت أيضاً في الشلل السياسي، حيث برهنت علاقاتها مع مصر على عدم الفعالية، في الوقت الذي أقصيت فيه كلياً عن سوريا ولبنان والأردن¹.

1.1.4 واقع الصراع الاستراتيجي ومحاولات تهميش منظمة التحرير عن المشهد السياسي

عزت الدراسة عملية الانتقال من الرافعة العربية القومية إلى الرافعة الفلسطينية الوطنية، للهزيمة عام 1967، وظهور حركة فتح وإزدهار العمل الفدائي الذي كان خياره الإستراتيجي والوحيد في حينه هو الكفاح المسلح، غير أن هذا الخيار لم يحقق الأهداف المرجوة منه، لغاية عام 1982 وما تبعه من تحول جيوسياسي، بعد خروج م.ت.ف من لبنان، حيث أصبحت القضية الوطنية مهددة بالإنحثار؛ لأن قيادة المنظمة فقدت ثلاثة مقومات أساسية لوجودها، هي:

أولاً: المكان؛ حيث لم تعد م.ت.ف على حدود التماس مع فلسطين.

ثانياً: المكانة؛ لأنه لم يعد هناك أي اهتمام بالمنظمة، أو بما تمثله من قضية وطنية.

ثالثاً: الدعم المالي العربي، الذي كان حيويًا في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية.

أصبح أمام هذه الخلفية شبه غياب لمنظمة التحرير الفلسطينية عن الساحة السياسية، الأمر الذي شجع الولايات المتحدة الأمريكية كما أسلفت الدراسة على إطلاق أكثر من مبادرة سياسية بهدف تجاوز المنظمة، والإلتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني من ناحية، كما عملت دول الخليج التي شعرت بفقدان المنظمة لأهميتها ومكانتها على تجفيف منابع المالية والمصادر التمويلية من ناحية أخرى، مما جعل م.ت.ف معزولة تماماً، ومهددة بالتلاشي ككيان معنوي يعبر عن القضية الوطنية².

في ظل هذا الوضع أرادت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تجاوز تلك المرحلة التاريخية من مراحل الصراع؛ فبدأت - بسبب تلك الظروف؛ أي مع بداية ثمانينيات القرن

¹ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 846.

² غسان الخطيب، مقابلة شخصية، عضو قيادي في حزب الشعب الفلسطيني، واكاديمي، رام الله، بتاريخ 2017/8/20.

الماضي - بالسعي وراء تسوية سياسية تقوم على إدارة الصراع، وقد قال خالد الحسن، في ذلك الوقت: " يجب أن نميز بين خيارى السلام والتسوية، وأن السلام لا يمكن لأحد تحقيقه الآن، لأنه عبارة عن حالة عقلية وفكرية لم تتضح بعد"¹. ويعقب أحمد جميل عزم على ذلك بقوله: " كان هناك رغبة معينة لدى قيادة منظمة التحرير بحل الصراع، ولكن لم يكن هناك قدرة على تبني فكرة الحل، بسبب الخوف من ردود الفعل حول مسألة الإعراف بقرارات 242 و338 كونهما أساساً لحل الصراع، بسبب وجود محظورات عديدة أمام المنظمة للقبول بتلك القرارات والدخول في تسوية بشكل علني وواضح، وما يترتب على ذلك من نبذ للعنف والإرهاب وإعلان وقف الكفاح المسلح، وأن الظروف ما زالت في حينه غير ناضجة تماماً"².

لقد شكل مؤتمر القمة العربية في عمان عام 1987، مرحلة مصيرية بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها، بما حملة من مؤشرات سياسية تدل على تحول ميزان القوى الفاعلة في الصراع باتجاه مناهض تماماً لدور المنظمة وسياساتها، وتحديد واقع استراتيجي يحول دون إحاطة الفلسطينيين بقضيتهم وفقاً لرؤاهم واستراتيجياتهم في حل الصراع، وليتناسق مع المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة؛ حيث كشفت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عن حقيقة نواياهما وأهدافهما تجاه المنظمة، عبر تصريح أطلقه مستشار الأمن القومي الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) قال فيه: " باي باي منظمة التحرير (Bye Bye Plo)"³، وكان مرده تبني مؤتمر قمة عمان السلام خياراً استراتيجياً لتسوية الصراع مع إسرائيل، وإحتلال الحرب العراقية الإيرانية الموضوع الرئيسي فيه، الذي لم تمثل القضية الفلسطينية المركز الأول على جدول أعماله، فضلاً عما لقينته قيادة منظمة التحرير من استخفاف وتجاهل بالتعامل معها في ذلك المؤتمر⁴.

¹ أحمد جميل عزم، مقابلة شخصية، أكاديمي وباحث في الصراعات والنزاعات الدولية، جامعة بيرزيت، بتاريخ 2017/8/22.

² المرجع السابق

³ كوانت، وليام (1989): السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، في: وليام كوانت (محرر)، كامب ديفيد بعد عشر سنوات، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص 525.

⁴ الجبريني، محمد، إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 92.

أدركت قيادة منظمة التحرير حجم المخاطر، فكان عليها إعطاء مزيد من الإهتمام للعمل في الأراضي المحتلة، ومنحها مساحة أكبر من الفعالية على ضوء الضعف، الذي عانت منه في الساحة الخارجية، وتأكدها كذلك أنه بعد بيروت لن يكتب النجاح لثورة فلسطينية خارج فلسطين، في ظل وضع عربي رسمي غير قابل للتعاطي مع الثورة فكراً وممارسة، إضافة إلى وجود واقع دولي معقد، ومتغير، تحكمه سياسة الأقطاب في إطار الحرب الباردة، وتورط المنظمات الفلسطينية بأخطاء إستراتيجية إرتكبتها بوعي أو بغير وعي في القواعد الإرتكازية، التي تواجدت فيها¹، لكن خشية الخلاص ما لبثت أن لاحت، حيث اندلعت شرارة الإنتفاضة الشعبية في 9 كانون أول / ديسمبر 1987.

2.4 الانتقال من استراتيجية الكفاح المسلح في الخارج الى خيار المواجهة الشعبية في الداخل المحتل

شكلت الإنتفاضة الشعبية ملاذاً لمنظمة التحرير وللحركة الوطنية الفلسطينية²، حيث استطاعت نقل الثقل الوطني إلى الداخل المحتل، الذي كان يرفض المبادرات السياسية، ويعمل على إفشال أي نوع من أنواع القيادة البديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب مقاومته المستمرة لمشاريع روابط القرى والإدارة المدنية، وبالتالي، تحول النضال الفلسطيني بعد سنوات من العمل المسلح ضد اسرائيل إلى الإرتكاز على الإحتكاك الشعبي المباشر من حيث المواجهة اليومية مع الإحتلال فوق الأرض الفلسطينية³.

أصبح الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة يقودون الصراع المباشر مع الإحتلال الإسرائيلي، وليس المنظمة في الخارج، حيث عُدَّت الإنتفاضة الشعبية منعطفاً في الإستراتيجية النضالية للشعب الفلسطيني، وأحدثت تطوراً نوعياً على ثورته المعاصرة، وبالتالي، أحسنت منظمة التحرير الفلسطينية إلتقاط الفرصة، وتعاملت قيادتها منذ البداية مع الإنتفاضة من خلال:

¹ أبراش، ابراهيم، فلسطين في عالم تغير، مرجع سابق، ص37.

² الحسن، بلال، قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات واوسلو وحق العودة والغاء الميثاق، مرجع سابق، ص69.

³ رويد أبو عمشة، مقابلة شخصية، أكاديمي وباحث في السياسة الأمريكية، نابلس، بتاريخ 2017/8/18.

1. تبني الانتفاضة: فمنذ اليوم التالي لإندلاعها خرج ياسر عرفات من الكويت بخطاب تبني فيه انتفاضة الداخل الفلسطيني بشكل كامل، وتعامل مع تفاصيلها وتوقيت انطلاقها بذكاء شديد، ليعطي إنطباعاتاً للداخل والخارج بأن قيادة المنظمة هي التي تقودها وتدعمها.

2. رفعت الإنتفاضة شعارات واعية تمثلت بإنهاء الاحتلال عن الاراضي التي احتلت عام 1967، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي انسجمت هذه الشعارات مع رؤية قيادة المنظمة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومدركة للخطاب السياسي الذي يربط بين حيوية منظمة التحرير وصحتها وبين حيوية القضية الفلسطينية وصحتها¹.

3. عززت الانتفاضة من الحالة الوطنية في الداخل المحتل، حيث أصبح الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة هو صاحب المبادرة، عبر المواجهة الشعبية وليست القوة العسكرية التي مثلتها منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، مما أسهم في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية التي كان لها ارتداداتها على البعد العربي والدولي².

4. أنشأ الداخل الفلسطيني في الأرض المحتلة ما عرف بالقيادة الوطنية الموحدة، وهي التي أخذت دورها في قيادة الإنتفاضة، وإعطائها شكلاً منظماً ومؤمراً، حيث بدأ العالم بالتوجه للحديث مع تلك القيادة، التي حولت بدورها كل ما يتعلق بالشأن السياسي إلى تونس مقرر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كقائد وممثل للشعب الفلسطيني وعنواناً لقضيته ومتحدثاً باسمه.

كان هناك تكامل في الأدوار ما بين قيادة المنظمة وقيادة الإنتفاضة، التي بعثت الحياة في منظمة التحرير الفلسطينية بعد سنوات عجاف، وأخرجتها من حالة القلق والخوف من الإندثار، إلى إستعادة المنظمة والقضية الفلسطينية لمكانتهما³.

¹ غسان الخطيب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² رويد ابو عمشة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ غسان الخطيب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

1.2.4 دور الانتفاضة في التحول الاستراتيجي الذاتي، وتغيير المواقف السياسية الإقليمية والدولية

عبرت انتفاضة الحجارة، عن طموحات الشعب الفلسطيني المتمثلة في التحرر والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود عام 1967، وأكد الفلسطينيون من خلالها رفضهم جميع المشاريع البديلة لتأسيس دولتهم.

يمكن القول، إن الانتفاضة أحدثت تحولاً استراتيجياً لافتاً في مواقف أطراف الصراع المباشر وغير المباشر كافة، وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية، الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل؛ والمجتمع الدولي وبذلك ستتناول الدراسة في هذا الجانب ذلك التحول الذي أحدثته الانتفاضة في تحويل الصراع مع إسرائيل:

أولاً: تحول ذاتي، وتخوف قيادة م.ت.ف من القيادة الجديدة في الداخل

مثلت الانتفاضة نقطة تحول في الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية، حيث أنها عبرت عن الرفض الفلسطيني المطلق للإحتلال الإسرائيلي، بعد أن أطلقت شرارة التغيير النفسي والإجتماعي والسياسي والوطني لدى فلسطينيي الأراضي المحتلة، الذين وجدوا فيها إنبعاشاً لروح جديدة منحتهم الإحساس بأن مصيرهم قد أصبح في أيديهم، وليس كما كان الأمر سابقاً، إذ كانوا يتطلعون دوماً الى الخارج لإنقاذهم من بطش الإحتلال وسيطرته¹.

صحيح أن المنظمة التقطت إشارة الانتفاضة وسارعت إلى تبنيها بشكل كامل، غير أن قيادة منظمة التحرير تعاملت معها في البداية بشيء من الإرتياب، خاصة مع إبرازها جيلاً جديداً شاباً من القادة الميدانيين في الداخل المحتل، و طرح السؤال المتعلق بالدور الذي تلعبه القيادة الوطنية الموحدة على الرغم من مصادقة المنظمة على تأسيسها²، والتي تشكلت من هؤلاء الشبان الذين نجحوا في جذب الدعم الشعبي الواسع للانتفاضة وحولهم إلى قيادات أسطورية، مما

¹ الجبريني، محمد، إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 209.

² غسان الخطيب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

شكل تحدياً سياسياً للقيادة التقليدية المحلية (الغنية وكبيرة السن) من ناحية، وللنظام الأبوي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج من ناحية ثانية¹.

لذا يمكن القول: إن الإنتفاضة شكلت ملاذاً آمناً لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد سنوات من التيه في المنافي والتراجع في مكانتها وأهميتها، ووقوعها أسيرة للسياسات والتجاذبات العربية، وبالتالي، مثلت الإنتفاضة منعطفاً سياسياً مهماً، أفرز قيادة في الداخل الفلسطيني المحتل مرجعيتها وولاؤها المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية بما تمثله من رمزية للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

ثانياً: التحول في الصورة النمطية للفلسطينيين، وتغير في التوجهات السياسية الدولية

1. تغير الصورة النمطية على المستوى الدولي: خلقت الإنتفاضة حالة تعاطف غير مسبوقة مع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، حيث كان لها التأثير الواضح في الرأي العام الدولي، أرغم كافة أطراف الصراع كافة على إعادة النظر بمواقفها السابقة، وتبني مواقف مختلفة، خاصة بعد النجاح الذي حققته الإنتفاضة بإحياء القضية الفلسطينية من جديد وعرضها في جميع أنحاء العالم عبر وسائل الإعلام الدولية، كونها أخرجت الموضوع الفلسطيني من تأثيرات الرواية الصهيونية المضادة، الى فضاء إيجابي على المستوى الدولي، والسبب هو طبيعة الإنتفاضة كحركة شعبية واسعة استندت الى الكفاح السلمي، حملت مضموناً سياسياً واقعياً واضحاً².

ومن المهم في هذا السياق التطرق الى ما ذهب إليه إبراهيم أبو لغد، عندما قال: "غداً واضحاً الآن أن الإنتفاضة عمل سياسي مقاوم يسعى لتحقيق هدف سياسي، وهي تستمد قيمها الأساسية وتطلعاتها وأهدافها من الخبرات الجماعية للشعب الفلسطيني"³.

¹ الجبريني، محمد، اسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 211.

² الخطيب، غسان، السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 63.

³ Abu-Lughod, Ibrahim (1990) "Introduction On Achieving Independence" in Intifada: Palestine at the Crossroads, New York: praeger, ed. Jamal R. Nasser and Roger Heacock, p3 .

وبهذا المعنى تغيرت صورة الفلسطينيين الذين وسموا بالإرهاب لسنين طويلة، حيث انقلبت تلك الصورة رأساً على عقب، وظهر الشعب الفلسطيني، بوصفه شعب أعزل من السلاح وقع ضحية الاحتلال وممارساته القمعية، كما أن الصورة الجديدة منحت الإنتفاضة، صورة المقاومة الشعبية المشروعة على الصعيد الدولي والإنساني¹.

2. تغيير الصورة النمطية لإسرائيل وإظهارها كقوة احتلال: أبرزت الإنتفاضة الوجه القبيح للاحتلال الإسرائيلي، وأظهرته على حقيقته، بوصفه قوة ظالمة سلبية، بعد أن كانت إسرائيل، عبر عقود طويلة تروج نفسها، في المحافل الدولية أنها ضحية محيط معادي يسعى إلى تدميرها وإغراق شعبها في البحر، مستخدمة رواية أسهمت دوماً في نجاح تواصلها الإستراتيجي مع العالم²، إلا أن الإنتفاضة غيرت تلك الصورة، وأثرت إيجاباً في الرأي العام الإسرائيلي، وبالتالي فإن قطاعات واسعة من الإسرائيليين أدركت أن الوضع الحالي لا يمكن إستمراره للأبد، مما يتطلب إنتهاج سياسة جديدة³.

3. زيادة الاهتمام على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية: زادت الإنتفاضة من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما أدركت صعوبة تجنب حل سياسي بسبب الأوضاع التي ولدتها تلك الإنتفاضة، فقام وزير خارجيتها "جورج شولتز George Pratt Shultz" في 4 آب / أغسطس 1988 بزيارة للمنطقة محاولاً إجراء اتصالات في القدس مع زعماء فلسطينيين تقليديين وإطلاق مبادرة، دعا فيها الأطراف المعنية إلى المفاوضات، ووضع إطار وجدول زمني تفصيلي لتطبيق العملية السلمية، لكن قيادة الإنتفاضة رفضت مبادرته، وفشل شولتز، حيث عاد خالي الوفاض إلى واشنطن⁴.

وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت في وقت سابق، من شهر أيار / مايو من العام نفسه، على لسان مساعد وزير الخارجية الأمريكي "ريتشارد مورفي Richard W. Murphy" أن

¹ غسان الخطيب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

³ الجبريني، محمد، إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 210.

⁴ الخطيب، غسان، السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 64.

الولايات المتحدة تدرس بالإيجاب بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية شريطة إقرارها بقراري مجلس الأمن (242 و 338) والإعلان بشكل واضح وعلني عن رفضها لأعمال الإرهاب¹.

ثالثاً: التحول في سياسة الأردن وتمهيد الطريق نحو التسوية

دفعت الإنتفاضة السلطات الأردنية إلى فك إرتباطها الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، وجاء هذا القرار في 31 تموز/ يوليو 1988، بعد أن شعر الأردن بقوة الدور الذي تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية واستعادتها لمكانتها، الأمر الذي كان له الأثر في غياب فعالية الفلسطينيين المحسوبين على النظام الأردني، وتلاشي دورهم بالكامل، أمام قوة المنظمة وسياساتها. مما جعل الأردن يخسر موقعه ومكانته في الضفة الغربية، أمام الانتفاضة التي عززت الهوية الوطنية الفلسطينية، وبعثت روح الإستقلال الجديدة عند الفلسطينيين، أمام إصرارهم في الحفاظ على الوحدة الجغرافية الفلسطينية. ويبدو أن القرار الأردني، جاء ردة فعل على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه خيارها غير الواقعي القديم الجديد، في خلق وفد أردني مشترك مع الفلسطينيين للوصول إلى تسوية².

من الملاحظ أن قرار فك الارتباط الأردني عاد بالفائدة السياسية الكبيرة على منظمة التحرير، التي أصبحت مع إصدار هذا القرار في حل من الهواجس المتعلقة بهيمنة الأردن على الضفة الغربية أو بالدور الأردني في أي عملية سياسية مستقبلية، وبذلك تكون م.ت.ف قد تخلصت من الخوف على شرعية التمثيل، وبالتالي كرست زعامتها وقيادتها للشعب الفلسطيني دون منازع، هذا من جهة، ومن جهة ثانية شكل هذا القرار صفة قوية لإسرائيل التي كانت تستخدم الأردن خيار للوطن البديل.

¹ رويد ابو عمشة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² عبد الهادي، مهدي " الانفصال عن الأردن (اسبابه واثاره)"، ط1، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ملنقى شذرات العرب؛ <http://www.shathrat.net/vb/showthread.php?t=26298>

وتجدر الإشارة في هذا السياق، العودة إلى أدبيات الحركة الصهيونية، لا سيما الإدعاء بأن بريطانيا انتزعت أراضي شرق الأردن من الوطن القومي اليهودي، ما جعله قادة إسرائيل لاحقاً، تنازلاً مسبقاً من جانب الحركة الصهيونية، كتعويض للفلسطينيين الذين يشكلون غالبية السكان فيه، واعتباره دولتهم الفلسطينية القائمة فعلياً، وأن لا حاجة للقول إنهم بلا دولة¹.

رابعاً: تحول في الفكر السياسي الفلسطيني مع تأسيس حركة حماس

لم تتفرد منظمة التحرير الفلسطينية بالانغماس في الانتفاضة وحدها، بل إن الحركات الإسلامية في فلسطين سارعت إلى الانخراط فيها أيضاً، مثل حركة الجهاد الإسلامي وحركة المقاومة الإسلامية حماس، فقد كانت الانتفاضة فرصة سانحة لنشأة حركة حماس التي انبثقت عن حركة الإخوان المسلمين، وجاءت تلك النشأة لحماس نتيجة خلافات برزت ما بين مؤسسيها مع قيادة حركة الإخوان الأم بسبب مواقف تلك القيادة حيال القضية الفلسطينية وأسلوب عملهم طويل النفس الذي لم يرق لقادة حماس المؤسسين².

عدت نشأة حركة حماس في 14 كانون أول / ديسمبر 1987، تحولاً أساسياً في الفكر السياسي الفلسطيني كان له أثره على الواقع الوطني والسياسي والاستراتيجي، حيث أدى إلى بروز قوة تنتهج استراتيجيات وأهداف مغايرة تماماً لإستراتيجيات منظمة التحرير الفلسطينية، ومثلَّ نهوضاً لمنظمة فلسطينية ذات شأن، ولها نفوذ جماهيري واضح خارج إطار المنظمة، الأمر الذي شكل تهديداً لمنظمة التحرير وشرعية ووحداية تمثيلها للشعب الفلسطيني، فحركة حماس لم تكن تعترف بمكانة المنظمة ولا بشرعيتها³.

بل إن حركة حماس طرحت نفسها كقوة إسلامية ترفع شعار "الإسلام هو الحل" في إطار أيديولوجي يتنافى مع طبيعة الفكر الذي تحمله المكونات المشكلة للمنظمة، وكحركة مقاومة

¹ نتيهاو، بنيامين، مكان بين الأمم، مرجع سابق، ص 69.

² ياسين، عبير؛ جمعة، محمد (2005): "منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية، في: صبحي عسلي (محرر)، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ص 36.

³ الأخرس، سامي محمد (2009) "تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (1982-1996)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة، ص 82.

لها هدف استراتيجي تسعى إلى تحقيقه من منظور جهادي ديني تمثل في أن "فلسطين دولة اسلامية من النهر الى البحر"¹.

ولم يكن واضحاً في وثيقة حركة حماس التأسيسية الصادرة عام 1988، السبل أو الوسائل النضالية، التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها المتمثلة بتدمير إسرائيل وإقامة الدولة الإسلامية المنشودة، وبقي هذا الجانب مبهماً، في ظل عدم تطرق الوثيقة للكفاح المسلح كخيار يمكن اتباعه².

وفي المحصلة أسقطت الإنتفاضة كل المشاريع التصفية للقضية الفلسطينية، وإستطاعت أن تحقق الإلتحام الكلي بين فلسطيني الداخل وفلسطيني الشتات، وأن الصراع مع الإحتلال الصهيوني والنصر عليه ليس من الضروري تحقيقه، بحسابات ميزان القوى وتساوي الإمكانيات والتفوق العسكري فقط، بل تكشف المعركة مع الصهيونية عن مدى القدرة على التحمل والصبر والصمود، وفي حسابات القضية الفلسطينية وعدالتها، فإن الصراع هو صراع إرادات، فمن يمتلك إرادة صلبة ونفساً طويلاً سينتصر في النهاية.

3.4 استراتيجية إنهاء الصراع على مبدأ حل الدولتين

1.3.4 تمهيد

لم يكن تبني منظمة التحرير الفلسطينية لبرنامجها السياسي المرحلي عام 1974، والمتمثل في إقامة سلطة وطنية مستقلة على أي جزء من فلسطين يتم تحريره، كخيار للتسوية السياسية، كافياً لإحداث تغييرات جوهرية في السياسة الدولية عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، علاوة على أن الظروف الموضوعية لتحقيقه لم تكن متوفرة آنذاك، وأهمها القدرة على إجبار إسرائيل الإنسحاب من الأراضي المحتلة دون قيد أو شرط.

¹ انظر وثيقة حركة حماس، اب 1988 .

² مركز دراسات الشرق الأوسط (1989): القضية الفلسطينية بين ميثاقين: الميثاق الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ط2، عمان، ص69.

2.3.4 المنعطف في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية بعد دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة

سعت منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن نجحت الإنتفاضة في نقلها من حالة العزلة التي قبعَت فيها خلال الفترة من 1982-1987، إلى صدارة الجبهة السياسية في الشرق الأوسط، للظهور بمظهر القوة المحركة لتلك الإنتفاضة تمهيداً لإستعمالها ورقة رابحة فيما بعد¹، حيث أدركت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أنه لا بدّ من تحقيق مكاسب سياسية في الضفة الغربية وغزة، كي تستعيد زمام المبادرة بعد أن شعرت بقيمة الحل السياسي الناجم عن الإنتفاضة²، بالتالي، استثمرت قيادة المنظمة الانتفاضة لتغيير صورتها " الإرهابية"، لدى الغرب بصورة إيجابية، والعمل على إيجاد طرق أخرى قادرة على تثبيت موقعها بحيث تتمكن من أن تتال القبول كطرف سياسي في أي مبادرة سياسية تفاوضية³، لذا، جاءت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الذي إنعقد في الجزائر في دورته التاسعة عشرة في خضم الإنتفاضة المشتعلة ضد الإحتلال الإسرائيلي، خلال الفترة الممتدة من 12-15 تشرين ثاني/ نوفمبر 1988، التي عرفت بإسم "دورة الإنتفاضة"، ضمن هذا السياق⁴.

لقد شكلت تلك الدورة منعطفاً سياسياً مهماً في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية، خاصةً بعد أن اتضح لقيادة المنظمة في إطار سعيها لنيل قبول الدول الغربية، أنه لا يكفي نفي تورطها في الأعمال الإرهابية، إنما يجب أن تثبت لهذه الدول وللولايات المتحدة على وجه التحديد، أن هناك تغييراً أساسياً طرأ في نظرتها تجاه إسرائيل⁵.

¹ Baumgarten, Helga, (1990): " Discontent People and Outside Agitators" in Intifada: Palestine at the Crossroads, op. cit, p222.

² الخطيب، غسان، السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 65.

³ الجبريني، محمد، " إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 92.

⁴ الغول، عبد الحليم (1988) "دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة"، مجلة الهدف: عدد 940، دمشق، ص 66.

⁵ الجبريني، محمد، "إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 92.

لذا فإن دورة المجلس تلك، أصدرت ثلاث وثائق أساسية، هي؛ البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني، ووثيقة إعلان الإستقلال، التي تضمنت إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وإعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة¹.

حمل البيان السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحولاً مهماً في الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي بما تضمنه من إدانة لأعمال الإرهاب²، ومن توجه سلمي لتسوية الصراع، أيده غالبية أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، متبنياً بذلك مواقف وسياسات جديدة، فتحت الباب أمام قرارات أكثر أهمية ومصيرية أبرزها:

- الإشارة إلى وجود إسرائيل، والإستعداد لوضع ترتيبات أمنية تشمل دول المنطقة بما فيها إسرائيل، وذلك لأول مرة في تاريخ الصراع³.

- الدعوة إلى إنعقاد مؤتمر دولي على قاعدة قرار مجلس الأمن (242) و (338)، بحضور الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع المعنية، وبذلك تكون المنظمة أعلنت بشكل واضح وصريح موافقتها على القرارين المذكورين⁴.

- وضع الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة، بهدف توفير الحماية للشعب الفلسطيني وتهيئة المناخ الملائم لتحقيق السلام⁵.

1.2.3.4 تبني المنظمة استراتيجية سياسية قائمة على مشروع حل الدولتين

عندما طرحت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974، استراتيجية إقامة السلطة الوطنية على أي جزء من فلسطين يندحر عنه الإحتلال، اعتبر ذلك تنازلاً سياسياً، سعت المنظمة من

¹ الشيخ عبدالله، خالد، مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، مرجع سابق، ص112.

² صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 871.

³ السيد حسين، عدنان (1990): عصر التسوية " سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية"، (ب، ط)، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، ص 278.

⁴ عبد الرحمن، ماهر (أيلول / سبتمبر 1999) "رحلة المجلس الوطني الفلسطيني خلال 35 عاماً من هدف التحرير

الكامل إلى السلطة وإسقاط الميثاق، مجلة فلسطين، عدد7، غزة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث، ص30.

⁵ ناصر القدوة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

خلاله، إلى كسب ود واشنطن، حيث أدركت قيادة المنظمة، في حينه، أن الطريق لممارسة الضغط على إسرائيل لا يمر عبر الكرملين، وإنما عبر البيت الأبيض، والرأي العام الأمريكي¹، وبهذا المعنى اعتمدت المنظمة سياسة

القوة الناعمة بوصفه خياراً استراتيجياً، وبدلاً عن القوة المادية التي لا تملكها منظمة التحرير بشكل كافٍ، لاستعادة كامل الأراضي الفلسطينية². لذا، فإن الإعراف بالقرارات القرارات الدولية 242 و 338 جاء مقدمة لتحول استراتيجي جديد، واستجابة للوضع الدولي القائم والظروف الموضوعية والذاتية المحيطة بالمنظمة؛ وبمقدورنا القول: إن منظمة التحرير الفلسطينية حددت في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني استراتيجية واضحة المعالم، تبنت من خلالها مشروع حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي³، وبرز البرنامج السياسي كمكون أساسي لتلك الإستراتيجية التي أظهرت المنظمة في مضامينه استعداداً كاملاً للتعاون مع كافة الجهود الدولية لإحلال السلام وحل القضية الفلسطينية.

جاء البرنامج السياسي الجديد تكراراً لما سبق من مقدمات في مواقف المنظمة التي تحدثت عن إقامة دولة على حدود 1967م؛ أي الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك وضع البرنامج سقفاً لأهداف المنظمة، التي تمثلت بالإستقلال الوطني وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس⁴. وقد ترافق البرنامج مع إعلان وثيقة الإستقلال التي اعتبرت جزءاً من البرنامج السياسي للمنظمة، حيث طرحت الوثيقة المشكلة المتعلقة بقرار رقم (181)، وقد جاء فيها "مع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم (181) عام 1947، الذي قسم فلسطين الى دولتين عربية

¹ ننتياهو، بنيامين، مكان بين الأمم، مرجع سابق، ص 198.

² نبيل عمرو، مقابلة شخصية، عضو المجلس المركزي ل م. ت. ف، رام الله، بتاريخ 2017/9/11.

³ شلايل، عمر (كانون ثاني/يناير 2006) "الدولة الفلسطينية"، معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني دنيا الوطن: قسم

دنيا الرأي، <http://pulpit.alwatanvoic.com/article/2006/01/23/35714.html>

⁴ نبيل عمرو، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والإستقلال الوطني"¹.

جاء ذلك في خطاب ألقاه ياسر عرفات، في ختام جلسات مؤتمر الجزائر عام 1988م، ويقول نبيل عمرو عضو المجلس المركزي ل م.ت.ف، في هذا الصدد: " نظر العالم الى ذلك الخطاب على أنه توجه سلمي من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، مررت من خلاله إعلان الإستقلال، ولو أن منظمة التحرير أعلنت الإستقلال بمعزل عن برنامج سياسي واضح، لاعتبره العالم فرض أمر واقع وكان يمكن رفضه"².

بعد قرار رقم (181) هو القرار القانوني الوحيد الصادر عن هيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود واضحة وصريحة، لذا، فإن الباحث يتفق مع البند السابق كونه يوفر المركز القانوني ويمتلك الشرعية الدولية الكاملة التي تضمن الحقوق الفلسطينية في الإستقلال. وبذلك، تكون منظمة التحرير الفلسطينية، قبلت صيغة التعايش ضمن حدود دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في إطار الإستراتيجية، التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني على أساس مشروع حل الدولتين، لتصبح تلك الإستراتيجية واحدة من أبرز التحولات الفارقة في أهداف المنظمة.

نبعت مشكلة القرار (181) من النص عليه كأساس لإقامة الدولة الفلسطينية، بما يعني إسقاط الشرعية التاريخية للشعب الفلسطيني، في حين، أن عدم الإشارة إليه، معناه إسقاط مبدأ الشرعية الدولية، الذي يعترف به العالم كله ويتبناه بشكل كامل، عبر هيئة الأمم المتحدة، كأساس سياسي لإقامة الدولة الفلسطينية³.

من هنا تم العمل على إنجاز النص في الوثيقة بشكل دقيق وإتفاق جماعي لحل هذه الإشكالية، بحيث زواج النص بين الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في وطنه، وبين ما يتيح

¹ انظر: "وثيقة إعلان الإستقلال"، 1988.

² نبيل عمرو، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ ناصر القدوة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

القرار (181)، من مفتاح عملي في الواقع الإستراتيجي الراهن ليتطابق والشرعية الدولية، ومع حق الشعب الفلسطيني الكامل في الإستقلال¹.

2.2.3.4 إرهابات تبني منظمة التحرير الفلسطينية لإستراتيجية حل الدولتين

بعد إعلان وثيقة الإستقلال وإقرار منظمة التحرير الفلسطينية لبرنامجها السياسي، الذي أطلقت عليه تسمية " المشروع الفلسطيني للسلام"، انطلقت موجة تأييد واسعة لإقامة الدولة الفلسطينية وتوالت الإعترافات من كافة دول العالم، وأبدى الكثير من هذه الدول ترحيباً واسعاً واستعداداً لإقامة سفارات الدولة الفلسطينية بدلاً من مكاتب منظمة التحرير، فضلاً عن التأييد العربي لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني والإعلان عن ولادة دولة فلسطين².

1.2.2.3.4 تأييد عالمي للاستراتيجية الفلسطينية، ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية

لقد حصدت الدولة الفلسطينية المعلنة أكثر من سبعة وسبعين إعترافاً قانونياً صريحاً وكاملاً، من ضمنها الإتحاد السوفييتي (سابقاً)، والصين، ومعظم دول أمريكا الجنوبية، وكامل الدول العربية، في حين اكتفت دول الإتحاد الأوروبي بالإشارة إلى أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني احتوت على نقاط إيجابية ومشجعة تجاه تسوية سلمية للصراع، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أعربت عن الترحيب بالأبناء التي حملت إتجاه منظمة التحرير الفلسطينية بقبول قرارات الأمم المتحدة³، مع رفضها الكامل للبند المتعلق في حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير ومعارضتها كذلك، لإعلان دولة فلسطينية مستقلة، بإعتباره إعلان من جانب واحد⁴.

في الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، سلم الأوروبيون قيادة هذا الملف سياسياً، للولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان هناك تفاوت في

¹ الخولي، لطفي (1988): الإنتفاضة والدولة الفلسطينية، (ب. ط)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ص 239-240.

² حمدان، سعيد وآخرون (2007): فلسطين والقضية الفلسطينية، ط3، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص 481.

³ سرحان، عبد العزيز (1989): مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ص 78-79.

⁴ نبيل عمرو، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

مواقف بعض الدول الأوروبية، بحيث تتحرر بعض الشيء بمواقفها عن القيود الأمريكية، غير أنها لا ترقى إلى حد كسر الموقف الأمريكي وسيطرته على ملف الصراع بمجمله¹.

2.2.2.3.4 التحول في الخطاب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

باستراتيجية جديدة تماماً حملت في طياتها الإنخراط ضمن عملية تفاوضية وتبني لمشروع حل الدولتين والإعتراف الكامل بقرارات الأمم المتحدة، توجه ياسر عرفات على رأس وفد فلسطيني ضم عدد من رجال رأس المال الفلسطينيين منهم أبو سهيل الصباغ، وسعيد خوري، ومنيب المصري، إلى جنيف المقر الأوروبي للجمعية العامة للأمم المتحدة، بدلاً من نيويورك المقر الدائم للجمعية العامة، وذلك بعد رفض الإدارة الأمريكية منح عرفات تأشيرة دخول إلى أراضيها من أجل إلقاء كلمة في مقر الأمم المتحدة.

في هذا السياق يقول عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتية: "إن رجال المال الفلسطينيين الذين اصطحبهم أبو عمار معه إلى جنيف، كانوا قد لعبوا دوراً في الوساطة بين المنظمة ووزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز، حيث اشترط الأخير أن يتوجه ياسر عرفات إلى جنيف وليس نيويورك لإعلان ثلاث قضايا: أولاً: إدانة العنف ونبذ الإرهاب، ثانياً: القبول بحل سياسي، ثالثاً: الإعتراف بإسرائيل"².

وهو ما حصل فعلاً، فقد أعلن ياسر عرفات عن القضايا الثلاثة في خطابه بتاريخ 14 كانون أول / ديسمبر 1988 والذي كان الهدف الأساسي منه إعلان الإعتراف الفلسطيني بالقرار 242، وقدم عرفات الإعتراف بصورة مشتتة وموزعة في جمل متناثرة³ وأحدث نوعاً من المناورة، عندما قال (Tourism): (I renounce أنبذ السياحة، بدلاً من القول: renounce (I) Terrorism) أنبذ الإرهاب، الأمر الذي أثار غضب الوفد الأمريكي ورفض الإعلان بهذا

¹ رويد ابو عمشة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² محمد اشتية، مقابلة شخصية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو في الوفد الفلسطيني للمفاوضات سابقاً، رام الله، بتاريخ 2017/9/12.

³ الحسن، بلال، قراءات في المشهد الفلسطيني، مرجع سابق، ص 71.

الشكل، ليعود عرفات في اليوم التالي، ويعلن خلال مؤتمر صحفي عن إدانته لكل أنواع العنف الذي يقوم به الأفراد والجماعات والدول¹.

3.2.2.3.4 بدء مرحلة الحوار السياسي المباشر بين المنظمة والإدارة الأمريكية

بناءً على تغيير المنظمة لمواقفها من الصراع والتي أعلنت عنها بشكل فعلي في مؤتمر جنيف عام 1988، قررت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة قناة اتصال رسمية وفتح حوار سياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبدأت جلسات الحوار تلك، خلال العام 1989 في تونس على مستوى متدني حيث مثلَّ الإدارة الأمريكية سفيرها هناك روبرت بيلترو، وحضر عن الجانب الفلسطيني ياسر عبدربه عضو اللجنة التنفيذية، وحكم بلعاوي كونه السفير الفلسطيني في تونس².

شكل الحوار المباشر مع الإدارة الأمريكية نقطة تحول في الموقف الأمريكي تجاه المنظمة فرضته الإنتفاضة الفلسطينية بالدرجة الأولى، وكذلك التحول الإستراتيجي نحو التسوية على أساس القرارات الدولية التي أقرها المجلس الوطني بالدرجة الثانية، إلا أن هذا الحوار لم يعط ثمرة سياسية، وكانت جلساته محدودة، إلى أن انتهى بشكل نهائي بعد تنفيذ جبهة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها محمد عباس (ابو العباس) عملية خطف الباكسة أكيلي لورا، ورفض ياسر عرفات إدانتها³.

3.2.3.4 مواقف المنظمات الفلسطينية المشاركة في إطلاق استراتيجية حل الدولتين

تضمن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية استعداداً لوقف الكفاح المسلح مع البدء في أي عملية تفاوضية، مما يعني تغيير كل من أهداف المنظمة، والوسائل الإستراتيجية التي تتبعها من ناحية، وتعارض مع الميثاق الوطني الفلسطيني بعد القبول بقرار (181) من

¹ محمد اشنتية، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² رويد ابو عمشة، مقابلة شخصية مرجع سابق. ؛ ومحمد اشنتية، مقابلة شخصية مرجع سابق..

³ الحسن، بلال، قراءات في المشهد الفلسطيني، مرجع سابق، ص 75.

ناحية ثانية، وبذلك ينتج هذا البرنامج تحولاً آخر متقدماً في الفكر السياسي الفلسطيني¹، وهنا، يجب استعراض المواقف المختلفة للفصائل الفلسطينية من التحولات الاستراتيجية.

1.3.2.3.4 موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

يقول القيادي في الجبهة الشعبية زاهر الششتري عن موقف الجبهة: "إن الجبهة لم توافق على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا حتى على إعلان وثيقة الإستقلال كإستراتيجية، وإنما أبدت موافقتها كخطوة تكتيكية هدفها الوصول في نهاية الأمر إلى الهدف الإستراتيجي المتمثل بالتحرير الكامل"، على الرغم من موافقة أمينها العام جورج حبش المعلن حينذاك على مقررات الجزائر مع إعتراضه على جزء من فقرة تضمنها وهي تلك الخاصة بالقرار (242)، ويضيف الششتري "أن حبش واجه إنتقادات حادة من قبل أعضاء اللجنة المركزية، متهمين إياه بفرض رأيه على شركائه والعمل منفرداً دون أخذ استشارتهم أو السماع لوجهات النظر المختلفة داخل الجبهة"².

وكانت الجبهة الشعبية قد أعلنت صراحة تأييدها لما يتم التوافق عليه داخل المجلس بشكل ديمقراطي، وهو ما حصل فعلاً؛ فقد وافقت الجبهة على الإحتكام للتصويت لإقرار البرنامج السياسي خاصة الفقرة المتعلقة بالقرار (242)، والذي حصل خلال الإقتراع على موافقة 253 صوتاً ضد 46، وامتناع 10 أصوات³.

2.3.2.3.4 موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

صوتت الجبهة الديمقراطية لصالح البرنامج السياسي، إنطلاقاً من أن الضرورات العملية والضغوط العربية والدولية كانت وراء الإعتراف بقرارات الأمم المتحدة؛ يقول تيسير خالد

¹ أبو النحل، اسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 447. ؛ مخادمة، ذياب (1997): منظمة التحرير الفلسطينية: في جواد الحمد (محرر): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ص 341.

² زاهر الششتري، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ نافع، احمد (1993): الطريق إلى مدريد، ط1، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ص 57-58.

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية: "إن الجبهة الديمقراطية وبقية المنظمات الفلسطينية ترفض الاعتراف بالقرارين 242 و338 كأساس وحيد لحل القضية الفلسطينية، وأن الاعتراف بهما جاء ضرورة لعقد المؤتمر الدولي" واتفق خالد في ذلك مع ما قاله الششتري في السياق نفسه" بأن الجبهة الشعبية توافق ضمناً على دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، ولكن على أرضية تنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية وبدون شروط، وليس التفاوض حولها، أي ليس قرارات 242 و 338 فقط".

إن الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة لم يكن خياراً فلسطينياً محضاً، بل هو وليد الجمع بين الحقوق الوطنية الفلسطينية، وفق قرارات الشرعية الدولية، وإرادة المجتمع الدولي من جهة، والدول العربية، التي ارتضت قرار 242 و338 أساساً للمؤتمر الدولي وتبني السلام مع إسرائيل كخيار استراتيجي من جهة ثانية¹.

3.3.2.3.4 موقف حركة فتح

تجلى موقف حركة فتح التي قادت منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1969، حول إقرار البرنامج السياسي وتبني استراتيجية حل الدولتين، في تصريح صلاح خلف (أبو إياد) الذي قال: "إن البرنامج السياسي الصادر عن المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر يشكل جواباً على سلسلة المشاكل التي يثيرها في وجهنا الأمريكيون والإسرائيليون، وتتخذها كذلك بعض الدول الأوروبية كذريعة لعدم التقدم أكثر إلى الأمام في علاقاتهم معنا"²، ويضيف أبو إياد موضحاً ماهية الإستراتيجية المعلنة في الجزائر بالقول: "إن الشرعية الدولية توفر حقاً يمكن استخدامه عندما تدعو الحاجة إليه، وهذا ما فعله المجلس الوطني في نوفمبر 1988، حيث تم اعتماد مقررات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية منذ 1947 إلى يومنا هذا"، كما أن أبو إياد اعتبر مقررات الجزائر بمثابة آلية للبرنامج المرحلي الذي أقر في العام 1974، وأن هدف

¹ تيسير خالد، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² مخادمة، نياض: منظمة التحرير الفلسطينية: في جواد الحمد (محرر) المدخل الى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص

هذه المقررات العمل على تطوير آليات ذلك البرنامج والدفع به قدماً وإعادة تنظيمه للتحرك من جديد¹.

هنا يجد الباحث أن ثمة، ترابطاً بين ما قاله صلاح خلف (أبو إياد) في هذا السياق، وبين ما أشار إليه غسان الخطيب حول التحولات الإستراتيجية في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، بقوله: "لا يمكن اعتبارها تحولات استراتيجية متعددة وإنما هي تحولاً استراتيجياً واحداً بدأ في عام 1974 من خلال الإستراتيجية المرحلية وأخذ بالتدرج وصولاً إلى إقرار استراتيجية حل الدولتين، كونه تحولاً مبني على الإستناد من السعي وراء تحقيق الحقوق التاريخية المطلقة، إلى السعي لتحقيق ما أطلق عليه أحياناً، العدالة النسبية، أو تلك الأجزاء من حقوق الشعب الفلسطيني التي يوافق عليها القانون الدولي والشرعية الدولية".

رافق التحول الإستراتيجي في السياسات والمواقف أيضاً، تحول في الأدوات؛ لأن الهدف الإستراتيجي لم يكن متعلقاً بتحرير كامل التراب الفلسطيني فقط، ولكنه أيضاً اعتمد استراتيجية حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح كأسلوب وحيد لتحقيق الهدف النهائي، فقد تم الانتقال عام 1974 من الاعتماد على الكفاح المسلح فقط، إلى اعتماد استراتيجية العمل السياسي والدبلوماسي بجانب العمل العسكري، ليصبح فيما بعد وتحديداً عام 1988، العمل السياسي بديلاً كاملاً عن الكفاح المسلح، وخياراً استراتيجياً للمنظمة².

ويتفق محمد اشتية مع هذا الطرح قائلاً: "في عام 1974 بدأ التزاوج بين التأهل للمشاركة في مؤتمر جنيف، وبين الإستمرار في نهج الكفاح المسلح، بمعنى لم يكن تبني الاستراتيجية المرحلية على حساب الكفاح المسلح، وإنما كانا يسييران بخطين متوازيين"³. إلا أنه يختلف مع الخطيب في سياق تعدد الإستراتيجيات، حيث قال: "يجب وضع الأمور في نصابها، فالمنظمة وفصائلها وعمادها حركة فتح، عبرت ثلاث استراتيجيات، وكل واحدة منها تباين في

¹ أبراش، إبراهيم: فلسطين في عالم تغير، مرجع سابق، ص 58-59. ؛ نافع، احمد: الطريق الى مدريد، مرجع سابق، ص 61.

² غسان الخطيب، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ محمد اشتية. مقابلة شخصية. مرجع سابق.

عمرها الزمني، وكان الإنتقال من استراتيجية إلى أخرى، يتم بمشروط طيب، انتقالاً تدريجياً، والإستراتيجيات الثلاث حسب اشتية¹:

1. استراتيجية الكفاح المسلح التي تبنتها فتح والمنظمات الفلسطينية منذ عام 1965 خياراً وحيداً للتحرير الكامل.

2. الإستراتيجية المرحلية (برنامج النقاط العشر) عام 1974 وهي التي شهدت تزاوجاً في الوسائل مابين الكفاح المسلح والعمل السياسي.

3. استراتيجية حل الدولتين والإعتراف بقرارات الشرعية الدولية عام 1988، وهي التي أدت إلى الإنخراط في العملية التفاوضية.

في حين، يرى غسان الخطيب أن التحول في الهدف الإستراتيجي والوسائل والتدرج فيه يعود لنوعين من الأسباب²:

النوع الأول: تقبل الجمهور

وكان هدف القيادة تهيئة الجمهور والرأي العام الفلسطيني لقبول ما لا يمكن قبوله في حينه، والتدرج في التغيير.

النوع الثاني: طبيعة القيادة الفلسطينية

إن منظمة التحرير الفلسطينية هي إئتلاف من مجموعة قوى، بما فيها حركة فتح نفسها، التي تأسست وفي داخلها إئتلاف من مراكز قوى مختلفة، وبالتالي، كان هناك تدرج من أجل المحافظة على وحدة هذا الإئتلاف.

¹ محمد اشتية، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² غسان الخطيب، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

4.2.3.4 مواقف المنظمات الفلسطينية المعارضة لإستراتيجية حل الدولتين

على صعيد المواقف الراضية لتحول سياسات واستراتيجيات منظمة التحرير المتمثلة في إقرار مشروع أو استراتيجية حل الدولتين عام 1988، عبر البرنامج السياسي للمنظمة، برزت مواقف الرفض من طرف منظمات فلسطينية تعتبر جزءاً من المنظمة كالجبهة الشعبية - القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة من ناحية، ومن جانب منظمات لم تكن ضمن إطار منظمة التحرير وأبرزها حركة حماس والجهد الاسلامي من ناحية ثانية.

1.4.2.3.4 موقف الجبهة الشعبية - القيادة العامة ومنظمة الصاعقة

أعلنت هذه المنظمات التي كانت تتخذ من دمشق مقراً لها عن رفضها المطلق لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني، واعتبرت أن كل هذه التنازلات التي قدمتها القيادة اليمينية في منظمة التحرير لن تسفر عن أية نتائج إيجابية، بل سوف تجعل الأعداء الصهاينة والأمريكان يدفعون المنظمة إلى المزيد من التنازلات؛ كإلغاء ميثاق المنظمة، والتنازل عن حق العودة، أو تقرير المصير¹.

رأت أوساط سياسية فلسطينية أن ذلك الرفض، الذي سبقه مقاطعة لأعمال مؤتمر الجزائر، لم يكن يمثل موقفاً سياسياً بقدر ما عكس إفلاساً تنظيمياً، وعدم قدرة تلك المنظمات على الإتيان بإستراتيجيات واضحة المعالم، كما أنه يرجع إلى إنسياقها وراء سياسة النظام السوري والدفع بمصالحه على حساب القضية الوطنية، ويندرج ذلك في إطار المناكفة السياسية، والخلافات الحادة بين ذلك النظام وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية².

2.4.2.3.4 موقف حركة حماس

أظهرت حركة حماس رفضاً قاطعاً لمقررات مؤتمر الجزائر، ولكن من منطلقات أخرى تختلف في جوهرها عن المواقف الأخرى، التي أطلقتها المنظمات الفلسطينية الراضية، فقد كانت

¹ س، ش (تشرين أول / نوفمبر 1991) "الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد: 223-224، ص ص 100-101. ؛ مجلة الطلائع الناطقة بإسم منظمة الصاعقة (27 كانون أول / ديسمبر 1988)، عدد: 889.

² المرجع السابق، ص ص 890-891.

حماس تعتبر فلسطين أرض وقف إسلامي، على أجيال المسلمين عدم التفريط بها أو بجزء منها وأن أي تنازل سيؤدي إلى تحويل المعركة داخل الساحة الفلسطينية بدلاً، من أن تكون ضد العدو، فضلاً عن أن ذلك سيفجر صراعاً فلسطينياً - أردنياً، إضافة إلى أنه سيحول الدولة الفلسطينية إلى جسر لتوسيع المشروع الصهيوني، إقتصادياً وثقافياً، كما أن من شأن تلك المقررات أن تؤدي إلى التخلي عن فلسطين التاريخية وباقي الشعب الفلسطيني¹.

من خلال العديد من القراءات التي قام بها الباحث حول الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني في الجزائر، يمكن القول: إن دورة المجلس الوطني تلك، تميزت بأمرين مهمين، أولهما: العمل على تصعيد النضال الفلسطيني داخل الأرض المحتلة بهدف إجلاء الإحتلال عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وثانيهما: يتعلق بتوجه سياسي جديد تمثل في إعلان الدولة الفلسطينية وخطتها السياسية، وكان ذلك بفعل الإنتفاضة وجماهيريتها وأهدافها الواضحة، الأمر الذي جعل تلك الدورة توصف بأنها تحولاً بارزاً في مسار النضال الفلسطيني.

ومن جانب آخر، يرى الباحث أن دورة الجزائر عام 1988 وما تمخضت عنه من مقررات وولادة استراتيجية حل الدولتين، تعتبر نقطة تحول مهمة، لأن تلك الدورة كانت عبارة عن أول دورة لمجلس وطني ينتقل به العمل الفلسطيني، من ديمقراطية العواطف (التوافق) إلى الديمقراطية العقلانية القائمة على تضامن المؤسسات، واستخدام الأدوات في التصويت والإقتراع، وبالتالي فإن من قاطع جلسات تلك الدورة يتحمل المسؤولية نفسها كونه جزء من منظومة العمل الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير.

أما بالنسبة لحركة حماس، التي رفضت قرارات مؤتمر الجزائر، فإنها أخطأت عندما عارضت منذ نشأتها الإنخراط في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية أو حتى ضمن إطار القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة بل وشككت في شرعيتها.

¹ الشهابي، ابراهيم (1990): من التشرد الى الدولة، (ب. ط)، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص 149.

3.3.4 العوامل التي دفعت المنظمة الى تبني استراتيجية حل الدولتين وإقرار برنامجها

السياسي عام 1988

عبرت منظمة التحرير الفلسطينية عن الإستعداد لتبني استراتيجية جديدة من خلال صيغة قرارات صادرة عن اللجنة التنفيذية للمنظمة، أو خطابات رسمية، أو عبر مقابلات إعلامية موجهة، هدفها إرسال رسائل للأطراف الدولية، بتبني المنظمة لهذه الإستراتيجية¹، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، وبشكل غير مباشر للطرف الاسرائيلي، في حين بقيت غير شفافة وغير واضحة للفلسطينيين.

مهما يكن من أمر، فثمة أسباب وعوامل دفعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى إقرار برنامجها السياسي عام 1988، وبالتالي، التحول الإستراتيجي نحو الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة، وتبني مشروع حل الدولتين، فبالإضافة إلى ما نتج عن الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وما ترتب عليه من إقتلاع قواعد إنطلاق العمل المسلح الفلسطيني، وإستشعار العزلة عربياً، فضلاً عن خروج مصر من دائرة الصراع المسلح مع إسرائيل بعد توقيع كامب ديفيد، وإدراك قيادة المنظمة بأن القضية الفلسطينية يمكن أن تتراجع بين الأولويات الإقليمية والدولية، ولا سيما أن الإنتفاضة الفلسطينية ليس بوسعها تحقيق هدف التحرير الإستراتيجي أو المرحلي، فهناك ما ظهر للباحث في سياق هذه الدراسة أنه بعد كل حرب أو أزمة، كان يتم طرح مبادرات، أو مشاريع سياسية، سعياً لإستثمارها من أجل تعزيز مسار التسوية.

وقبل الخوض في أسباب التحول الإستراتيجي، لا بد من الإشارة إلى أن هذا التحول لم يحدث اشكالاً داخلياً فلسطينياً جدياً في حينه، على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها منظمات فلسطينية، ويعود ذلك لسببين أساسيين:

السبب الأول: إن الإنتفاضة كانت قد شكلت سداً منيعاً أمام أي حالة إنقسام داخلي، كونها استحوذت على الإهتمام الطاعي للمنظمات الفلسطينية، باعتبارها الوسيلة الناجعة، لتنفيذ البرنامج

¹ الشعبي، عزمي، "منظمة التحرير الفلسطينية: البرنامج الوطني وآليات تنفيذه"، (حزيران / يونيو 2012)، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، ص 48. في المؤتمر السنوي الأول. القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي، (21-22 كانون ثاني / يناير 2012)

الوطني¹، إضافة إلى ما بينته الدراسة حول قدرتها على الإستئثار بالتأييد العربي والدولي لسمعتها الشعبية والسلمية.

السبب الثاني: عدم وجود طرف فلسطيني قوي داخل المنظمة أو خارجها يطرح إستراتيجية أخرى، أو يمسك بالإستراتيجية القديمة المستندة إلى الكفاح المسلح كوسيلة أساسية، حيث إن حماس لم تكن قد تبلورت كحركة مقاومة مسلحة آنذاك، وكذلك الجهاد الإسلامي².

ومن هذا المنطلق ستتطرق الدراسة، إلى مجموعة العوامل والأسباب الرئيسية، التي دفعت المنظمة نحو التحول الإستراتيجي عام 1988، أي بعد الإنتفاضة الفلسطينية مباشرة.

1.3.3.4 أهداف الإنتفاضة الشعبية الواضحة ودورها في حسم الخيارات

تعتبر الإنتفاضة إحدى أهم الأسباب التي ساعدت المنظمة على التحول في إستراتيجيتها؛ لأنها كانت ترفع شعارات وأهداف سياسية واضحة، تمثلت بإنهاء الإحتلال، وهذا كان متوافقاً مع مسعى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للذهاب باتجاه الحل المرحلي؛ لأن إنهاء الإحتلال يتعلق بالصفة الغربية وقطاع غزة، وليس متعلقاً بباقي فلسطين، وبالتالي فإن ذلك إحتوى على مضامين متغيرة تتعلق بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، والتي أقرها مؤتمر الجزائر بشكل فعلي، حيث يعتقد عضو حزب الشعب الفلسطيني غسان الخطيب أن تلك الإستراتيجية صاغتها وحددتها الإنتفاضة وجاءت على درجة أكبر من الوضوح من أي إستراتيجيات سبقتها، حتى أنها أكثر وضوحاً من برنامج النقاط العشر؛ لأن إستراتيجية الدولة الفلسطينية في إطار مشروع حل الدولتين حسم الأمور إلى حد كبير في سياسات منظمة التحرير تجاه الصراع مع إسرائيل³.

عمقت الإنتفاضة ثقة الفلسطينيين بأنفسهم وبقدرتهم على الصمود في مواجهة الإحتلال، وبنّت فكرها الواقعي داخل صفوف الشعب الفلسطيني، الذي استمدت قيادة منظمة التحرير

¹ تيسير خالد، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² الشعبي، عزمي: " منظمة التحرير: البرنامج الوطني وآليات تنفيذه"، مرجع سابق، ص48.

³ غسان الخطيب، مقابلة شخصية، مرجع سابق؛ ورويد ابو عمنشة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الفلسطينية منه شحنات قوية أثرت بشكل تدريجي في الفكر السياسي الفلسطيني عامة، وعند قيادة المنظمة خاصة.

وعلى هذا الأساس تجاوزت الإنتفاضة دورها النضالي في مقاومة الإحتلال الى طرح رؤى سياسية واضحة وناضجة تستند إلى ضرورة توفير الحماية السياسية للانتفاضة وانجازاتها، وإحداث تعديل جوهري على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي، كان للانتفاضة دور ضاغط باتجاه تحديد أهداف المسار السياسي بما يتضمن تحقيق دولة فلسطينية كاملة السيادة، باعتبار ذلك مدخلاً رئيسياً لاستثمار التضامن الدولي المتعاضم مع أهدافها العادلة¹.

2.3.3.4 انكفاء استراتيجية الكفاح المسلح والتغير في الأسلوب والوسائل

خضعت استراتيجية الكفاح المسلح للتدوير التدريجي في محدداتها وثوابتها تحت ضغط استعصاءات العمل العسكري، أحياناً بسبب الضغوطات العملية بعد تشتت قوى المنظمة وقواتها، وأحياناً بسبب رغبة قيادة منظمة التحرير في المشاركة ضمن الجهود الدولية الساعية وراء تسوية الصراع، لصعوبة ظروفها الذاتية التي كانت تتفاقم بشكل متواصل بعد الخروج القسري من لبنان، والتي بلغت ذروتها في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي عبر تجفيف مواردها المالية التي ساهمت فيها العديد من الدول العربية².

نجد أنّ من أرخ لموضوع النزوع نحو التسوية أساس الذهنية في التفكير الاستراتيجي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية انقسم إلى رأيين:

الأول: كان أصحاب هذا الرأي يميلون إلى إعتبار أن هذه القيادة، حملت في ذهنها منذ البداية قرار الدخول في مسار التسوية، أو الوصول إلى حلول وسط، على قاعدة "أنه لتحصل على أكثر ما يمكن، يجب البدء بالسقف الأعلى".

¹ نوفل، ممدوح (1995): قصة اتفاقية أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبعة أوسلو"، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ص 19.

² الشعيبي، عزمي: " منظمة التحرير: البرنامج الوطني، مرجع سابق، ص47.

الثاني: أن أسلوب الكفاح المسلح لم يعد ذا قدرة على التأثير في الساحة الدولية، أصحاب هذا الإتجاه والذي يتفق معه الباحث يقول "إن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عندما انخرطت في العمل العسكري وحددت الكفاح المسلح كاستراتيجية وحيدة، وتبنت التحرير الشامل هدفاً استراتيجياً، كانت مقتنعة الى حد كبير بجدوى ذلك، واعتقادها أن الكفاح المسلح يتطور ويحمل امكانية تحقيق الهدف، إلا أن أسلوب الكفاح المسلح هزم أو تراجع بحكم عوامل كثيرة¹، سبق وأن تطرقت اليها الدراسة.

عندما أُخرجت المنظمة من الدول العربية المحيطة بفلسطين واضطرت للانتقال إلى تونس، ترسخت قناعة لدى قيادة المنظمة أن أسلوب الكفاح المسلح فشل، ويتوجب البحث عن أساليب تتلائم والواقع الإستراتيجي الناشيء، لذا، فإن التحول الإستراتيجي من الحل العسكري إلى التسوية السلمية، يعود في أهم أسبابه إلى فشل حرب التحرير الشعبية، مما أدى إلى إعادة النظر فيه، بإعتماد أسلوب تكون المفاوضات جزءاً منه وذلك²:

1. الانتقال من أسلوب إلى آخر لا يحتمل الإبقاء على الأهداف نفسها، لأن ذلك يستوجب وجود انسجام بين الهدف وأسلوب تحقيقه، بمعنى إذا كان أسلوب تحقيق الهدف، هو الحرب، إذن يجب تحديد هدف التحرير الشامل، ولكن إذا كان الأسلوب لتحقيق الهدف هو دبلوماسي سياسي، يجب أن يكون منسجماً مع القانون الدولي الذي لا يعطي إمكانية لأكثر من إنهاء الاحتلال.

2. هناك علاقة قوية بين الأسلوب والإستراتيجية؛ لأنه لا يمكن تحقيق هدف التحرير الشامل عن طريق المفاوضات، كونها تعتمد القانون الدولي والدبلوماسية، التي لا تعطي أكثر مما تقبله الشرعية الدولية.

¹ غسان الخطيب، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² المرجع السابق.

3.3.3.4 التهافت العربي نحو التسوية واستعجالها

ظهر للولايات المتحدة وإسرائيل تهافت الدول العربية واستعجالها نحو التسوية، وشاهد الطرفان أنه كلما اشتدت دبلوماسية التسوية، كلما خفت حدة الإنتفاضة، وابتعدت عنها الأنظار، وهذا ما جعل المنظمة أكثر إستعداداً للتقدم السريع نحو التحول في استراتيجيتها¹، خاصة مع الإنفتاح العربي صوب إسرائيل والتطبيع معها، حيث بلغ ذروته في الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز للمملكة المغربية ولقائه بالعاهل المغربي في عام 1986، والذي اعتبر في حينه سعياً لفك عزلة إسرائيل، وتشديد الخناق على المنظمة².

فسرت بعض الأنظمة العربية مفهوم استقلال القرار الفلسطيني، بما يخدم مصالحها و يحررها من إلزامها القومي، وهكذا جاء تحركها نحو التسوية السلمية من هذا المنطلق، الذي يرى أن القضية هي قضية فلسطينية خالصة، في محاولة إلى نقل الصراع العربي الاسرائيلي من صراع وجود حول مبدأ التسوية السلمية، إلى صراع حدود على شكل التسوية السياسية³.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال هذا التهافت على التسوية من أجل افقاد المرجعية الدولية قيمتها، واستبدالها بمرجعية التفاوض، والعمل مع الدول العربية على عقد مؤتمر يحضره أطراف الصراع ولا يحمل طابعاً دولياً بمعزل عن أي دور واضح للمنظمة مع حضور باهت كطرف غير مساوٍ لبقية الأطراف⁴.

ويرى الباحث أنه على الرغم من فتح الولايات المتحدة حواراً مع المنظمة عام 1989، غير أن ذلك الحوار كان الهدف منه الحفاظ على مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى، ولخدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بالدرجة الثانية، فالمنظمة لم تكن بالنسبة للولايات

¹ أبراش، ابراهيم، فلسطين في عالم تغير، مرجع سابق، ص 65.

² خلف، صلاح (1986)، "مقابلة مع صلاح خلف" مجلة شؤون فلسطينية، العدد 164-165، بيروت، ص 10-11

³ عبد الرحمن، يوسف، (2011) "قراءة متأنية في فكر صلاح خلف، عن"مقابلة مع صلاح خلف" جريدة الأنباء الكويتية،

<http://www.alanba.com.kw/weekly/arabic-international>

⁴ أبراش، ابراهيم: فلسطين في عالم تغير، مرجع سابق، ص 65.

المتحدة الأمريكية إلا محاوراً، يمكن من خلاله جر الموقف الفلسطيني للإقتراب من الموقف الإسرائيلي.

4.3.3.4 ضعف تحالفات المنظمة الإستراتيجية

لم تعقد منظمة التحرير الفلسطينية تحالفات استراتيجية فعلية سواء مع جهات إقليمية أو أخرى دولية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنّ الدول العربية نفسها لم تعقد تحالفات من هذا النوع؛ فالإتحاد السوفييتي مثلاً، وهو الذي كان الأقرب لكثير من الأنظمة العربية عقد تحالفاته الإستراتيجية مع دول المنظومة الاشتراكية (دول حلف وارسو) التي عبرت عن تحالف فيما بينها، بينما عزز الإتحاد السوفييتي علاقاته مع الدول العربية كالعراق وسوريا والجزائر باتفاقيات تعاون مشترك اعتبرت مؤشراً على علاقات مميزة لا ترتقي إلى مستوى التحالف الإستراتيجي.

خضعت العلاقة بين المنظمة والدول العربية، إلى تحولات وتأثيرات ومتغيرات إقليمية ودولية؛ حيث تغيرت مكانة القضية الفلسطينية في أكثر من مرحلة من مراحلها؛ فبعد أن كانت قضية محورية لا يجرؤ أحد موازاتها مع أي قضية أخرى، ورفعها بوصفها قضية مركزية للأممين العربية والإسلامية وأحرار العالم، تحولت مكانتها، وأصبحت واحدة من القضايا، وليست جذر القضايا ولا يجري التعامل معها على هذا الأساس، بل أخذ تصنيفها بالإنحدار كمؤشر على الوضع في الشرق الأوسط، وبهذا المعنى، أضحي هناك استحالة مجرد التفكير عند الفلسطينيين لانتظار الجيوش العربية لتحرير فلسطين، أو المساهمة في تحريرها¹.

أدت تلك التأثيرات والتحويلات والمتغيرات - من حروب خاضتها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام 1978 و1982 وغيرها من المتغيرات الإقليمية والدولية - إلى إضعاف المنظمة، التي وجدت نفسها في عزلة، دفعته إلى الإعتماد على نوايا الولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية المتحالفة معها، مما ولّد بدوره مزيداً من الضعف، كان له الأثر

¹ نبيل عمرو، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

الواضح في إختلال موازين القوى¹. لذلك، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتعزل عن واقعها الإقليمي، بل أثرت فيه، وتأثرت في عوامله المتلاحقة منذ نشأتها، لتجد نفسها في خضم تلك المؤثرات التي اتجهت بها بالتحول من استراتيجية إلى أخرى².

مما سبق، نستطيع القول: أن منظمة التحرير الفلسطينية امتلكت داعمين للقضية الفلسطينية على المستوى العربي والإسلامي، والدولي؛ حيث برزت مصر بوصفها داعماً أساسياً لها، في حين توطدت العلاقات مع الإتحاد السوفييتي الذي اعترف بالمنظمة وحقوق الشعب الفلسطيني مع دعم تكتيكي ولوجستي أحياناً، دون أن يرقى ذلك إلى مستوى التحالف الإستراتيجي الفعلي.

5.3.3.4 تأثير شخصية ياسر عرفات على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية

عكست شخصية ياسر عرفات ملامح من الأنظمة الأبوية والحركات السياسية في العالم العربي، ولكن كان لوجود عرفات في مسرح السياسة الفلسطينية لما يزيد عن جيلين، الكثير من الفضل في إعادة شعب بدا أنه اختفى مؤقتاً عن ساحة الشرق الأوسط بعد عام 1948، إلى مسرح الأحداث إضافة للكثير من الإنجازات، التي يعزى له القدر الكبير من الأثر في تحقيقها، حيث طغت الصفات القيادية التي تميز بها عرفات على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية واستراتيجياتها، خاصة الرغبة الجامحة في أن يكون المؤسس للدولة الفلسطينية وإصراره على ترك بصماته الواضحة في القرارات وهياكل المنظمة وتشكيلاتها³.

فرض عرفات بشخصيته، وكاريزميته، التي يمتلكها، ثقة المعجبين والمحيطين به، وأطلقوا عليه لقب "القائد الرمز"، نوعاً من التقاليد داخل منظمة التحرير الفلسطينية وداخل حركة فتح، وكان يُظهر الغضب وإتهام الآخرين بمحاولات التمرد عليه، إذا شعر بأن قرارات اتخذت

¹ الأخرس، سامي: "تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من عام 1982-1996"، مرجع سابق، ص 76-77.

² أبو النحل، اسامة وآخرون: مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 405.

³ الخالدي، رشيد: القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة، مرجع سابق، ص 184.

دون علمه، غير أنه بالرغم من هذه النزعة الفردية القوية لديه، تساهل الكثيرون من قيادات حركة فتح وأعضاء اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية معها، بداعي الإحترام الشخصي أحياناً، والحرص على استمرار الوحدة الوطنية أحياناً أخرى.

وبذلك، استفاد عرفات من ذلك في تكريس مفهومه للقيادة، وامتد أثر ذلك في سياسات المنظمة كثيراً من الأحيان، ومدى توافق تلك القرارات والسياسات مع رؤيته الشخصية للحل، والعمل على تطبيق الإستراتيجية الأقرب إلى قناعاته، حيث وصف عرفات بميله نحو السيطرة وترسيخ دوره كقوة دافعة للنظام السياسي الفلسطيني، من أجل إنشاء دولة يقودها على هذا الأساس¹. وفي ذلك، يقول يزيد صايغ: " قد يكون الطموح إلى بناء الدولة الوطنية القطرية فكرة حديثة بمقاييس تاريخية، لكن مع أن الحركات الوطنية تعطي أعضائها شعوراً بهويتهم، فهي لا تدمهم بأدوات رشيدة للتحرك"، وبالتالي أراد ياسر عرفات كيان مركزي قوي وموحد يسيطر عليه وينظم سياساته، خاصة بعد الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبت عبر سنين الثورة من قبل عدد من المنظمات الفلسطينية التي ورطت قيادة المنظمة في نزاعات دامية وتدخل في سياسات الدول المضيفة².

6.3.3.4 الواقعية السياسية فرضت نفسها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية واستراتيجياتها

لا بد من الإشارة هنا، إلى مفهوم الواقعية السياسية، التي تعني " البحث عن حلول سياسية أو تسويات بالإعتماد على قوة الحق والعلاقات الدولية، وتوازن المصالح، كبدائل وخيارات للتوازن مع القوة المادية التي يمتلكها الخصم، وكذلك التدرج في الأهداف وإعلان النوايا بما يتناسب طردياً، مع ما تم انتزاعه من حقوق"³.

¹ الحسن، بلال: قراءات في المشهد الفلسطيني، مرجع سابق، ص 16-17.

² صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 955.

³ الصمادي، حمزة تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية (1964-2006)، مرجع سابق، ص 187.

إن لجوء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى مبدأ الواقعية السياسية وما ترتب عليها من إعتداد المفاوضات كخيار لتسوية الصراع مع إسرائيل لا يعد خروجاً عن المألوف، خاصة وأن المنظمة طرحت هذا المبدأ باعتباره أكثر قبولاً للأطراف المعنية في الصراع، إضافةً إلى كونه قابل للتتحقق بحسب ميزان القوى القائم بين أطراف الصراع، ولأن هذا الميزان مختل في أصل وجوده بفعل الهيمنة الغربية في العالم، فإن منظمة التحرير الفلسطينية اصطدمت بهذه القوى، التي كان لها الدور البارز في إنشاء إسرائيل وزرعها في فلسطين¹، وبالتالي انطوت الواقعية السياسية على البحث عن حلول، كان منها، عدم الممانعة في الانخراط بأي تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

لقد ترك تردّي الوضع العربي وضعفه وترهله أثراً بالغاً في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية واستراتيجياتها، خاصة بعد أن أسقطت الأغلبية الساحقة من الدول العربية، ولا سيما مصر خيار العمل العسكري ضد إسرائيل، وبذلت جهوداً مضنية لترسيخ قناعة استهدفت الثقافة السياسية العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، بأن السبيل لإستعادة الحقوق الوطنية لا يتم إلا من خلال الوسائل الدبلوماسية، وتبني الخيار القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام، والتفاوض مع إسرائيل، وكسب ود حليفها الولايات المتحدة الأمريكية².

في ظل ذلك، وجدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن السياسة العربية، باتت تتحول بإتجاه القبول بوجود إسرائيل، ورأت أنها لا تستطيع السباحة ضد التيار السائد في المنطقة، والواقع الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

7.3.3.4 بروز حماس كقوة استراتيجية منافسة لمنظمة التحرير الفلسطينية

وجدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نفسها بين شقي رحى، فمن جهة برزت حماس بوصفها قوة اسلامية مسلحة تنتهج استراتيجية مغايرة تماماً عن استراتيجية المنظمة، وازداد

¹ ابو زهرة، عيسى (أيلول/سبتمبر 2003) "تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987-1993"، مجلة رؤية، العدد 23، (ت).

⁽¹⁾ 2017/9/28، <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/23/page6.html>.

² المرجع السابق.

نفوذها في الشارع الفلسطيني يوماً بعد آخر، ومن جهة ثانية إنتفاضة شعبية تقودها ميدانياً القيادة الوطنية الموحدة، التي أعلنت صراحة عن ولائها ومرجعيتها لمنظمة التحرير، تتفق معها في الأهداف والفكر، غير أنهما تختلفان في الرؤى وكيفية الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف¹.

وكان داعي القلق لدى قيادة المنظمة من أن تتمكن حركة حماس من السيطرة على الإنتفاضة، ومن ثم، تصبح هي القيادة الواقعية للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، مما ولد شعوراً متزايداً لدى منظمة التحرير الفلسطينية بأن الوقت ليس في صالحها، وأن الحل طويل الأمد للقضية الفلسطينية يكمن في تسريع الخطى نحو الوصول إلى عملية تفاوضية تقود لحل الصراع²؛ فقد كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تعد العدة سياسياً لإستثمار الإنتفاضة، واتخاذ خطوات دراماتيكية تتناسب وقدرتها على الفعل مع هذه الإنتفاضة وسقفها الممكن، في الوقت الذي بادرت حركة حماس فيه إلى تبني شعارات سياسية أعادت الأذهان بإتجاه فكرة المشروع الوطني، واستراتيجيات منظمة التحرير في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حول المقاومة والتحرير³.

هنا، لا بدّ من العودة إلى ما ذهبت الدراسة بصدده سابقاً، حول توجهات المنظمة لتسوية الصراع بإدارة هذا الصراع، وليس حله، نظراً للضعف الذي كانت تعانيه بعد الخروج من لبنان 1982، وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات طالتها لغاية العام 1986، غير أن تلك المعادلة تغيرت عامي 1987 و1988، وبدأت الظروف تتضج أكثر، وأصبحت مواتية بإتجاه فكرة حل الصراع على أساس مشروع أو استراتيجية الدولتين.

4.3.4 تحويل الصراع وإعادة تعريفه عبر الثقافة السياسية وتغييرها بشكل هادف

منذ البداية كان لدى قيادة المنظمة رغبة في حل الصراع، ولكن لم تكن الظروف قد نضجت حتى عامي 1987 و1988، حين أخذت فكرة الحل بالنضوج التدريجي، وصولاً إلى

¹ هيك، محمد حسنين (2001): المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل: اسرائيل سلام الأوهام - ما قبلها وما بعدها(3)، ط7، القاهرة: دار الشروق، ص 198.

² المرجع السابق، ص 424.

³ حوراني، فيصل (تشرين أول 2000): "الأرض المحتلة الإنتفاضة والتسوية السياسية"، مجلة رؤية، العدد3، تاريخ

الإقتباس 2017/10/1. <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/3/page2.html>

التسوية على أساس حل الصراع، الذي كان معناه إنهاء الصراع كلياً. ولكن هناك كثيراً من الآراء الفكرية والفلسفية، تقول: إنه لا يوجد صراعات تحل، وإنما تخمد، ولكن بالنسبة للفلسطينيين كانت الفكرة سابقاً هي الحل عن طريق التحرير الكامل، ليصبح بعدها الحل عن طريق التسوية، أي الوصول إلى حل وسط بين الأطراف¹.

كما أن حل الصراع يمكن أن يكون عن طريق تحقيق أحد الأطراف لأهدافه، أي إنهاء وجود أحد أطراف الصراع كلياً، وفي الحالة الفلسطينية كان الحل المتبنى في البداية هو حل صفري؛ بمعنى إنه صراع وجود لا صراع حدود، وبالتالي، فإن وجود دولة اسمها "إسرائيل" كان مرفوضاً بالمطلق، ويستوجب ذلك تحرير فلسطين، والقضاء على دولة إسرائيل التي انشأت مكان فلسطين التاريخية.

في وقت لاحق، أصبح هناك تبني لفكرة تسوية الصراع عن طريق حل وسط؛ يعني قبول وجود الطرف الآخر المتمثل بوجود إسرائيل، وبذلك أصبح التحول في الصراع من حل صفري إلى حل غير صفري، والإختلاف هنا يقع على تعريف الصراع من صراع صفري لا يقبل التعايش، إلى صراع غير صفري يقبل بوجود طرف الصراع الآخر.

إن عملية تعريف الصراع لم تكن عملية بسيطة، ولم تتم بين ليلة وضحاها، وهنا تشير الدراسة إلى الأغاني الفلسطينية كمثال جلي على تحول الصراع، فالأغاني الفلسطينية أو ما كان يعرف بأناشيد الثورة منتصف ستينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي، عبرت عن الرسائل والأهداف التي ميزت تلك المرحلة كمكون أساسي من وسائل النضال الفلسطيني والتواصل الإستراتيجي الهادف إلى الترويج للقضية الفلسطينية وهوية شعبها وإستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية².

على سبيل المثال، الأغنية التي تقول: "الحل إحنا بنرفضه"، أو الأغنية "لا للحل السلمي لا"، أو أغنية "لا صلح لا تفاوض لا إستسلام" وغيرها من الأغاني التي تحولت في مرحلة

¹ أحمد جميل عزم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² المرجع سابق.

لاحقة، خاصة منذ أواخر السبعينيات حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي لتعبر عن رسائل مختلفة في مضمونها وعن ما روجت له سابقاً، مثل الأغنية القائلة: " الحل إن جاء غير عن طريقنا إحنا بنرفضه".

يقول أحمد جميل عزم: " إن تلك الأغنيات واكبت التحول في الصراع وشكلت عنواناً لمرحلة أخرى تقبل الحل، ولكن شرط أن يأتي عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يكون تدريجياً"، وبذلك استخدمت المنظمة استراتيجية الانتقال من التكثير الإستراتيجي إلى التواصل الإستراتيجي، بدءاً من الحل عن طريق الكفاح المسلح كما طرحه ميثاق المنظمة وأدبيات حركة فتح ومنظمات العمل الفدائي وصولاً إلى طريق التسوية والدخول في المفاوضات¹.

عملية تعريف الصراع وإعادة تعريفه تشمل ثلاثة جوانب

1. إعادة تعريف أطراف الصراع

أولاً: إختلاف أطراف الصراع: حيث من الممكن أن تكون تلك الأطراف كمية أو نوعية.

النوعية: ففي الحالة الفلسطينية وما يتعلق بالمنظمة على وجه الخصوص، نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تعيد تعريف نفسها وطرح السؤال التالي " هل هي حركة تحرر وطني أم حركة حقوق مدنية؟ مثلاً، أو غير ذلك؟ وبهذا المعنى، الطرف نفسه يمكن أن يغير أهدافه ويعيد تعريف نفسه.

الكمية: حيث يبرز التساؤل حول القضية نفسها " هل هي قضية عربية - إسرائيلية أم هي قضية فلسطينية - إسرائيلية؟، وهذا يشير إلى التغير في عدد الأطراف².

ثانياً: التغير في هوية الأطراف، إن كان إسلامياً أو وطنياً أو قومياً أو غير ذلك، كل ذلك يتعلق بالطرف نفسه وهذا خضع لإعادة تعريف طويل منذ الميثاق القومي، مروراً بالميثاق الوطني

¹ احمد جميل عزم، مقابلة شخصية، مرجع السابق.

² حماد، مجدي وآخرون، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي - الصهيوني، مرجع سابق، ص ص 30-31.

الفلسطيني والوصول إلى إتفاقية أوسلو، التي عملت على إعادة تعريف الصراع بأنها لا تعبر عن الكل الفلسطيني، لأن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت لا تطالب بأي حقوق لفلسطيني عام 1948.

2. إعادة تعريف قضية الصراع

حيث اختلفت من قضية تحرير وطن كامل إلى قضية دولة؛ أي قبول الحل على أساس دولتين لشعبين، ومن ثمّ إلى قضية حقوق ومطالب.

3. إعادة تعريف نوع الصراع

حيث يركز على ما تمّ ذكره في سياق هذه الدراسة، من قضية صراع صفري لا يحتمل الحلول الوسط، بمعنى أن تكون أو لا تكون، إلى صراع ممكن أن يكون فيه تقبل لوجود الآخر¹.

يرى الباحث أن الجوانب الثلاثة من الصراع، تم تعريفها على مدى مرحلة زمنية طويلة استمرت منذ عام 1969 لغاية وقتنا الحالي، حيث أسهمت فيها الكثير من العوامل التي حصلت ومازالت تحصل، سواءً أكانت داخلية ذاتية، أم خارجية موضوعية.

يقودنا ذلك إلى الحديث عن أن جزءاً من تعريف الصراع العربي الإسرائيلي وإعادة تعريفه، مرتبط بتعريف أدوات الصراع، فالمنظمة ركزت في البداية على الكفاح المسلح كأداة منفردة، لتأخذ بعدها منحى آخر باتجاه استخدام الأدوات والوسائل كافة، التي كانت في حالة تطور مستمر لتواكب التحولات في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية والتغير في فكرها السياسي، فمثلاً هناك جملة لهاني الحسن ظهرت بداية ثمانينيات القرن الماضي يقول فيها: "البندقية تزرع والسياسة تحصد ومجرم من لا يزرع ولا يحصد".

¹ أحمد جميل عزم، مقابلة شخصية - مرجع سابق؛ ومحمد اشتية، مقابلة شخصية، مرجع سابق..

أخذت تلك الجملة تنتشر بشكل كبير وتتردد في الشارع الفلسطيني، كجزء من التحول باستخدام الأدوات، ولتهئية الرأي العام الفلسطيني لتقبل الإنخراط في العملية السياسية المتمثلة في المفاوضات¹.

1.4.3.4 أدوات الصراع

رغم النزوع الواضح منذ بداية الثورة الفلسطينية نحو القطرية، إلا أن الميثاق الوطني بالمقابل حافظ على علاقة الشعب الفلسطيني مع أمته العربية، وعزز وشدد على انتمائه إليها، من منطلق أن فلسطين جزء من الوطن العربي، ولكنها وطن الشعب الفلسطيني الذي يؤمن بقيم العدل، والحرية، والسيادة، وتقرير المصير، والكرامة الإنسانية، وحق الشعوب في ممارستها². لذا، لم يرغب عن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وقواها، أهمية أن تتكامل أهدافها مع تلك القيم، فاستخدمت الأدوات والإستراتيجيات كافة، التي من شأنها العمل على تعبئة الشعوب العربية، والحررة في العالم بشكل عام، والشعب الفلسطيني على وجه الخصوص، لإستعادة أراضيهم وحقوقه الوطنية، بغية الوصول إلى إزالة الكيان الصهيوني وإقامة دولة فلسطين³.

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية التوفيق بين استراتيجية الكفاح المسلح والعنف الثوري، والاستراتيجيات الأخرى الداعمة لها، التي أتخذت شكل القوة الناعمة بالمفهوم الحديث، عبر استخدام استراتيجية الدبلوماسية الشعبية إلى جانب الدبلوماسية التقليدية، بهدف تدعيم الرواية الفلسطينية والترويج للهوية الوطنية من خلال تطوير الصورة وإحياء التراث الشعبي النابع من ثقافة الإنتماء، والإرث التاريخي لفلسطين.

كانت الأهداف والمبادئ التي وضعتها منظمة التحرير لنفسها، لا تتفصل بحال من الأحوال عن القيم الوطنية العليا للشعب الفلسطيني وعمقه العربي، وتوافق ذلك مع حالة من

¹ احمد جميل عزم، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (1999) "منظمة التحرير الفلسطينية: الميثاق الوطني الفلسطيني، (ت. أ) 2017/9/30. http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_4.html

³ انظر الميثاق الوطني الفلسطيني.

الإنسجام بين استراتيجية الكفاح المسلح وما رافقه من أهداف استراتيجية، واستراتيجيات وادوات القوة الناعمة والترويج للهوية، مما جعل التحول الإستراتيجي في كل مرحلة يرافقه تحول في تلك الإستراتيجيات والأدوات الداعمة أو المصاحبة له¹. لذلك، كان لا بد من العمل على تحسين وتطوير الصورة الفلسطينية في كل دول العالم، وخصوصاً دول المحيط العربي، من هذا المنطلق، عملت منظمة التحرير الفلسطينية على ترويج فلسطين قضيةً وشعباً وتاريخاً.

1.1.4.3.4 القوة الناعمة Soft Power

القوة الناعمة مصطلح حديث عملياً، ولكن استخدمته الدراسة في إطار عملية إسقاط على الأدوات، والإستراتيجيات التي انتهجتها المنظمة كمقاربة تاريخية، استطاعت من خلالها التأثير على الآخر بمعزل عن القوة المادية أو الصلبة في بعض الأحيان أو داعمة ومصاحبة لها في أحيان أخرى، ويمكن لنا تقديم مفهوم القوة الناعمة، من خلال تمكناك: "من جعل الآخرين يعجبون بمثلك ويريدون ما تريد، فإنك لن تضطر إلى الإنفاق كثيراً على العصي والجزرات (أي عوامل الإرغام والإغراء) لتحريكهم في إتجاهك"²، ولعل هذا المصطلح برز في الولايات المتحدة الأمريكية التي لها باع طويل في استخدامه كسياسة وفكر؛ خدمة لمصالحها التوسعية، وبسط نفوذها السياسي، والإقتصادي بدون كلفة مادية.

يكمن الهدف من عملية اسقاط مصطلح القوة الناعمة على أدوات منظمة التحرير الفلسطينية، التي دعمت استراتيجية الكفاح المسلح، كونها اليوم أصبحت الأداة الرئيسية، التي تنتهجها المنظمة، حيث اعتمدت القوة الناعمة في حينه على ركيزتين أساسيتين:

2.1.4.3.4 الدبلوماسية العامة (الشعبية)

يقدم الأكاديمي سمير عوض مفهوماً للدبلوماسية العامة أو الشعبية، بقوله: " هي العلاقة بين حكومة بلد ما وحكومة شعب آخر، التي من خلالها يمكن التعرف على شرائح وقوى الشعب

¹ انظر الميثاق الوطني الفلسطيني.

² ناي، جوزيف (2007): القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد البجيرمي وعبد العزيز الثنيان، ط1، السعودية: العبيكان للنشر، ص 12.

المؤثرة والاحتكاك فيها". وقد تطور هذا المفهوم، إلى مفهوم جديد للدبلوماسية العامة، أو الشعبية، ليصبح " علاقة بين حكومة شعب وبلد وحكومة شعب وبلد آخر، بغية التعرف على شرائح الشعب المؤثرة والاحتكاك فيها لترويج ودعم قضايا الشعوب"¹.

كان للشعارات التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينية أكبر أثر في نجاح الدبلوماسية العامة على الساحة العربية خاصة والدولية بعامة، التي نبعت من قيم الشعب الفلسطيني، وعدالة قضيته، ومشروعية نضاله ضد احتلال توسعي إحتلالي استيطاني، في سبيل إعادة الحقوق الوطنية².

ويرى الباحث، أنَّ منظمة التحرير الفلسطينية ركزت من خلال الدبلوماسية العامة على استقطاب الشعوب، وأحزابها، وأطرها السياسية، للحصول على دعمها وتأييدها للحقوق الفلسطينية، وأصبحت هذه السياسة، أو الأداة، تستخدم كمؤشر قياس للأهداف التي وضعتها المنظمة في قدرتها على التواصل الإستراتيجي وإيصال رسائلها العليا المتمثلة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والرسائل الوسطى المتعلقة بإنهاء الإحتلال، والصغرى التي جسدت استراتيجيتها المراحل منذ عام 1974 بإقامة سلطة وطنية مستقلة وصولاً إلى دولة فلسطينية على حدود حزيران عام 1967. ويمكن لنا إبراز ملامح الدبلوماسية العامة أو الشعبية، في النقاط الآتية:

1. الدبلوماسية مع الصين، والإتحاد السوفييتي، والمنظومة الاشتراكية: أقامت منظمة التحرير الفلسطينية شبكة علاقات مميزة مع الحزب الشيوعي، الذي كان يحكم تلك البلدان وحققت عبر هذه العلاقات دعماً سياسياً وعسكرياً وعلمياً وثقافياً، حيث أسهمت هذه الدول خاصة الإتحاد السوفييتي سابقاً ومعظم الدول الاشتراكية السابقة في تقديم المنح الدراسية المجانية للطلاب الفلسطينيين ورعايتهم³. إضافة إلى ذلك، قدمت الصين العون لمنظمة التحرير في

¹ عوض، سمير (2016) "الدبلوماسية العامة في فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 264.

² الرملاوي، نبيل (2014): الدبلوماسية الفلسطينية" ودبلوماسية الحرب الاسرائيلية أمام القنون الدولي" ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ص ص 75-76.

³ صلاحات، أنس (2015) "دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين (2005-2013)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح، ص58.

تدريب بعض المقاتلين المحسوبين عليها، فضلاً عن التأييد الذي أبدته هذه الدول لمعظم سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، ومساندتها للقرارات الأممية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة لصالح الشعب الفلسطيني، وكان للجانب الثقافي نصيب من هذه العلاقات بتوقيع خطة عمل للتعاون في هذا المجال بين المنظمة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية أوائل آذار عام 1986¹.

2. الدبلوماسية مع إفريقيا: رفعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية شعارات ضد العنصرية، التي كان لها أثر إيجابي في تلقي الدعم الكامل من القارة السوداء، التي وجدت في المنظمة شريكاً في النضال².

الدبلوماسية مع أوروبا: تطور الموقف الأوروبي الى حد ما، لصالح المنظمة مع نهاية عام 1987، وذلك بعد الاجتماع الذي عقده فاروق القدومي في تونس مديري مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في أوروبا، بهدف تركيز التحركات الدبلوماسية الشعبية هناك، حيث كانت بعض الدول الأوروبية قد عبرت عن مواقف لافئة تجاه القضية الفلسطينية في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، أبرزها السويد، والبرتغال، واليونان، وإيطاليا، التي كان لها علاقات طيبة مع منظمة التحرير من خلال مسؤولي أحزاب ومجتمع مدني وغيره، حيث ظهر جوليو اندريوتي على غلاف ابرز المجلات الإيطالية بالكوفية الفلسطينية تعبيراً عن تأييده المطلق، والقاطع لحقوق الشعب الفلسطيني³.

يرى الباحث أن الدبلوماسية العامة، التي مارستها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية استطاعت أن تحشد المؤيدين، والمناصرين للقضية الفلسطينية من كل أنحاء العالم، وحققَت المنظمة تواصلاً استراتيجياً مهماً من خلال وسائل الإعلام في تلك الدول وتنظيم حملات الدعم للشعب الفلسطيني وقضيته، وذلك من خلال توظيف وجود الطلبة، وغيرهم من الفلسطينيين المقيمين في أوروبا، وغيرها من دول العالم.

¹ ابو عفيفة، طلال: الدبلوماسية الفلسطينية والاستراتيجية السياسية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص 256-257.

² المرجع السابق، ص 253.

³ صلاحات، انس: دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، مرجع سابق، ص ص 83-84.

3.1.4.3.4 الترويج للهوية الوطنية

استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية، إختراق جدار الحصار الفكري والتراثي الذي فرضه الإحتلال على الثقافة الفلسطينية، ومحاولاته الحثيثة لطمس الهوية الوطنية والعربية، فكانت الثقافة الفلسطينية شكلاً من أشكال مقاومة المحتل والترويج لهوية الشعب العربي الفلسطيني للتأكيد على تراثه وعمق جذوره وإرثه التاريخي على مر العصور، فأعادت المنظمة إحياء فرق الدبكة، والزجل الشعبي، والاغنية الوطنية الملتزمة، والأناشيد الثورية، التي واكبت الثورة بعنفوانها، وإنتصاراتها، وانكساراتها¹.

أرسلت المنظمة من خلال هذه الأداة رسالة واضحة تؤكد دور الثقافة في الحفاظ على الهوية الوطنية، وإبرازها كوسيلة أساسية للتمسك بحق العودة والدفاع عن الوطن والمقدسات، واستطاع الفلسطيني، أن يوصل روايته إلى العالم بأنه شعب له أساس راسخ، وأنه يريد الحياة، ويستحق أن يمارس دوره فيها بإحياء تراثه وفلكلوره، وكان يتم الترويج لذلك من المثقفين الذين بقيت فلسطين حاضرة في وجدانهم، من فنانيين، وتشكيليين، ومسرحيين، وأدباء، وكتاب، وشعراء، وأثبت المثقف الفلسطيني أنه جزء لا يتجزأ من كينونة الفكر العربي، وله من المساهمات الفكرية والثقافية، التي يتميز فيها عمّن سواه².

يرى الباحث أن منظمة التحرير الفلسطينية نقلت الثورة من التفكير الإستراتيجي إلى التواصل الإستراتيجي عبر الترويج للهوية الوطنية، واستطاعت من خلال هذه الأداة تعبئة الجماهير، وتهيئتهم لاستحقاقات القضية الفلسطينية في كل مرحلة من مراحلها وضرورتها الثورية والسياسية.

4.4 الخاتمة

شكل الكفاح المسلح ضرورة استراتيجية وطنية أساسية نبعت من ضرورات الحرب والمقاومة ضد الإحتلال الصهيوني في فترة تاريخية مهمة، وكانت مكوناً أساسياً من مكونات

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، " فرق الفن الشعبي الفلسطيني، قسم الثقافة، <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=8723>

² توثيق عبد الهادي، فادي، " لفلسطيني نغني - أغاني الثورة والعاشقين والتراث 1977-2016" نسخة الكترونية، <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1199866>

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي، لا يمكن الحكم على هذه الإستراتيجية بالفشل الكامل، لا سيما أنه كان لها الدور المحوري في دفع السياسة الفلسطينية نحو الشرعية والتمتع باستقلالية القرار الفلسطيني، وإبرازها طرفاً أساسياً في السياسة الإقليمية، أفسحت المجال لبناء قوة تنظيمية وكيانية فرضت من خلالها منظمة التحرير الفلسطينية نفسها كقوة مركزية في الفعل الثوري والشعبي.

من هنا، نستطيع القول إن استراتيجية الكفاح المسلح أدت الغرض في مرحلة مهمة من مراحل الصراع، وحقت بعضاً من أهدافها التكتيكية، في الوقت، الذي فشلت فيه من تحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل بالتحرير، نتيجة التحديات الكبيرة، التي ظهرت أمام المنظمة، ومنها التغيرات التي حدثت على مستوى العالم، وجعلت المنظمة دينامية أكثر لإحداث تحولات جوهرية في استراتيجياتها وأهدافها، والعمل على صياغة إستراتيجيات تتناسب مع المراحل الحرجة، التي مرت بها، واختيار البدائل، التي من شأنها الحفاظ على بقائها.

كان التحول الإستراتيجي عام 1988، هو الأبرز في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، وشكل نقلة نوعية لسياسات المنظمة واستراتيجياتها وأهدافها، حيث تبنت برنامجاً سياسياً توافقياً واضح المعالم في أهدافه وإستراتيجياته لأول مرة بالشكل الذي خرج فيه، ميزه عن التحول الإستراتيجي عام 1974.

جاء التحول الإستراتيجي عام 1974 مرحلياً ومحدوداً، ذلك بسبب قصر الفترة الزمنية لإحتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، واستناده إلى سياسات غير واضحة، وأهداف تكتيكية وليست استراتيجية، حيث سعت، من خلالها، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى أمرين:

الأمر الأول: الحفاظ على مكانتها وشرعيتها خاصة بعد التغيرات التي أخذت تتشكل في المنطقة.

الأمر الثاني: نيل قبول واهتمام المجتمع الدولي والإفتتاح على استراتيجية دبلوماسية وسياسية.

وذلك بهدف تهيئة الأجواء الدولية، وتوفير المناخ الملائم لإحداث اختراقات سياسية تفتح الباب أمام علاقات تدعم وجود المنظمة وشرعيتها، وعلى الرغم من تحقيق المنظمة نجاحات

مهمة من خلال الإستراتيجية الدبلوماسية، ولا سيما على مستوى القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية التي أسست لمراحل أخرى متقدمة، إلا أن منظمة التحرير فشلت عموماً في جذب الإهتمام الدولي الواسع نحو التحول الإستراتيجي المرحلي.

في عام 1988 نضجت فكرة حل الصراع لدى قيادة منظمة التحرير، إضافة إلى ضرورة الإنفتاح السياسي على أطراف الصراع كافة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فتقدمت المنظمة بما أطلق عليه تسمية "مشروع السلام الفلسطيني"، نتيجة لعوامل عدة أبرزها الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية عام 1987، وإعلان الأردن فك الارتباط عن الضفة الغربية في آب / أغسطس 1988، الأمر الذي أدى إلى تحول استراتيجي استند إلى الشرعية الدولية والإعتراف بقراراتها كافة، وهذا ما لم يحصل عام 1974.

كما أن المنظمة حددت أهدافها بشكل واضح بلورت من خلالها فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، في إطار استراتيجية حل الدولتين.

لم يكن قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقرارات الشرعية الدولية بوصفها مرجعية لحل الصراع، وإقرارها برنامجاً سياسياً مغايراً تماماً لما انتهجته سابقاً، يعني إزالة كل الحواجز التي تحول ما بين الفلسطينيين وتحقيق هدفهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، فقد وجدت قيادة المنظمة نفسها أمام معركة تخوضها أكثر شراسة من المعارك العسكرية التي خاضتها، بغية تحديد الشرعية الدولية، وأي من قراراتها يعتمد دون بقية القرارات.

لذا، كان ذلك التحول لا يخلو من المخاطرة، حيث كانت الإنتفاضة تشكل دافعاً قوياً يمكن إستثماره بشكل أفضل من خلال عقد مؤتمر دولي طمحت المنظمة إلى الوصول إليه، بهدف حل الصراع، خاصة بعد أن أحدثت الانتفاضة تحولات مهمة للقضية الفلسطينية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وأعادت للمنظمة مكانتها، التي تزعزعت بفعل التأثيرات، والمتغيرات الداخلية، والخارجية.

الفصل الخامس

استراتيجية التفاوض وإعادة تدويل الصراع

الفصل الخامس

استراتيجية التفاوض وإعادة تدويل الصراع

1.5 المفاوضات الخيار الاستراتيجي لحل الصراع

شكلت الإنتفاضة الفلسطينية نقطة ارتكاز رئيسية تم اعتمادها لاستنهاض العمل الوطني والشعبي الفلسطيني والعربي، وتحصيل الحقوق الفلسطينية، والاستفادة من حركة التحولات الدولية والعمل على توظيفها لصالح الأهداف الوطنية، غير أن جملة التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية، التي حصلت في نهايات العقد الأخير من القرن العشرين، والتي أسفرت عن خسارة منظمة التحرير الفلسطينية لحلفائها في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، أفنعت قيادة م.ت.ف القبول بالمفاوضات، على الرغم من ضعفها، وهو الأمر الذي يخالف قواعد التفاوض الصحيح¹.

أدرك أطراف الصراع - بعد مرور سنتين على الانتفاضة الفلسطينية - وجود تغيرات واضحة على الاستراتيجيات والتوجهات السياسية، لكل طرف من الأطراف، وصولاً إلى قناعة استحالة الخيار العسكري في حسمه للصراع، إضافة، إلى المؤثرات الإقليمية والدولية والضغطات المتواصلة التي مورست على طرفي الصراع بشكل مباشر، وغير مباشر، والتحولات الإستراتيجية على موازين القوى السائدة².

1.1.5 تبلور فكرة المفاوضات المباشرة واختلاف الرؤيا حولها

إنَّ طبيعة الصراع الفلسطيني - العربي مع الحركة الصهيونية، تختلف عن أنواع الصراع السياسي الذي قد يحدث بين بعض الدول؛ لأن الحركة الصهيونية أنشأت كياناً سياسياً على حساب أهل الأرض الأصليين، وفرضت نفسها، بقوة السلاح، وسعت جاهدة لحسم الصراع عسكرياً، مستغلة تأييد دول الإستعمار، إلا أن ذلك لم يمكنها من حسم الصراع لصالحها. لذا،

¹ صالح، سليمان (1992): الانتفاضة الفلسطينية ثورة الذات الحضارية، ط1، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ص50.

² بدران، ودودة (1994): "المفاوضات العربية الإسرائيلية"، مركز والدراسات السياسية، دراسة حول المفاوضات العربية الاسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الاوسط، جامعة القاهرة: مركز البحوث، ص ص 42 - 45.

فإن هذا الصراع لا يمكن تشبيهه بالصراعات التي تحتل حلاً مبكراً، كونه صراعاً غير تقليدي، طويل الأمد، وأكثر تعقيداً من صراعات أخرى اختفت عن المشهد.

لعلّ غياب موازين القوة العسكرية اللازمة للتحرير، في الحالة الفلسطينية سبباً في التراجع عن استخدام أساليب الحل التقليدية، وفي هذا السياق، يحاول ابراهيم الدقاق - أحد قادة العمل الوطني الفلسطيني بعد احتلال عام 1967- تبرير دخول المفاوضات قائلاً: " إنه يمكن النظر إلى الصراع العربي الاسرائيلي من مدخل الإشتباك والمشاغلة مع الطرف المعادي تحيناً لظهور الفرصة التي تتضمن ظروفًا أفضل لإدارة الصراع"¹. وقد وجدت استراتيجية المفاوضات بيئة ملائمة ومناسبة بعد التغيرات الكبيرة في هيكلية الأحداث العربية والعالمية في إيجاد نظام جديد يحكم التفاعلات الدولية، كان لها الأثر المباشر في الصراع العربي الإسرائيلي عامة والقضية الفلسطينية خاصة، ولا سيما في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، فضلاً عن تأثيرات إجتياح القوات العراقية للكويت وتداعياتها التي خلقت تحولاً في بنية القوة وهيكليتها على المستوى الدولي، التي كرست الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عالمية أحادية²، ذلك كله، أدى إلى تراجع القضية الفلسطينية من قضية أمن قومي عربي إلى قضية قطرية فلسطينية، وتبدلت المفاهيم والمدرجات حول مفهوم العدو المشترك، في الوقت الذي كانت فيه المنظمة - منذ بدء الإنتفاضة - لقطف ثمار تضحيات الشعب الفلسطيني.

يمكن لنا وصف إنتفاضة الشعب الفلسطيني الحدث الرئيس الذي أسهم في الترويج للقضية الفلسطينية على مستوى العالم، وأعاد المنظمة إلى واجهة الأحداث من جديد، مما جعل المنظمة تفكر في كيفية استثمارها، حتى لا تضيق تلك التضحيات الكبيرة دون استثمار سياسي، حيث عملت المنظمة على تقديم نفسها، إلى الأطراف ذات الصلة، بوصفها طرفاً رئيسياً لا يمكن تجاوزه، في أية تسوية متعلقة بالصراع³.

¹ الدقاق، ابراهيم (تشرين أول / اكتوبر 2004) " آراء ومناقشات حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، في عبد الإله بلقزيز وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية والإنتفاضة الحاصلة والمستقبل، ط1، ع 36، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص95-101.

² الشرفا، نابغة: " استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي، مرجع سابق، ص26.

³ صالح، محسن، " مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، المركز الفلسطيني للاعلام، ب ت، انظر الرابط

<http://www.oalestine-inf.com/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm>

وتجب الإشارة إلى أنَّ التغير في مفهوم القضية الفلسطينية بالنسبة للسياسة العربية، ظهر منسجماً مع المتغيرات والأطروحات الأمريكية، حيث لعبت أنظمة عربية دوراً ضاعطاً على الفلسطينيين؛ لإقناعهم بضرورة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يوجد إمكانية لملء الفراغ بعد ذلك إذا ما نفضت الإدارة الأمريكية يدها عن قضيتهم¹، وخاصة في ظل تبني العرب في قمة فاس للحل السلمي، وغياب الحل العسكري؛ ففي أيلول / سبتمبر 1989، طرحت مصر مدفوعة بتلك التغيرات، مشروعاً جديداً للسلام تضمن العمل من أجل إيجاد إطار ملائم للتسوية قائم على أساس قراري 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، يشمل وقف الإستيطان وتنظيم الانتخابات، شريطة توفر ضمان أمريكي لهذا الإطار وتعهد اسرائيلي بقبوله². وقد كان الطرح هذا الطرح، بعد تحفظ مصر على خطة شامير في نيسان / أبريل 1989م، التي سعى من خلالها إلى معالجة النتائج السلبية للانتفاضة على اسرائيل، وإخراج حكومته من زاوية الحرج السياسي، والعزلة الدولية، ووضع الكرة في الملعب الفلسطيني؛ حيث أظهرت إنتفاضة الشعب الفلسطيني الصورة الحقيقية للإحتلال، وإجراءاته القمعية، وممارساته ضد الشعب الفلسطيني.

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية خطة شامير، لأكثر من سبب؛ فقد اعتبرتها مناورة تهدف للإلتفاف حول الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، كما أن تلك الخطة تجاهلت الفلسطينيين المقيمين خارج الارض المحتلة، أيضاً، واعتبرت القضية الفلسطينية مشكلة داخلية لأقلية موجودة بالصدفة على أرض لم تكن مملوكة لها يوماً³.

وعلى أثر الأحداث المتلاحقة برزت الحاجة الملحة للتغير في رؤية أطراف الصراع الرسميين (م.ت.ف واسرائيل) الذين بدأوا يدركون بصورة أو بأخرى أن البديل غير المفضل هو استمرار الصراع بالشكل الذي هو عليه وبالتالي ظهرت المفاوضات كخيار يصلح لإمكانية

¹ نبيل عمرو، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² عمر، عز الرجال (كانون ثاني/ يناير 1990): "القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتغنت شامير"، مجلة السياسات الدولية، القاهرة: العدد 99، ص 175.

³ زعرب، حازم (2001) "مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة - جامعة الأزهر، ص ص 41-42.

نشوء تعاون بينهم لتحقيق أهداف الطرفين المختلفة من المفاوضات، وفقاً لرؤى، تمثلت في محاولة منع كل طرف من تحقيق هدفه¹.

في هذا الصدد صرح فيصل الحسيني، حول ذلك، فقال: " نحن أضعف من أن نفرض حلاً، ولكن نملك قوة شل أي حل لا يتماشى مع مصالحنا، نملك قوة سلبية قابلة للنمو والتطور من خلال المشاركة والإنخراط في العملية"².

ويعد تبادل القيم هو أحد أهم العوامل التي تساعد على بدء عملية التفاوض؛ لأنها ضرورية في تغيير الموقف التفاوضي من موقف صفري إلى موقف غير صفري، وهذا مؤثر على أن جوهر المفاوضات تقوم على أساس إكتساب النقاط³.

2.1.5 الدخول في المفاوضات، عوامل وأسباب

استطاعت الإدارة الأمريكية إختراق المنطقة العربية من خلال اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، أو ما أطلق على تسميته مشروع " السلام الأمريكي"، وهو المشروع الذي اعتمده النظام العربي بشكل كامل في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وفي ذلك الحين كانت قيادة المنظمة لا يوجد في جعبتها استراتيجية واضحة غير الانتفاضة، التي خفت حدة لأسباب عديدة، لعل أبرزها اندلاع حرب الخليج، والقمع المنهجي الإسرائيلي، في الداخل الفلسطيني أو الخارج الفلسطيني الذي تلقى ضربات قوية تمثلت باستهداف قادة الصف الأول في المنظمة وحركة فتح، حيث كان من أبرزهم خليل الوزير، وصالح خلف وغيرهم، مما مهد لبدء مرحلة جديدة من التحولات الإستراتيجية في سياسة منظمة التحرير، تمثلت باعتماد قيادتها السلام والمفاوضات خياراً استراتيجياً ووحيداً، لإنجاز الحقوق الفلسطينية، وذلك نتيجة اسباب وعوامل ذاتية وموضوعية منها:

¹ بدران، ودودة: " المفاوضات العربية الاسرائيلية، مرجع سابق، ص 48-51.

² عبد الحميد، مهند (2015): اختراع شعب وتفكيك اخر - عوامل القوة والمقاومة والضعف والخضوع، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، ص 115.

³ السمرة، زياد (2008): فن التفاوض، ط1، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، ص 21.

أولاً: التعويل على الوعود الأمريكية

أسهمت بعض المواقف الأمريكية في بناء أوهام الثقة بمصادقية وعودها لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي عولت على تلك المواقف، ووجدت أن الحل السياسي الناجم عن طريق التفاوض برعاية أمريكية، سيكون له مردود ايجابي، وسيحقق بعضاً من المطالب الفلسطينية، في حين أن الولايات المتحدة واسرائيل فهمت بتنازلات المنظمة مؤشراً على ضعفها وتراجعها¹، فقد قال جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق في مذكراته: " استغربت مطالبة الفلسطينيين، الحصول على رسالة ضمانات بخصوص مستقبل القدس، طالبين الحصول على تنازل مستحيل، حيث شعرت بخشيتهم من ضياع الفرصة"، مضيفاً بأنه رد على تلك المطالبة بالقول " إما أن تلتحقوا بمديريد أو يفوتكم قطار السلام إلى الأبد"².

وقد زاد من ثقة منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أظهرت سياسة واضحة، رفضت من خلالها القيام بأجراءات من طرف واحد، تبت فيها سلفاً في القضايا، التي لا يُمكن حلها عن طريق المفاوضات، فقد درجت المؤسسة الإسرائيلية إلى الرد على المساعي الفلسطينية والدولية عبر تفكيك عناصر قوة الشعب الفلسطيني وخلختها ووضع بدائل للتخفيف من تأثيرها واستيعاب فعاليتها؛ لأنّ اسرائيل استخلصت درساً من الإنتفاضة الفلسطينية، وهو ضرورة الانفصال عن التجمعات السكانية، ومحاصرتها من الخارج، وأنه لا يمكن حكم شعب آخر إلى ما لانهاية، فكان الانفصال الأحادي الجانب هدفاً اسرائيلياً مطروحاً، أو اعتماد خيار اللا حل في ظل استمرار خلق الوقائع الكولونيالية على الأرض³.

ثانياً: تراجع الإنتفاضة كحراك شعبي منظم ومتصاعد

أسهمت عوامل عديدة في إضعاف الإنتفاضة الفلسطينية بعد عامها الثاني، من أبرزها:

¹ عبد الحميد، مهند: اختراع شعب وتفكيك اخر: عوامل القوة والمقاومة- والضعف والقوة، مرجع سابق، ص ص 113-116.

² الصمادي، حمزة: " تجربة م . ت . ف السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السياسية 1964 - 2006، مرجع سابق، ص 226، عن بيكر، جيمس (1999): مذكرات جيمس بيكر، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص 738.

³ عبد الحميد، مهند: اختراع شعب وتفكيك اخر: عوامل القوة والمقاومة- والضعف والقوة، مرجع سابق، ص 117.

1. التدخل الإداري والبيروقراطي للقيادة في الخارج، إضافة إلى مركزية القرار الذي أسهم في تقييد عمل القيادة في الداخل.

2. المعالجات السلبية التي أخذت تنفّس داخل المجتمع الفلسطيني، والقيود التي فرضت، عبر محاولة السيطرة المبالغ فيها؛ مثل تصفية العملاء دون محاكمات وبشكل مرتجل، أو فرض الحجاب، ومنع الاختلاط والأعراس ومظاهر الفرح، الذي مارسه الفصائل كافة، خاصة قوى الإسلام السياسي، الأمر الذي حول مسار الإنتفاضة من مواجهة المحتل وممارساته وتطوير أساليبها، إلى توجهات خاطئة شكلت عامل ضغط كبير لدى شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني، أدت للتململ وغياب الدافع النضالي نتيجة تلك التوجهات¹.

3. افتقاد المنظمة لبناء عناصر القوة والتحالفات، وربطها بالمصالح واستخدامها في معارك سياسية، ناهيك عن الضعف والتراجع في القدرة على تعبئة الجماهير التي أصبحت تفقد الثقة شيئاً فشيئاً باستراتيجية الإنتفاضة².

4. انجرار م.ت.ف نحو الحلول السلمية الأمر الذي أضعف بنية النظام السياسي الفلسطيني ومقاومته.

ثالثاً: غياب البدائل الإستراتيجية وضعف المعارضة الفلسطينية

في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي طرأت على المشهد العالمي، ظلت المعارضة الفلسطينية مصرة على أطروحاتها الفكرية والسياسية دون إيجاد بدائل واستراتيجيات تتلاءم والظروف المستجدة، وأظهرت حالة من العقم السياسي والإستراتيجي أسهم بتمرير المشاركة في مؤتمر مدريد، ولقد كان البديل الذي طرحته المعارضة المنضوية تحت اطار منظمة التحرير، هو الطرح التقليدي ذاته، والمتمثل "بالمطالبة بمؤتمر دولي كامل الصلاحيات، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية وتحت رعاية الأمم المتحدة، ومشاركة المنظمة كطرف مستقل" وأعتبرت

¹ غسان الخطيب، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² احمد جميل عزم، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

قيادة المنظمة أن هذا الطرح لا يمكن النظر إليه كبديل في ظل الضغوط الأمريكية، والضعف العربي، والتراجع الروسي والأوروبي، وهو غير قابل للتطبيق، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية، أعدت لمؤتمر فرضت قواعده وفق معاييرها للسلام مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الإسرائيلية، والتساوق مع الأطروحات الأمريكية¹.

رابعاً: المرونة في الاستجابة للشروط والقيود على المشاركة الفلسطينية

كان للهجة المرونة، التي اظهرتها قرارات منظمة التحرير الفلسطينية، عبر المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1991، دوراً بارزاً في الوصول إلى مؤتمر مدريد للسلام بكل ما اعتراه من عقبات أمام المشاركة الفلسطينية، وهذه القرارات لم تضع شروطاً صارمة للمشاركة في محادثات السلام، فلم يكن وقف الإستيطان مشروطاً، بل كان المطلوب وقفه كضرورة لاغنى عنها لتوفير "مناخ هاديء" لعملية السلام، كما أن المنظمة لم تصر على كيفية تمثيل الشعب الفلسطيني بل احتفظت بحقها في إختيار أعضاء الوفد المشارك فقط، وهذا يعد انتقاصاً من وحدانية التمثيل، الذي أكدت المنظمة على التمسك به مراراً وتكراراً عندما كانت الأردن تتحدث بإسم الشعب الفلسطيني.

شكل ذلك فرقاً واضحاً وتغيراً شاملاً في مستوى المرونة للقرارات السياسية التي اتخذتها المنظمة عام 1991، عن قرارات المجلس الوطني في مؤتمر الجزائر عام 1988، الذي تميزت قراراته بالحسم والتصميم².

3.1.5 محطات اجبارية أدت الى التغيير في سياسات المنظمة

كان السياق الزمني لانطلاق عملية التسوية بين الفلسطينيين والاسرائيليين وجولاتها التفاوضية يعمل في غير صالح الفلسطينيين، وتحقيق مقاربتهم من عملية التسوية، بل إن ذلك السياق استخدمته اسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الامريكية للضغط على منظمة التحرير

¹ زعرب، حازم: "مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية"، مرجع سابق، ص 84. ؛ محمد اشتية، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² الخطيب، غسان: السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص 84-85.

الفلسطينية لتقديم تنازلات تخدم المقاربة الاسرائيلية، في ظل بروز العديد من العوامل والمتغيرات الدولية، التي أعادت المنظمة للعزلة والضعف من جديد¹.

1.3.1.5 محطة مدريد (مؤتمر مدريد للسلام)

اتخذت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قرار المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، انطلاقاً من موقف براغماتي له صلة بالتوجهات والحوار الفلسطيني الأمريكي عام 1989، ونتيجة منسجمة مع مسعى المنظمة في التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية عبر الولايات المتحدة الأمريكية.

من نافلة القول: "أن قيادة منظمة التحرير طرحت تكتيكاً جديداً يهدف إلى المحافظة على عناصر القوة التي يمتلكها الفلسطينيون بإبقاء المنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً، واستثمار الإنتفاضة من خلال ترجمة انجازاتها إلى واقع ملموس، تمثل في مقايضة استقرار المصالح الأمريكية بالقدرة الفلسطينية على تهديد الاستقرار، وامتلاك قدرة سلبية على احباط أي حل سياسي لا تشارك فيه المنظمة"²، في الوقت الذي تبنت فيه الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة استراتيجياتها السياسية والتوسعية الإستيطانية، انطلاقاً من الإنحياز الأمريكي لإسرائيل.

بدأت الإدارة الأمريكية التحضير لعملية السلام في وقت كانت منظمة التحرير الفلسطينية تمر فيه بمرحلة من الضعف مشابهة لتلك المرحلة من العزلة التي مرت بها بعد خروجها من بيروت، فشكل ذلك فرصة للعودة الى مسرح التسوية السياسية مجدداً، علماً، أن الإدارة الأمريكية رفضت مشاركة المنظمة غير المعترف بها أمريكياً³.

انعقد مؤتمر مدريد في 30 تشرين أول / أكتوبر 1991م، بعد جملة من التحولات والتبدل في موازين القوة العالمية، وقد أعطت قيادة المنظمة انطباعاً بأن عليها تسهيل مشاركة

¹ سليم، محمد (1993) "العرب في ما بعد العصر السوفييتي"، ورقة قدمت الى: ندوة انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيراته على الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- الاهرام، ص2015.

² عدس، عمر، عن كتاب القفص الحديدي لرشيد الخالدي. موقع الصفا، www.safsaf.org

³ رويد ابو عمنشة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

فلسطينية في المفاوضات، وإن كان ذلك على حساب ثوابتها ووجودها، وقد دل على ذلك ما أفصح عنه عرفات بالقول: "يا إخوان، الأمريكان لن يغفروا مواقفنا السابقة وخاصة موقفنا من حرب الخليج، أنتم منظمة إرهابية بنظر الأمريكان، وبعد انهيار السوفييت سيركز الأمريكان على محاربة ما يسمى بالإرهاب"، وأضاف رئيس المنظمة "هم يريدون ياسر عرفات أن يكون ذكر النحل الذي يلحق مرة واحدة، ثم يموت"¹.

يمكن اعتبار هذا التصريح نتيجة مباشرة لإختلال الموازين الدولية، وتركز أسباب القوة والهيمنة والتأثير لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت تتقاسمها مع الإتحاد السوفييتي، وبالتالي كانت تحولات النظام الدولي تعميقاً لأسباب الهزيمة والانقسام لدى النظام السياسي العربي، وانعكس ذلك على القضية الفلسطينية، وعلى مجمل الوضع السياسي في المنطقة. ويرى ناصر القدوة أن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الأساسية إسرائيل ظهرت "بمظهر المنتصر القادر على فرض شروطه، فتمكنت من عقد صفقة مع عرب حفر الباطن (اسمها مدريد) واضطرونا كفلسطينيين [والقول للقدوة] لبلعها بالرغم أن مؤتمر مدريد لم يعترف بوجود الشعب الفلسطيني ولم يعترف بالمنظمة كممثل للفلسطينيين"².

شكل مؤتمر مدريد محطة إجبارية فرض فيها على الفلسطينيين مرورها رغم صعوبة الشروط الأمريكية والظروف الدولية المصاحبة لها بسبب بروز ملامح تفكك الإتحاد السوفييتي وانهياره، الذي كان يعيش المرحلة الأخيرة من قوته³، إضافة إلى ذلك، انعقد هذا المؤتمر دون أن يكون للامم المتحدة أي دور أساسي في رعايته، وهذه نقطة ضعف للقضية الفلسطينية، وقد عُقد بمبادرة أمريكية خالصة، أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب George H.W. Bush"، بعد أن باتت الولايات المتحدة القطب الأوحيد في العالم، وتوجهت إلى الشرق الأوسط باستراتيجية سياسية جديدة تقوم على أساس ترتيب الأوضاع وإعادة صوغ المعادلة السياسية في المنطقة، بما يحقق مصالحها وما يتناسب مع التغيرات العامة في بيئة النظام

¹ الخطيب، غسان: السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 71.

² ناصر القدوة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ رويد أبو عمشة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

الدولي، فقامت بشن حرب على العراق في 17 كانون ثاني / يناير 1991، ثم رتبت لمؤتمر السلام¹.

كان مؤتمر مدريد بمثابة المقدمة الأساسية لإتفاقيات السلام التي وقعت بين م.ت.ف واسرائيل من جهة وبين بعض الدول العربية واسرائيل من جهة أخرى، بمعزل عن إيجاد حل للقضية الفلسطينية، كما أنه شكل نقطة انطلاق مهدت لبدء المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية المباشرة، التي انتهت باتفاقيات اوسلو، دون أن تصل إلى دولة فلسطينية ذات سيادة، لأنه منذ اللحظة التي انعقد فيها المؤتمر أصبح هناك خرق واضح للشرعية الدولية، كون الأمم المتحدة لم تكن راعياً ولم تكن قراراتها هي المرجعية للتسوية، وأصبحت القرارات وفق إرادة الراعي أو إرادة الطرف الأقوى في المفاوضات.

أجبرت المتغيرات والتحويلات الدولية منظمة التحرير الفلسطينية على تقديم تنازلات كبيرة في استراتيجيتها السياسية المتعلقة بشكل التسوية ونوعها، من أجل المشاركة بأعمال مؤتمر مدريد، حيث يظهر أن:

1. الشكل: لم يكن التمثيل الفلسطيني مباشراً، بل كانت المشاركة الفلسطينية في إطار وفد أردني فلسطيني مشترك، بمعنى مشاركة تحت المظلة الأردنية، وهو الأمر الذي طالما رفضته المنظمة لعقود طويلة.

2. النوع: لم يكن مؤتمراً دولياً كالذي هدفت إلى عقده منظمة التحرير الفلسطينية، يجمع أطراف الصراع كافة، وأن يكون تحت رعاية الأمم المتحدة والدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ويقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية كاملة.

وبذلك، رضخت المنظمة للشروط الثلاثة التي وضعتها الولايات المتحدة وحليفاتها اسرائيل أمام مشاركة الفلسطينيين في المؤتمر، التي وصفها ناصر القدوة بأنها في غاية السوء وهي²:

¹ سليم، محمد: العرب في ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مرجع سابق، ص215.

² ناصر القدوة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

الأول: ألا يكون ضمن الوفد أي فلسطيني من سكان القدس.

الثاني: أن يتشكل الوفد من الداخل المحتل؛ أي من سكان الضفة الغربية وغزة.

الثالث: ألا تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في الوفد المشترك بأي عضو من أعضائها، وهو الشرط الذي لم يتحقق¹.

ويتابع ناصر القدوة القول: " بأن الأحداث الدولية فرضت نفسها على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، نتيجة اختلال موازين القوة الرئيسية، وبعثرة الأوراق السياسية بعد الحرب على العراق، وبالتالي أجبرت قيادة المنظمة على التحول من هدفها الإستراتيجي المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى القبول والمشاركة في مؤتمر هدفه المعلن الوصول لإتفاق حكم ذاتي انتقالي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة"².

وفي المقابل يقول القيادي في الجبهة الشعبية زاهر الششتري: " صحيح أن الأنظمة العربية أثرت بشكل واضح في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن قيادة المنظمة على رأسها ياسر عرفات، أرادت التفرد والهيمنة على منظمة التحرير وقراراتها، وعملت على إنهاء القضية الفلسطينية عبر حل سياسي يتمشى مع القوى الإقليمية والدولية التي ضغطت باتجاه التنازل عن الثوابت الفلسطينية، وأن هذا القيادة رضخت لذلك"³.

1.1.3.1.5 مؤتمر مدريد والمتغيرات الجيوسياسية

في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين حدثت تغيرات جيوسياسية هائلة مثلت تحدياً أمام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي تم استبعادها من الحضور في مؤتمر مدريد للسلام، مما أسهم في إضعاف موقفها السياسي وفقدانها للحلفاء، ودفعها لسلوك المسار التفاوضي إنطلاقاً من الحرص على استغلال هذه الفرصة السانحة للخروج من المأزق.

¹ ناصر القدوة، مقابلة شخصية، مرجع سابق؛ وغسان الخطيب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² ناصر القدوة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ زاهر الششتري، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

ويمكن الحديث عن ثلاثة متغيرات جيوسياسية أساسية ساهمت في دفع المنظمة إلى الإنصياح للشروط، التي فرضت عليها للدخول في مسار التسوية عبر مؤتمر مدريد، وهي¹:

أولاً: التغير في التوازن الاستراتيجي وسقوط الاتحاد السوفياتي

أثر سقوط الإتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، سلباً على القضية الفلسطينية عامة، ومنظمة التحرير خاصة، سياسياً وعسكرياً؛ فقد جعل هذا السقوط منظمة التحرير الفلسطينية مكشوفة أمام الضغوط الدولية والأمريكية، والقبول بعملية السلام المشروطة أمريكياً²، هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية العسكرية فقد رجحت كفة إسرائيل العسكرية في ميزان قوى منطقة الشرق الأوسط بعد فرض الرقابة على المنافذ المتاحة للبلدان العربية لسوق السلاح المتطور³.

ثانياً: الضغوط العربية والتحالفات الجديدة

شكلت حرب الخليج الثانية عام 1991 عاملاً آخر أسهم في إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، فعلى إثر تلك الحرب، تبدلت موازين القوى في المنطقة، خاصة بعد هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية للجيش العراقي وإجباره على الانسحاب من الكويت وإعادة الدولة الكويتية إلى نصابها⁴، وإحكام السيطرة على انتاج النفط وتسويقه، في شبه الجزيرة العربية والعراق. وتعرزت هذه السيطرة عندما نشرت الولايات المتحدة، قواعدها العسكرية وأساطيلها في الخليج، مما أدى إلى هيمنة إقتصادية وعسكرية أمريكية على حد سواء، قادت إلى انصياح النظام العربي للشروط السياسية الأمريكية حول الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية⁵.

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية تأييد المنظمة للعراق أثناء الحرب، وبدأت حملة تصعيد على قيادة منظمة التحرير، وقامت بعمل ترتيبات اقليمية جديدة، تمثلت في عقد مؤتمر

¹ ناصر القدوة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² الخطيب، غسان: السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 72.

³ المرجع السابق، ص 73؛ ناصر القدوة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

⁴ ناصر القدوة، مقابلة شخصية، مرجع سابق؛ غسان الخطيب، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁵ عبد الحميد، مهني: اختراع شعب وتفكيك آخر "عوامل القوة والمقاومة - والضعف والخضوع" مرجع سابق، ص 115.

مدريد بين العرب الحلفاء المصنفين بالمنتصرين، مع إسرائيل، ومحاولة استبعاد منظمة التحرير من أي مبادرة سلام مقبلة كونها صنفت في الجانب المهزوم.

انعكست الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية سلباً، فقد أرادت دول الخليج العربي معاقبة المنظمة على دعمها العراق في الحرب، وشجعت فيه الولايات المتحدة الامريكية حلفاءها العرب على زيادة الضغوط المالية، وتجفيف موارد المنظمة، حتى تقدم المنظمة مزيداً من التنازلات السياسية¹.

قسمت حرب الخليج الثانية العرب الى معسكرين مختلفين، ويعد هذا الانقسام الاخطر في تاريخ العلاقات العربية - العربية الحديثة، فقد اصبحت اسرئيل ضمنياً، حليفة لبعض الدول العربية، وجزءاً من الشرق الأوسط الجديد الذي أرادته الولايات المتحدة الامريكية².

ثالثاً: استراتيجية اسرائيلية جديدة

كان لأساليب الانتفاضة الفلسطينية الأثر الكبير في تغيير موقف اسرائيل؛ إذ أحدثت رغبة لديها في التخلص من العبء الذي سببته تلك الانتفاضة بانتهاج وسائل سياسية، بعد فشلها في تحقيق اي نتائج ملموسة على الأرض بالوسائل العسكرية، وفي ذلك قال رابين: " بعد عشرين عاماً من الوجود الاسرائيلي في يهودا والسامرة فإن الفلسطينيين عبر تمرد مستمر منذ كانون أول عام 1987 جعلوا وبسرعة المناطق الفلسطينية مكاناً يستحيل على اسرائيل حكمه"³، لكنّ حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من ضعف وانقسام عربي، كانت سبباً في ميل معادلة التوازن في المنطقة، بشكل صارخ، إلى مصلحة اسرائيل، في ظل هزيمة العراق وتصاعد مكانة الدول المؤيدة للتسوية، حيث باتت مقارنة تحقيق السلام حسب المفهوم الاسرائيلي أقرب من اي وقت مضى.

¹ الخطيب غسان: السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص ص 75-76. ؛ رويد ابو عمشة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² الشرفا، نابغة: استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي، مرجع سابق، ص 64.

³ الخطيب، غسان: السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص 76.

وضعت إسرائيل استراتيجية تفاوضية، أثناء مؤتمر مدريد وما بعده سعت من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف، يمكن تلخيصها بما يأتي¹:

1. الوصول إلى اتفاقيات ومعاهدات سلام وفق المقاربة الاسرائيلية للسلام، مع دول الجوار العربي بهدف الضغط على الموقف الفلسطيني، وتفكيك عمقه الاستراتيجي.

2. عدم الإقرار بأي تنازلات سيادية للطرف الفلسطيني، وعدم التنازل عن القدس؛ لما يشكله ذلك من مخاطر استراتيجية على المشروع الصهيوني.

3. تكريس الامر الواقع بالنسبة للاحتلال الاسرائيل على جزء كبير من اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة واطالة امد المفاوضات مع الفلسطينيين لسنوات طويلة، ولا عودة للاجئين الفلسطينيين.

استندت إسرائيل في مواقفها إلى مبادئ الحركة الصهيونية واستراتيجيتها التي تقوم على شيطنة الفلسطيني، وتشويه صورته، وإنكار وجوده؛ لأنه بدون نزع انسانية الفلسطيني وشيئنته، لا تستقيم عملية إقصائه من الزمان والمكان.

استمرت تلك الإيديولوجية الصهيونية، التي بدأت مع نشوء العصابات الأولى للحركة الصهيونية، وتغلغت في ثقافة الغالبية العظمى من الإسرائيليين، ولم تتمكن المؤسسة السياسية، ولا المجتمع الإسرائيلي في أحسن لحظاتها من تحقيق انفتاح على حل سياسي يتجاوز المبدأ القائل: " صعود طرف يعني سقوطاً للآخر، وانتصار طرف يعني هزيمة للآخر"، وبذلك بقيت هذه المعادلة تتحكم في المواقف الإسرائيلية ضمن متلازمة تقول: إنَّ الحضور الفلسطيني وتطوره يشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل²، لذلك لم تكن الحكومة الإسرائيلية متحمسة للمشاركة الفلسطينية، وقد صاغت التفاهات أساساً لمؤتمر مدريد مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في إطار الشروط الإسرائيلية التي تضمنت³:

¹ زعرب، حازم، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وابعاده الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 73.

² عبد الحميد، مهند: اختراع شعب وتفكيك اخر "عوامل القوة والمقاومة - والضعف والخضوع"، مرجع سابق، ص 100.

³ الخطيب، غسان: السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص 83-84.

1. عقد مؤتمر سلام إقليمي (لا دولي كما حدد الفلسطينيون) برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الضعيف وليس الأمم المتحدة.

2. أن تجري المفاوضات في إطارين منفصلين: المتعدد والثنائي، الأول يتناول قضايا اقليمية مثل اللاجئين والمياه والتسلح والبيئة، تحت رعاية دولية، والثاني يتم فيه تناول قضايا المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والاطراف العربية كل على حدة، وتحت رعاية الولايات المتحدة منفردة.

3. تجري المفاوضات الثنائية بين اسرائيل والفلسطينيين بمقتضى خطة شامير التي طرحها في شهر أيار / مايو 1989 ورفضتها المنظمة في حينه.

2.3.1.5 مفاوضات واشنطن " المفاوضات الثنائية"

توجه الوفد الفلسطيني إلى واشنطن دون أن تتمكن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من وضع استراتيجية، وتحديد مرجعية سياسية تفاوضية واضحة، تحدد معالم وملامح الأهداف والغايات المرجوة من تلك المفاوضات، في حين أن اسرائيل توجهت إلى المفاوضات بوفد يمتلك استراتيجية محددة وأهداف واضحة، وصياغة المرجعيات القانونية التي تتناسب ومفاهيمها، واستناداً إلى سياستها المعهودة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بانتهاج سياسة تقوم على فصل المسارات والدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة لتتمكن من تفرغها من مضمونها وتهميش الشأن الفلسطيني الذي يمثل الحلقة الأضعف¹.

بدأت مفاوضات واشنطن في 14 كانون أول / ديسمبر 1991 استكمالاً لجلسة مدريد الافتتاحية، وأطلق على هذه الجولة مباحثات الرواق (الكوريدور)، بعد رفض الوفد الفلسطيني الدخول إلى قاعة المفاوضات قبل تسوية مسألة إجرائية، أحدثت خلافاً حاداً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، سببه تراجع الوفد الإسرائيلي عن إجراء مفاوضات على مسارين

¹ أبو النحل، اسامة وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات م. ت. ف، مرجع سابق، ص ص 504-505.

مستقلين فلسطيني وأردني، حيث سعت إسرائيل من وراء ذلك، إلى جعل المفاوضات، بروتوكولية شكلية، من أجل إعطائها الفرصة للتوسع في الإستيطان، بما لا يترك أرضاً يمكن التفاوض عليها، وقد صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية، في حينه، اسحق شامير: بأنه "يريد أن تدور المفاوضات في مكانها لمدة عشر سنوات دون تقدم يذكر"، بينما كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، تخشى من توصل المسارات العربية الأخرى إلى اتفاق مع إسرائيل، وتوقيع اتفاقيات سلام نهائية معها، ويتم تجاهلها بعد ذلك، في ظل ضعف التنسيق بين المسارات العربية وسيطرة الشكوك المتبادلة فيما بينها¹.

شهدت هذه المرحلة ثماني جولات من المفاوضات في مدة زمنية تقارب ثلاثة عشر شهراً، تعاقبت عليها إدارتان أمريكيتان (بوش الأب - كلينتون) وحكومتان إسرائيليتان (الليكود - العمل)، دون أن تثمر شيئاً أو تحقق نتائج تذكر؛ لأن هذه المفاوضات سارت على التكتيكات والمنطلقات نفسها التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبنيت على سلسلة من الأخطاء، التي فرضها الأقوياء وقبل بها الضعفاء، حيث الواقع العربي والفلسطيني كان مثقلاً بالإكراهات ومفتقراً في الوقت ذاته إلى الخيارات والبدائل السياسية المواتية².

في النتيجة النهائية يمكن القول إن مشاركة العرب والفلسطينيين في مؤتمر مدريد وفق معايير السلام الأمريكية، لم يكن وليد الصدفة أو توجه غير المخطط له، إنما هو ترجمة فعلية لمجموعة تراكمات أبرزها استراتيجية السلام التي تبناها النظام السياسي العربي وأعلن عنها في قمة عمان عام 1987، تحقيقاً لمصالحهم وطلباً لحل مشاكلهم بمعزل عن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه، أو لمصلحة قضيته، أو قضيتهم المصيرية والمركزية، بل كان إمعاناً في التبعية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية ولسياساتها في المنطقة، التي تتقاطع مع مصالحهم في البقاء والاستمرارية على رأس أنظمتهم، وسعياً للسلام مع إسرائيل، وتطبيع العلاقات معها، ذلك كله، كان على حساب القضية الفلسطينية وتصفيتهما وتقزيمهما.

¹ شاش، طاهر (1999): مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات، ط1، بيروت: دار الشروق، ص 53.

² الحسن، بلال: قراءات في المشهد الفلسطيني، مرجع سابق، ص 69.

3.3.1.5 أوسلو (الإنفاقية الإنتقالية) ونقطة التحول في الصراع

كانت اتفاقية أوسلو واحدة من أدق مراحل الصراع وأبرزها لما ترتب عليها من أبعاد وتداعيات جعلت من الإتفاق نقطة تحول رئيسية فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي عموماً والقضية الفلسطينية بشكل خاص، حيث أسفرت المفاوضات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين عن اتفاقية أوسلو، التي أصبحت أساساً لجملة من الاتفاقيات اللاحقة، ومرجعية للعملية السلمية برمتها.

1.3.3.1.5 المفاوضات السرية بين منظمة التحرير واسرائيل والإعتراف المتبادل

في الوقت الذي كانت فيه مفاوضات واشنطن الثنائية العلنية المنبثقة عن مؤتمر مدريد تسير على قدم وساق، كان هناك جولة مباحثات سرية تجري في العاصمة البريطانية لندن، بين أحمد قريع ممثلاً عن الجانب الفلسطيني، ويوسي بيلين عن الجانب الاسرائيلي، عبر الوسيط الدبلوماسي وعالم الاجتماع السياسي النرويجي، "تري رود لارسون Terje Rod Larsen" الذي أصبح فيما بعد مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط¹، وبدأ منذ ذلك الحين الحديث عن جلسات تفاوض سرية ومباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، التي انتقلت من حوار في لندن إلى مفاوضات مباشرة استمرت سبعة أشهر في العاصمة النرويجية أوسلو².

نقلت النرويج ملف المفاوضات كاملاً إلى طاولة الإدارة الأمريكية، بعدما برزت ملامح إمكانية التوصل إلى إتفاق رسمي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي نتيجة تلك اللقاءات المنعقدة في أوسلو، وبدء الحديث عن رسائل الإعتراف المتبادل، التي تضمنت إعتراف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل بالوجود، واعتراف الحكومة الإسرائيلية بالمنظمة كممثل عن الشعب الفلسطيني، وهو ما تم بالفعل في 10 أيلول / سبتمبر 1993؛ أي قبل توقيع

¹ رويد أبو عمشة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² بلقزيز، عبد الاله (كانون اول / ديسمبر 1993) "عن الاتفاق الفلسطيني- الاسرائيلي ليس في الامكان اسوأ مكان"، السنة السادسة عشرو، العدد 178، ص29.

اتفاقية إعلان المبادئ بأيام قليلة، وبذلك تبنت الإدارة الأمريكية ملف أوسلو وما توصل إليه الطرفان من اتفاقات أولية، كانت حصيلة مفاوضات ثنائية ومباشرة تحدث لأول مرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة بشكل فعلي الراعي الوحيد للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتمخض عن ذلك التوقيع على اتفاق إطار عام للحكم الذاتي الفلسطيني، يتألف من من مجموعة مبادئ عامة تحكم تسوية فلسطينية اسرائيلية مرحلية، من شأنها التمهيد إلى جراء مفاوضات لاحقة على الوضع النهائي، لذلك حمل الاسم الرسمي لإتفاق أوسلو الموقع في واشنطن بتاريخ 13 ايلول / سبتمبر 1993م، " إعلان ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية"¹.

2.3.3.1.5 رؤية منظمة التحرير للمفاوضات وشروط وعقبات

تمثل الهدف الأساسي لاتفاقية أوسلو " في إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني لفترة إنتقالية"، لا تتعدى خمس سنوات، ثم تؤدي هذه المرحلة إلى تسوية نهائية قائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، غير أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وجدت نفسها وسط دوامة الإرادات والقوى الموجودة، التي خضعت لقواعد ومعايير الولايات المتحدة الأمريكية، كونها الراعي والوسيط الوحيد لهذه المفاوضات²، وبذلك عكست المعايير والقواعد الأمريكية مدى الإنحياز للشروط والإعتبارات الإسرائيلية، التي أنكرت الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني، ورفضت تقرير مصيره الذي يقود سياسياً وقانونياً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن الأصل ألا تخضع حقوق الفلسطينيين في أرضهم لإعتبارات أو معايير تنبثق عن موازين القوى الدولية؛ بل إن معيار حقهم التاريخي بأرضهم هو المقياس الأكثر عدالة، غير أن معياراً كهذا لا يصمد أمام المنطق الذي يسير على هداه النظام الدولي الذي تتزعمه

¹ الشرفا، نابغة: "استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي"، مرجع سابق، ص 125، عن حسين، عدنان، التسوية الصعبة، دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الاسرائيلية، ص93.

² حسين، عدنان (1998): التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهد العربية الاسرائيلية، ط1، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص 109.

الإدارة الأمريكية، التي أعلنت من شأن المصالح على المباديء، وقدمت معيار القوة على قيمة العدل¹.

ولما كان هدف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الوصول إلى دولة مستقلة على أساس مشروع حل الدولتين، أحجم الإحتلال والقوى الداعمة له عن الإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأظهر عدم رغبة في التوصل إلى تسوية حقيقية، بل بدى أن الهدف من إستمرار المفاوضات وفقاً لتلك المعايير، هو كسب الوقت وفرض الحقائق الجديدة على الأرض، ويؤكد هذا كثرة الإتفاقات المبرمة وتعددتها، وما تضمنه ذلك من العودة للتفاوض حول موضوعات تم الإتفاق بشأنها، أو الإتفاق مرة أخرى على كل موضوع، مما أدى إلى تراكم الإتفاقيات وتزاحمها في غضون سنوات قليلة²، من أبرزها اتفاق القاهرة عام 1994، وطابا (أوسلو) 1995، واتفاق الخليل في عام 1997، واي ريفر بلانتينش عام 1998 وصولاً إلى اتفاق شرم الشيخ في 4 أيلول / سبتمبر 1999 الذي اعتبر نسخة معدلة من واي ريفر بعد أن ماطلت إسرائيل في تنفيذه، وبالتالي جاء شرم الشيخ للتعجيل في إعادة الإنتشار المتفق عليه أصلاً، كما تم عبر هذا الإتفاق تمديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول / سبتمبر 2000، مع أنه ينتهي حسب أوسلو في إيار / مايو 1999³.

في ضوء المعطيات السابقة نجد أن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بالشكل الذي عرضته الدراسة، وما تمخضت عنه من إتفاقيات متلاحقة، رسخت وبشكل رسمي فقدان القضية الفلسطينية للبعد العربي، وأصبح الفلسطينيون منفردين خاصة بعد أن وقعت الأردن على معاهدة سلام مع إسرائيل في وادي عربة عام 1994م، كما أن توقيع الإتفاقات التي أبرمت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية أمريكية خالصة، وهذه تعتبر نقطة تحول في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، التي أفضت إلى خلل في التنفيذ، ومست شرعية القضية الفلسطينية، التي خسرت أيضاً بعدها الدولي بالتخلي عن الأمم المتحدة كمرجعية للمفاوضات، والذي تحاول

¹ شفيق، منير (1997): أوسلو 2 المسار والمآل، ط2، الخليل: دار المستقبل للدراسات والنشر والاعلام، ص 35.

² صالح، محسن، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 55.

³ الشرفا، نابغة: استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 135-136.

المنظمة اليوم عبر توجهها إلى المنظومة الدولية إستعادة المرجعيات الصحيحة، وتدارك هذا الخطأ الذي وقعت به.

كما يرى الباحث أن اسرائيل حاولت عبر الإتفاقات ربط ما جاء فيها من استحقاقات والتي لم تستند إلى مبدأ التوازن في الحقوق، بالإعتبارات الأمنية الإسرائيلية، وتعاملت معها من منظور الحاجات المادية والبشرية والإقتصادية، وليس وفقاً للمنظور الوجودي للشعب الفلسطيني ومضمون السلام القائم على أساس الحق في الأرض الذي تقوم عليه فكرة حل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية.

4.1.5 بين مدريد - واشنطن وأوسلو فروق استراتيجية وعقبات اسرائيلية

أحدثت مفاوضات مدريد - واشنطن، وبعدها أوسلو خلطاً واضحاً بين المفاوضات ونتائجها؛ لأن هناك من برّر أو فسّر العملية التفاوضية وفقاً لمخرجاتها فقط، دون النظر إلى ضرورتها، بوصفها إستراتيجية لها أهداف ومعايير محددة، ويطرح غسان الخطيب مثلاً " حتى من وقعوا على إتفاقية أوسلو والمؤيدون لها لديهم تفسيرات مختلفة بعضهم عن بعض، ويعتبرون أن بعض البنود التي وردت في الإتفاقية كانت مقبولة وبعضها الآخر ما كان يجب أن تكون بهذا الشكل، بل أحياناً يتبرؤون من مسؤوليتها تماماً"¹، في حين يرى ناصر القدوة " أن أوسلو أحدثت بعض الإختراقات في العلاقة المباشرة والتفاوض المباشر مع اسرائيل، قاد إلى توقيع إتفاق معها، على الرغم من الوضع السيء الذي كانت تمر فيه منظمة التحرير في تلك المرحلة"، كما اعتبر القدوة أن أوسلو جاء بشروط أفضل من مدريد كونه نجح في انتزاع اعتراف من اسرائيل بالشعب الفلسطيني التي طالما أنكرت وجوده عبر كافة أدبياتها"².

أما تيسير خالد فقد إختلف مع سابقيه حول مجمل العملية السلمية، التي جرت مع اسرائيل سواء المفاوضات في واشنطن أو الإتفاق الذي تم في أوسلو بالقول: " كان دخول قيادة المنظمة في صيغ كهذه هو بمنزلة، مغامرة محفوفة بالمخاطر، وأنها جاءت لتخدم الطرف الذي

¹ غسان الخطيب، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² ناصر القدوة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

يريد أن يجعل منها مدخلاً لإفراغ الصراع من مضامينه الجوهرية، والقفز على الحقوق والثوابت الفلسطينية"، كما رفض خالد المقارنة بين أوسلو التي انطوت على اتفاق انتقالي مع استراتيجية العام 1974 المرحلية، والتي كانت الجبهة الديمقراطية عرابة لها قائلاً: "إن البرنامج المرحلي جاء في فترة نهوض سياسي، وكان عنوانه تحريرياً يرتكز على أسس الإستقلال والحرية، في حين أن أوسلو يختلف تماماً؛ لأنه عبارة عن إتفاق مباديء للتفاوض حول الثوابت الفلسطينية، وهنا تكمن خطورته، بالتالي، أفرز سلطة حكم ذاتي لا تلبي أي من الحقوق الوطنية"¹.

يوجد الكثير من المبررات والتفسيرات حول مفاوضات أوسلو وما نتج عنها، وبحسب الباحث أنه لم تكن هناك العديد من الخيارات المتاحة أمام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي خفضت سقف أهدافها وانحدرت بها إلى أدنى مستوى نتيجة للمتغيرات والتحولات التي مرت بها القضية الفلسطينية، لذا، لا بد من التمييز بين ظروف أوجبت على القيادة الإنخراط في مسار سياسي من ناحية، وما بين اضطرارها أو عدم إضطرارها إلى القبول بأشياء كان من الممكن أن لا تقبل فيها من ناحية أخرى، لذا يعتقد الباحث أن كثيراً من المحللين والباحثين يخلطون بين القضيتين. وهنا، لا بد من طرح السؤال الآتي: هل كان دخول مفاوضات مباشرة في أوسلو مبرراً للقبول بما تم الإتفاق عليه في ظل عقبات اسرائيلية استراتيجية تقف أمام الإنتقال الى الوضع النهائي؟ هذا ما ستحاول الدراسة الإجابة عليه فيما يأتي:

1.4.1.5 الإستيطان عقبة اساسية أمام تحقيق سلام مع اسرائيل

اتخذت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قراراً استراتيجياً عام 1974، تمثل في القبول بالحلول المرحلية على أن يقترن ذلك بنصوص ملزمة لإسرائيل لوقف الاستيطان، حيث استمر هذا النهج خلال مفاوضات واشنطن، إلى أن حدث التنازل التاريخي بقبول توقيع اتفاقية أوسلو دون أن تلتزم إسرائيل بوقف المستوطنات أو توسيعها، مقابل مقايضة تاريخية تمثلت بالإعتراف المتبادل.

¹ تيسير خالد، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

تمثل الفرق بين (مدريد - واشنطن) وأوسلو أن الفلسطينيين أظهروا في مفاوضات واشنطن مرونة إمكانية قبول ترتيبات إنتقالية، ولكن شريطة أن تلتزم اسرائيل بوقف الإستيطان وتوسيعه، حيث ارتأو في حينه أن الترتيبات الإنتقالية - وإن طالت مدتها- فهي غير مؤثرة طالما هناك وفقاً للإستيطان، أما في حالة استمرار اسرائيل بالإستيطان، وعدم الإلتزام بوقفه تكون هذه الترتيبات مهما كانت ايجابية بلا معنى ويصبح الإستيطان تكريس للإحتلال وتعميق له ويجعل أي ترتيبات انتقالية مفرغة من مضمونها¹.

اشترت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية دورها المباشر في أوسلو على الرغم من الدور الذي كانت تلعبه في مفاوضات واشنطن، فأقدمت على مقايضة تاريخية، ارتكبت من خلالها خطأً استراتيجياً، حيث لم يكن لهذه المقايضة ضرورة، لأن الإستيطان أكثر شيء مرفوض في القانون الدولي، وبوضوح غسان الخطيب هذا المعنى بقوله: "إن كان هناك شيء واحد بالإمكان بيعه سياسياً ودولياً وقانونياً هو موضوع الإستيطان، والتنازل عن هذه الورقة معناه بأن الفلسطينيين لم يعد لديهم مشكلة مع الإحتلال لأن الإستيطان اداته الرئيسية"².

بالمقابل كان مؤتمر مدريد وما تبعه من مفاوضات في (واشنطن) جرت في إطار من الشروط والقيود، غير أن قيادة المنظمة قبلتها بسبب القلق الذي اعتراها من ذهاب العرب إلى المفاوضات بدون منظمة التحرير، التي هي مرجعية الشعب الفلسطيني، والممثل عنه، والمتحدث الرسمي بإسم قضيته، فاعتبرت هذه المسألة شكلية تم تجاوزها بالمشاركة حتى وإن لم تكن طرفاً مباشراً، لرغبتها الجامحة في الحصول على إعتراف اسرائيل بالمنظمة، لاعتقادها بأن ذلك سيؤدي إلى الإعتراف في حق تقرير المصير والمطالب والحقوق الفلسطينية كافة، وهذا ما كان يجب أن يتحقق بالفعل، ولكن الذي تحقق عملياً هو الجزء المتعلق بالمنظمة فقط عبر اوسلو، ولكن السؤال: بأي ثمن؟ يجيب الخطيب عن هذا السؤال بالقول: "إن الذي تم دفعه كان ثمناً باهظاً وهو ما ترتب عليه صعوبات ومشاكل كبيرة تعاني منها القضية الفلسطينية حتى يومنا

¹ غسان الخطيب، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² المرجع السابق.

هذا¹. ويتفق نبيل عمرو مع هذا الطرح، حيث أشار إلى " أن التطور الجوهري والإنقلاب الذي حصل، هو الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل" والذي وصفه " بالخطأ التاريخي لأننا لم ندقق بصيغة الاعتراف الذي تضمن حق إسرائيل بالوجود، إذ كان يجب مقابلة هذا الاعتراف، في حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره"².

ولتوضيح الفرق بين الانخراط في المفاوضات من جهة، وما نتج عنها من إتفاقات من جهة ثانية وضرورة عدم الخلط بينهما، يجب القول بأن العملية التفاوضية مرت بمرحلتين:

الأولى: القبول بالمقايضة التاريخية التي تمثلت في اعتراف منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود مقابل إعتراف إسرائيل بالمنظمة بوصفها ممثل للشعب الفلسطيني.

الثانية: الترتيبات العملية التي حصلت بعد عودة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأرض المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث بدأت تظهر التعقيدات التي تضمنها الإتفاق، وإن كل بند فيه يحتاج إلى مفاوضات، فضلاً عن ترك قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات، والحدود لمفاوضات الوضع النهائي، مما شكل خطأ آخر؛ فمجرد وجود هذه القضايا الثلاث موضع خلاف بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فإن ذلك يُعطي المجال لإسرائيل في إغراق المفاوضات بالتفاصيل ومناوراتها الكثيرة؛ لأن قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات هي مواضع الصراع الحقيقي³. ويقر ناصر القدوة في هذا الجانب بأن " قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، رغم معرفتها بإسرائيل كقوة احتلال غاشمة، غير أنها إستهانت بقضية الإستيطان خلال المفاوضات وتفاجأت من حجمه وواقعه على الأرض"⁴.

2.4.1.5 إخضاع المفاوضات للشروط الإسرائيلية ورهن الوضع النهائي وفقاً لرؤيتها

رهنّت إسرائيل معايير نجاح الإتفاقية أو فشلها، والانتقال الى بحث قضايا الوضع النهائي بتطورات تطبيق المرحلة الإنتقالية، وبهذا المعنى وجد الموقف الإسرائيلي أن المرحلة

¹ غسان الخطيب، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² نبيل عمرو، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ الحسن، بلال: قراءات في المشهد الفلسطيني، مرجع سابق، ص 102.

⁴ ناصر القدوة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

الانتقالية هي فترة اختبار للنوايا والقدرات الفلسطينية، وأن عليهم أن يبرهنوا دائماً على صدق نواياهم قبل تقديم " تنازلات " إضافية لهم.

وبذلك يكون الأداء الفلسطيني محكوماً بشكل كامل لتقييم الطرف الإسرائيلي واعتباراته ومعاييرها التي لا تتدرج ضمن قواعده وأشروط راسخة، بل هي متغيرة حسب الموقف السياسي اللحظي، أثناء عقد المفاوضات¹.

حاولت إسرائيل قبل دخولها في مفاوضات الوضع النهائي، فرض محظورات سياسية تدخل ضمن استراتيجيتها، التي ترفض على سبيل المثال، الاعتراف بحق عودة اللاجئين إلى الخط الأخضر، مدعية أن إعرافها بذلك الحق قد يؤدي إلى تدمير الكيان المجتمعي الإسرائيلي، الذي أقام مدنه ومستوطناته فوق بقايا مدن وقرى فلسطينية، إضافة إلى إعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، ووضع الخطط، التي من شأنها ضم الأحياء العربية فيها، والإمعان في تهويدها، وفرض السيطرة اليهودية الكاملة عليها، إضافة إلى المضي قدماً نحو توسيع المستوطنات المحيطة بالقدس، لتصبح أمراً واقعاً على الأرض يقوض أي حل مستقبلاً².

3.4.1.5 "أمن إسرائيل" شرط مسبق للتقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين

الأمن أولاً، وهو شرط مسبق وضعته إسرائيل قبل التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين، حيث فرضت إسرائيل استراتيجيتها الأمنية على الفلسطينيين، ورأت أن الالتزام بمتطلباته سيساعد في الوصول إلى حل، وتمثل هذا الالتزام على شكل ترتيبات أمنية سعت إسرائيل من ورائها إلى تفريغ الإستقلال الوطني من مضمونه، ووفق هذا المفهوم الإسرائيلي للأمن الذي يفترض توفير قدرات فلسطينية وظروفاً مثالية تخضع الفلسطينيين لحماية أمن إسرائيل دون أي اعتبار لأمن الشعب الفلسطيني واستقراره، وتحويل الدولة المرجوة إلى محمية إسرائيلية، مما يسهم في فرض قيود خطيرة على السيادة الفلسطينية لفترة زمنية غير محددة، وبدون ترتيبات موازية ومتساوية على الطرف الآخر.

¹ الشقائي، خليل وآخرون (1995): المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية: مواقف إسرائيلية من قضايا الوضع النهائي، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ص 11.

² المرجع السابق، ص ص 20-21.

أما الطرف الفلسطيني، فلم يقبل بالطرح الإسرائيلي القائل بضرورة ضمان الأمن كشرط مسبق، بل إن المفهوم الفلسطيني للأمن هو نتاج مجموعة من العوامل الواجب توافرها، أهمها توفر ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، وحدث تقدم سريع في المفاوضات، تؤدي مجتمعة إلى تهيئة مناخ شعبي داعم للعملية السلمية، أما غير ذلك من وجهة نظر فلسطينية سيكون له تأثير معاكس يدفع باتجاه المزيد من التدهور الأمني وفقدان ثقة الشارع الفلسطيني بنجاعة العملية السياسية ودورها¹.

استخدمت إسرائيل مفهوم "الأمن قبل تحقيق تقدم في المفاوضات" أو الأمن مقابل السلام، كمبرر للحيلولة دون انجاز منظمة التحرير الفلسطينية لهدفها المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، لما ينطوي على ذلك من خطر استراتيجي على إسرائيل من الناحية العسكرية والإقتصادية والمائية، وأن هذه الدولة تهدد الأمن والسلام والإقليمي.

5.1.5 تحولات بنوية في دور المنظمة وتداخل في العلاقة مع السلطة

1.5.1.5 تأسيس السلطة وتحول الخطاب السياسي

حول اتفاق أوسلو منظمة التحرير الفلسطينية من حركة تحرر وطني في المنفى، إلى جهاز حكومي بيروقراطي، واستبدل الخطاب السياسي الذي يركز على الكفاح المسلح إلى خطاب يدعو إلى انتهاج وسائل العمل الدبلوماسي، وتحقيق السلام عن طريق المفاوضات بوصفها هدفاً استراتيجياً وحيداً، وبذلك يكون الاتفاق أحدث تحولات مهمة في البنية السياسية والتنظيمية للمنظمة، وخلق حالة استثنائية ومركبة في مجمل الوضع الفلسطيني، هذا الإتفاق سمح بإقامة سلطة على جزء محدود من الأرض الفلسطينية وأبقى الاحتلال جاثماً عليها في الوقت نفسه، وبهذا المعنى تكون هذه المرحلة جزءاً من مراحل التحرر الوطني².

¹ الشقائي، خليل وآخرون: المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية: مواقف اسرائيلية من مفاوضات الوضع النهائي، مرجع سابق، ص ص 11-12.

² ايوب، حسن، افاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني اشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 249.

تأسست السلطة الفلسطينية بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها سلطة مؤقتة نالت شرعيتها من الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، ومن المجلس المركزي، الذي انعقد في تونس بتاريخ 10 تشرين أول / أكتوبر 1993م، معلناً قيام السلطة إمتداداً للمنظمة وذراعاً سياسياً ومرجعية تنظيمية لها في الداخل، ونشأت في ظل ظروف ذاتية وموضوعية ضاغطة سواء أكان على مستوى النظام السياسي الفلسطيني وبيئته الداخلية، أم على المستوى الإقليمي والدولي.

عمّق تأسيس السلطة الفلسطينية حالة الانقسام داخل الساحة السياسية الفلسطينية المنقسمة أصلاً بفعل المشاركة في عملية التسوية منذ مؤتمر مدريد بعد معارضة أبدتها منظمات فلسطينية منضوية تحت لواء المنظمة، إضافة إلى حركتي حماس والجهد الإسلامي، في مشهد أعاد إلى الأذهان الحالة التي مرت بها الساحة الفلسطينية إبان إقرار استراتيجية المراحل عام 1974 وتشكل جبهة الرفض آنذاك¹.

2.5.1.5 إشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة الفلسطينية

انطوت العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير على عدد من الإشكاليات، التي تفاعلت في سياق الإزدواجية بين مؤسستيهما، حيث أسهمت في حدوث نزاعات حول الولاية السياسية والوظيفية لكل منهما وتداخل الصلاحيات، مما أدّى إلى تآكل دور المنظمة وقواها حيث إنتقال صنع القرار إلى الرسمي مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومنحها صلاحيات دستورية واسعة، وأضحت الكلمة المركزية للسلطة، بعيداً عن هيئات منظمة التحرير الفلسطينية الشرعية التي تم تهميش قراراتها إلى حدّ كبير².

جدير بالذكر، أن إتفاق أوسلو كان له الدور البارز في تقييد مهام منظمة التحرير الفلسطينية، حيث عمل الطرفان الأمريكي والإسرائيلي على تضيق التمثيل الفلسطيني في المفاوضات بإسم المنظمة، واستبدالها بالسلطة الفلسطينية بهدف إضعاف منظمة التحرير

¹ برهم، عبد الله: إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: إشكالية "الهيكيلية والبرنامج"، مرجع سابق، ص 94، عن السبع، عماد (1996): أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني، ط1، مؤتمر مواطن 1995/11/24، رام الله: مواطن، ص 196.

² أيوب، حسن، أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 252.

وعزلها؛ لما تمثله بوصفها كياناً جامعاً لشرائح الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده كافة، وهي المدافع عن حقوقه المشروعة وقضاياها، ولا سيما قضية اللاجئين التي تتربع على قمة القضايا الفلسطينية، وبذلك يكون الهدف من التفاوض مع السلطة تمزيق الفلسطينيين كياناً وشعباً، وإقتصار القضية الفلسطينية، واختزالها على حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن الضغط الذي مارسه الطرفان الأمريكي والإسرائيلي من أجل إلغاء مواد الميثاق الوطني، ولا سيما المادة التاسعة، التي تؤكد أن " الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً"¹.

وفي المقابل نجد أن ياسر عرفات أصرَّ على إبقاء بعض مؤسسات المنظمة في الخارج، ومنها على سبيل المثال " الدائرة السياسية" في تونس، و"الصندوق القومي" في عمان، واحتفاظ المنظمة بملف المفاوضات مع إسرائيل وتوكيل اللجنة التنفيذية مسؤوليته، وترؤس واحد من أعضائها للوفد الفلسطيني في مفاوضات الوضع الدائم؛ وذلك يعكس مدى الدور المحوري والرئيسي، الذي تضطلع به منظمة التحرير الفلسطينية، وتأمين حرية حركة مسؤوليها، خاصة، بعد انتقال معظم قياداتها إلى داخل الأرض المحتلة عام 1967م.

إن الانقسامات الحادة التي ظهرت في الساحة الفلسطينية، ونشوء التكتلات والجهات المعارضة، أسهمت في إضعاف المنظمة وتراجع دورها؛ حيث شهدت الساحة الفلسطينية نوعاً من التجاذبات والتنافر بين السلطة من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، خاصة التيارات الإسلامية المتمثلة في حركة حماس والجهاد الإسلامي، ذلك كله، أدى إلى بروز العديد من الإشكاليات داخل بنية النظام السياسي الفلسطيني².

6.1.5 المفاوضات ما بعد المرحلة الإنتقالية ونظرة الفلسطينيين لها

اللجوء إلى المفاوضات بوصفها وسيلةً لتحقيق هدفٍ ما، هو أمر طبيعي لحل مختلف أنواع الصراعات، بل يمكن القول: إنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم بين أطراف صراع معين

¹ تيسير خالد، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² بلقريز، عبد الله: منظمة التحرير الفلسطينية الانتفاضة - الحصيلة والمستقبل، مرجع سابق، ص12.

دون استخدام التفاوض أو أي شكل من أشكاله في مرحلة ما، بالتالي فإن المفاوضات ليست وسيلة سلبية بحد ذاتها، واللجوء لها لا يعتبر ضعفاً أو تنازلاً، فهي ليست غاية، وإنما وسيلة لتحقيق غاية، ولكن المشكلة تكمن في توقع تحقيق الغاية بانتباع وسيلة لم يتم الاعداد والتحضير لها جيداً.

إن نظرة الفلسطينيين السلبية للمفاوضات ليس كونها وسيلة، وإنما للإرث المتراكم جراء توالي التراجعات التي أصابت قضيتهم؛ بسبب قلة الإستعداد، وسوء الأداء التفاوضي في محطات عديدة من ناحية، والإحباط الشديد الذي ألم بهم نتيجة التعنت الإسرائيلي والانحياز الأمريكي، اللذين أديا إلى التسويف والمماطلة في تطبيق الاتفاقيات، والإستمرار بالتوسع الاستيطاني، وما تسببه من التهام للأرض الفلسطينية، وتقويض مشروع حل الدولتين¹. وفي ذلك يقول ناصر القدوة: "لا يوجد خلل في الرؤية الاستراتيجية، إنما الخلل بالأداء التفاوضي وكيفية استغلال الأدوات الدولية المتاحة"، وأضاف القدوة فيما يتعلق باتفاق أوسلو والضجة التي حصلت حوله: "إن الانتقال من مدريد ومفاوضات واشنطن إلى إتفاق أوسلو مباشرة هو نتاج للانتقال إلى الإستراتيجية الأساسية للمراحل من خلال الممثل السياسي للشعب الفلسطيني، وصولاً إلى اتفاق حول قضايا الحل النهائي" بالتالي حسب وجهة نظر ناصر القدوة فإن مدريد - واشنطن ومن ثم أوسلو يحملون الطبيعة نفسها².

1.6.1.5 فشل المفاوضات وتناقض الأهداف بين أطرافها

ماطلت إسرائيل في تطبيق استحقاقات اتفاقيات أوسلو، وتأخرت في تنفيذ مراحلها بإعادة الإنتشار واستكمال الانسحاب من أراضي الضفة الغربية، مما عزز حالة عدم الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فجاءت دعوة الرئيس الأمريكي في حينه بيل كلينتون، إلى مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام 2000م، بوصفها أول مفاوضات حول قضايا الوضع النهائي، وكان من أهداف تلك المفاوضات، تحقيق إختراق سياسي، وتلبية لرغبة أباها أيهود باراك رئيس الحكومة

¹ الجرباوي، علي (2016) لكي يكون امام المفاوضات في امكانية نجاح المفاوضات، ورقة في مؤتمر التوجهات الفلسطينية لتغيير الوضع الراهن، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ص 9.

² ناصر القدوة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

الإسرائيلية آنذاك، وبضغط على الرئيس ياسر عرفات، الذي اعترض على توقيتها، وأظهر يقيناً من نتائجها، حيث إن السياق الزمني لانعقادها لم يكن مناسباً للفلسطينيين، للأسباب التي ذكرتها الدراسة أعلاه، خصوصاً في ظل صعوبات سياسية وإدارية وأمنية واجهت السلطة الفلسطينية¹. كما أن الموقف العام لقيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية كان نافراً من السياسة الأمريكية ورؤيتها للحل؛ لأن رهانها على الموقف الأمريكي في استكمال عملية الخلاص من الإحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كان متناقضاً مع السياسة والأهداف الأمريكية، وظهر في كامب ديفيد أن الوصول إلى تسوية نهائية أمرٌ في غاية الصعوبة، نتيجة إصرار إسرائيل على الإحتفاظ بالكتل الإستيطانية في الضفة الغربية، وإبقائها موضوعي القدس واللاجئين دونما حل، مما أدى إلى انهيار المفاوضات واندلاع انتفاضة الأقصى، بعد شهرين من فشل مفاوضات كامب ديفيد².

راهنّت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على أن الحل للقضية الوطنية يأتي من خلال الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها " تملك مفاتيح "الحل"، لذا، حسمت أمرها بالتوجه نحو السلام الأمريكي، وكثفت في سبيل ذلك من مساعيها باتجاه البحث عن دور أمريكي لإيجاد الحل المنشود، ويقول الرئيس محمود عباس "ابو مازن": في كتابه طريق أوسلو "كنا نعتقد ان الإدارة الأمريكية ستفهم الرسالة التي أطلقناها من خلال المجلس الوطني عام 1988، أي الاعتراف بقرارات (242 و 338 و 181) ضمن مبادرة فلسطينية للسلام، إلا أن اعتقادنا لم يكن في محله"³.

2.6.1.5 نهاية المرحلة الإنتقالية، والعودة إلى العمل المسلح

طوال فترة التفاوض التي جاءت ما بعد مرحلة أوسلو لا يوجد ما يثبت العمل على خيار أو استراتيجية واضحة المعالم أو حتى استعدادات أخرى بديلة، باستثناء انتفاضة الأقصى، التي

¹ الشرفا، نابغة: استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي، مرجع سابق، ص65؛ عن شير، جلعاد "قاب قوسين او ادنى: تفاصيل المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية في كامب ديفيد"، ص35.

² صالح، محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص172.

³ عبد الحميد، مهند: اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة - الضعف والخضوع، مرجع سابق، ص124.

تفجرت اثر اقتحام شارون لباحات المسجد الأقصى، وخاضها الفلسطينيون دون تحضير أو مقدمات أو سياسات محددة، وكانت عبارة عن ردة فعل بسبب فشل المفاوضات، وسيطرة الطابع المرتجل على الموقف الفلسطيني برمته، فأخذت شكلاً مختلفاً تماماً عن طبيعة وشكل وأهداف انتفاضة عام 1987¹.

مرت انتفاضة الأقصى بمراحل متعددة، حيث شهدت مرحلتها الأولى على الصعيد الميداني القدرة على تحقيق توازن في الرعب والخسائر البشرية، وأعدت العمل الفدائي المسلح إلى الواجهة من جديد، بعد أن دفعت كثير من قطاعات عسكرية متعددة، تابعة لحركة فتح والسلطة والمنظمات الفلسطينية الأخرى بجل قوتها في المعركة.

غير أن أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001م، التي تزامنت مع استخدام فصائل فلسطينية العمليات العسكرية التي استهدفت العمق الإسرائيلي ألقت بظلالها على الفلسطينيين، واستغلتها إسرائيل لمصلحتها، فأحدثت انقلاباً وتحولاً في غير مصلحة الشعب الفلسطيني لمقاومته الاحتلال الاسرائيلي، وأصبح يُنظر إلى النضال الوطني بأنه إرهاب، وهذا الذي دعا الرئيس عرفات لمحاولة تداركه، والتعاطي مع المبادرات المطروحة منها الأمريكية والأوروبية والوسطاء الدوليين بهدف الإعلان عن وقف لإطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهو مصطلح جديد أُدخل إلى سياسات الوضع الفلسطيني في الداخل المحتل²، مما أدّى الإرتجال في الموقف الفلسطيني، الذي تعرضت له الدراسة حول الإنتفاضة إلى نتائج عكسية للأهداف التي أراد الرئيس عرفات تحقيقها، ويمكن اختصارها بتحسين الشروط التفاوضية، وتحقيق ما عجزت مفاوضات كامب ديفيد عن تحقيقه³.

تطورت الأمور في المرحلة الثانية من الانتفاضة، بعد سقوط حكومة باراك في الإنتخابات الإسرائيلية عام 2001م، ووصول اريئيل شارون إلى سدة الحكم، الذي كان يحمل

¹ عبد الحميد، مهند: اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة - الضعف والخضوع، مرجع سابق، ص ص 121-122.

² جهاد رمضان، مقابلة شخصية، أمين سر فتح اقليم نابلس، نابلس، بتاريخ 2017/11/13.

³ عبد الحميد، مهند: اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة - الضعف والخضوع، مرجع سابق، ص 122.

حقداً شخصياً على منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات تحديداً، فأطلق العنان لقواته باجتياح المناطق الفلسطينية المصنفة "أ"، في عملية عسكرية بدأت أوائل نيسان / ابريل 2002، أطلق عليها " عملية السور الواقفي"، سقط خلالها العديد من الشهداء وشنت إسرائيل في أعقابها حملة ممنهجة لتقويض دور السلطة بتدمير بنيتها التنظيمية والتحتية والسياسية والمالية والادارية، ومحاولة شطب دورها من عملية التسوية باتباع استراتيجية روجت لها دولياً تحت شعار: " عدم وجود شريك فلسطيني للسلام".

أقدمت إسرائيل على هذه الخطوة التصعيدية بعد أيام فقط من عقد مؤتمر القمة العربي ببيروت في 27-28 اذار / مارس 2002، الذي أطلقت المجموعة العربية من خلاله مبادرة السلام التي هي بالأساس مبادرة سعودية، وحلت مكان مشروع فاس، وأضحت هي المرجعية المعتمدة لرؤية العرب للتسوية، التي لم تختلف في جوهرها عن سابقتها، إلا بالحديث عن إقرار صريح وتطبيع شامل مع إسرائيل في حالة إبداء الأخيرة الموافقة على بنودها¹. ردت الحكومة الإسرائيلية على المبادرة العربية بإعادة إحتلال المدن الفلسطينية، وواصلت حصار ياسر عرفات في المقاطعة بمرام الله، بعد أن اتخذت قراراً واضحاً حظي بمباركة إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لتصفيته سياسياً وجسدياً، وهو ما حصل بالفعل في 11 تشرين الثاني / نوفمبر 2004، حيث غيب عرفات عن المشهد الفلسطيني، وتولى الرئيس محمود عباس رئاسة السلطة والمنظمة، لتبدأ مرحلة جديدة عنوانها، انحدار الإنتفاضة إلى مستوياتها الدنيا، سواءً أكان على مستوى العمل الفدائي والمقاوم أم على صعيد المجتمع الفلسطيني، خاصة بعد أن انتشرت سلوكيات وظواهر سلبية داخل المدن والقرى والمخيمات، منها؛ بروز بعض المجموعات المسلحة التي أخذت تمارس سياسة الاستقواء على المواطنين الفلسطينيين، الذين ضاق بهم الحال نتيجة الظروف الإقتصادية السيئة وزادها انفلات أمني كان له الأثر الكبير على مجريات حياتهم اليومية².

¹ صالح، محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 175.

² جهاد رمضان، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

يتفق الباحث مع جهاد رمضان امين سر حركة فتح في نابلس بقوله: "كان هناك فجوة كبيرة في توازن القوة، فلا يوجد مقارنة بين القوة الفلسطينية والإسرائيلية، إلا من سلاح خفيف يحمله شبان فلسطينيين مقاتلين، آمنوا بالتضحية والجود بالأنفس أمام ترسانة وآلة عسكرية تضم طائرات حربية واستطلاعية وسلاح ثقيل استخدمته ضد الشعب الفلسطيني الأعزل"، ويقول رمضان: "انتفاضة الأقصى لها من الإيجابيات التي يجب أن لا نغفلها، ولكن في مرحلة ما أخذ العداد بالتراجع العكسي والحياد عن المصلحة الوطنية"¹.

يعتقد الباحث بأنه لا يمكن التشكيك في الحالة الوطنية لأي من فصائل العمل الوطني ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن انتفاضة الأقصى على المستوى الإستراتيجي لم تحقق شيئاً، بل كان لها مردود سلبي عبر منح إسرائيل ذرائع لتكريس الحصار على المدن الفلسطينية، وإقامة جدار الفصل العنصري ورفع وتيرة الإستيطان في الضفة الغربية بحجة توفير الأمن للإسرائيليين، ومنع العمليات العسكرية الفلسطينية التي جاءت معظمها خارج سياق العمل الاستراتيجي المنظم والمخطط له، والذي لا يصب في مصلحة القضية الوطنية، فضلاً عن عدم تحقيق أهدافها بشكل عام، بل وجهت أحياناً في إطار المناكفات الفصائلية، والإنقسام في الرؤى والإختلاف بالوسائل والأدوات، غير أنها في المقابل تُعد واحدة من المحطات النضالية، التي خاضها الشعب الفلسطيني، وقدم من خلالها الكثير من الشهداء على رأسهم ياسر عرفات وأحمد ياسين وأبو علي مصطفى وغيرهم من قادة العمل الوطني والمقاوم.

7.1.5 تحول مفهوم الصراع من قومي الى إقليمي

رسخت هذه المفاوضات مفهوم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وكأنه قضية منفصلة عن الصراع العربي الإسرائيلي، وفي هذا السياق برز السؤال الأهم "هل تحول الموضوع الفلسطيني الى صراع إقليمي؟"

اتفق غسان الخطيب وأحمد جميل عزم حول عدم امكانية الحصول على إجابة شافية عن هذا السؤال، اذ يقول الخطيب: "لا نستطيع الجزم أنه لو بقي الفلسطينيون داخل البوتقة العربية

¹ جهاد رمضان، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

كان أفضل أم أن أخذهم الأمر بأيديهم أفضل، لأن الطريق الأول لم ينجح والثاني لم ينجح أيضاً¹. ويوضح الخطيب ذلك مستشهداً بما قاله هاني الحسن "بأن المنهج القومي أخفق ولذلك الفلسطينيين استمروا في مسيرتهم الوطنية واستطاعوا توريط العرب وأجبروهم على تقديم الدعم تلقائياً"، وهنا يصف غسان الخطيب هذا الكلام بالشعبي وال جماهيري إلى أبعد الحدود وهو ناتج عن عدم تقييم المراحل ومراجعة السياسات.

يختتم غسان الخطيب هذا الإطار قائلاً: "بتقديري لو استمر العامل القومي هو المتحكم فلن يكون هناك نتيجة؛ لأنه أي التيار القومي هو نفسه هزم عام 1967 هزيمة نهائية، في المقابل عندما أخذ الفلسطينيون زمام قضيتهم بأيديهم وساروا في استراتيجيتهم المستقلة، فإن هذا العامل هُزم أيضاً منذ 67-82" حيث كان العمل الفدائي في أوجه، وبهذا فإن الخيارين الوطني والقومي لم يكتب لهما النجاح كما يظهر التاريخ الحديث². وفي السياق نفسه، يقول أحمد جميل عزم: "إن هذه المسألة من الصعب الحكم عليها بشكل دقيق لأسباب عدة أهمها: لا يمكن القول إن الصراع فلسطيني اسرائيلي بحت، وبالتالي أخرج العرب من هذا الصراع كأن يقال أنهم أصبحوا مثلهم مثل أوروبا أو أنهم مثل دول أمريكا اللاتينية، فالمسألة لا تتعلق بالفلسطينيين وحدهم وإنما يتعلق بمنظومة فكرية تتصل بالهوية في العالم العربي"³، وبهذا المعنى، فإن فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، شهدت حديثاً عن مشروع وحدة عربية اندماجية تنتهي فيها الحدود، وتصبح الدول العربية دولة واحدة، غير أن هذا المشروع انتهى وفشل ولم يعد هناك من يتحدث فيه، بالمقابل يدور الحديث اليوم عن دول عربية وهذا معناه أن هذه الدول مازالت مرتبطة بالهوية العربية دون التطرق للحديث عن وحدة اندماجية بالمطلق.

من هذا المنطلق، يتبين للباحث أن ثمة قاسم مشترك بين هذه الدول وهو العروبة وقاسم مشترك آخر له علاقة بالجغرافيا السياسية، مثل مجلس التعاون الخليجي، أو محاولات لمجالس أخرى من هذا القبيل، مثل: التعاون المغاربي، أو مجلس التعاون العربي الذي ضم العراق

¹ غسان الخطيب، مقابلة شخصية مرجع سابق؛ أحمد جميل عزم، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² غسان الخطيب، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ أحمد جميل عزم، مقابلة شخصية مرجع سابق.

ومصر والأردن، بالتالي فإن الهوية الوطنية أو القطرية، ترسخت في كل دول العالم العربي ولم يعد هناك شيء استراتيجي جامع، ولكن يبقى هناك نوع من الخصوصية لهذه الهوية العربية.

يجد الباحث، ترابطاً بين ما ذهب إليه أحمد جميل عزم في حديثه عن مفهوم الصراع، مع ما قاله نبيل عمرو، حول " الدور الذي لعبه العرب في القضية الفلسطينية قد تغير، من الشريك في الصراع الى المتضامن"¹، الذي يبعث بالجيش كما حصل عام 1948، على الرغم مما قيل بأنها مهلهلة وغير جادة، مروراً بالدول العربية التي شاركت في حرب عام 1973م، وما تبعها من حظر نفطي، إلى التضامن، وبهذا المعنى تغير دور العرب من طرف في الصراع إلى متضامن، غير أنه لا يمكن القول أنه مثله مثل أي طرف آخر في العالم، ولكن في الوقت نفسه، أصبح مفهوم الصراع صراع فلسطيني اسرائيلي.

وبرأي الباحث، أن جزء من هذا يتحمل مسؤوليته التحولات التاريخية كلها التي حصلت في العالم العربي التي عملت على ترسيخ الدولة القطرية، وجزءاً منه يتحمله الفلسطينيون أنفسهم باختيارهم تبني الحل الوطني، باعتبار أنهم رأس الحربة والطليلة النضالية، وأصحاب القرار الوطني المستقل، وبالتالي أسهم الفلسطينيون في إنقاذ العرب من مأزقهم في تحمل مسؤولية القضية الفلسطينية، وأعطوهم الفرصة السانحة للتوصل منها، بل والمساومة عليها في محطات تاريخية مختلفة.

2.5 استراتيجية إعادة تدويل الصراع في إطار القانون الدولي

بعد سنوات طويلة من مرحلة المفاوضات واتفاق أوسلو، الذي تبين أن خطره يكمن في محاولة إسرائيل فرض إرادتها على الفلسطينيين بوصفه أمراً واقعاً، وتحويل الاتفاق من حل مؤقت إلى حل دائم، كان لا بدّ من إعادة صياغة عناصر القوة المادية، وتوظيف قوة التحمل التي يملكها الشعب الفلسطيني للتحويل نحو تكتيكات وبدائل تعيد القضية الوطنية الى مكانتها من جديد.

¹ نبيل عمرو، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

لم تتوقف القيادة الفلسطينية خلال العملية السياسية عند احتمال فشل الحل وعدم الوصول إلى هدف إقامة الدولة المستقلة طوال فترة التفاوض، ولم تضع خطة أو استراتيجية بديلة، باستثناء انتفاضة الأقصى، ولاحقاً الذهاب إلى الأمم المتحدة، والحصول على عضوية مراقب، والتوجه إلى مجلس الأمن لطلب الانضمام إلى المؤسسات الدولية¹. وبذلك يكون الشعب الفلسطيني قد فقد كثيراً من عناصر قوته، وأصبح في وضعية شجعت على تقويض مقومات تحرره، واستقلاله وتقرير مصيره، بأسلوب الإضعاف المنهجي الذي اتبعته إسرائيل للبنى التحتية والمادية والبشرية للمجتمع الفلسطيني عبر عمليات التهويد في القدس والمناطق المصنفة "C" حسب أوسلو، والتوسع الإقليمي في الضفة الغربية. كان لذلك كله، علاقة بوصول المفاوضات إلى طريق مسدود، إضافة إلى تغول الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة للسياسات والإجراءات الإسرائيلية في المنطقة، وسيطرتها على المشهد السياسي خاصة بعد الأزمات المتلاحقة التي عصفت في الدول العربية ابتداءً من إحتلال العراق عام 2003، ولاحقاً السيطرة على ما سمي " الربيع العربي"، وإطلاقها يد المجموعات الراديكالية المتطرفة مثل تنظيم الدولة " داعش" وجبهة النصرة وغيرها، الأمر الذي أسهم بنشوب الحروب الداخلية الأهلية، وإشغال الإقليم، وهذا ألقى بظلاله سلباً على القضية الفلسطينية التي أضحت في وضع صعب جداً².

بالعودة إلى ما سبق، تعين على القيادة الفلسطينية إعادة النظر في مسار التفاوض، والبحث عن البدائل الممكنة للخيار، الذي ثبت فشله على مدار عقدين من الزمن أو أكثر، ورأت أنه ليس من الحكمة الإصرار على خيار تم تجربته دون جدوى، وفق الصيغ التي اعتمدها هذا الخيار، كما أنه ليس من المعقول أن تضيق السبل والخيارات أمام صاحب الحق حتى يضطر للتمسك بخيار وحيد دون غيره³. ويرى محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح" أن تقسيمات أوسلو لم تعد قائمة، لأن إسرائيل نفسها من أنهت هذا التقسيم، ولم يبق منه إلا ترخيص

¹ عبد الحميد، مهند: اختراع شعب وتفكيك اخر: عوامل القوة والمقاومة - الضعف والخضوع، مرجع سابق، ص192.

² ناصر القدوة، مقابلة شخصية، مرجع سابق؛ جهاد رمضان، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ الشعيبي، عزمي (2012) " منظمة التحرير: البرنامج الوطني وآليات تنفيذه، في القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وفاق تغيير المسار الاستراتيجي، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، المؤتمر السنوي الاول في اريحا (20 و 21 كانون الثاني / يناير 2012)، ص ص 55-56.

البلديات" ويضيف اشتية حول تصنيفات أو سلو قائلاً: " المنطقة المصنفة"أ" معناها حوض المدن التي فيها للسلطة سيادة أمنية والنظام العام، والمخطط الهيكلي، والتراخيص، غير أن السلطة الفلسطينية فقدت أهم شيء وهو السيادة الأمنية داخل مناطق "أ"، بفعل استباحة جيش الاحتلال لها بشكل يومي"¹.

1.2.5 مفهوم التدويل

تُعدُّ القضية الفلسطينية واحدة من أكثر القضايا تدويلاً، بل إنها نشأت مدولة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان لها النصيب الأكبر من قراراتها ووكالاتها المتخصصة ولجانها المختلفة²، ويؤكد ذلك ناصر القدوة بالقول: " لا يوجد شيء أسمه تدويل الصراع وهو صراع دولي بالأساس منذ عصبة الأمم المتحدة وتعاملها مع فلسطين على أساس قرار 181، وبالتالي تعاملت المنظومة الدولية مع هذا القرار من البدايات، لذا لا يمكن تدويل ما هو مدول أصلاً، بل يمكن القول أنه رفع لمستوى الصراع وتصعيده إلى صراع دولي"³. ويُعرف مصطلح التدويل من وجهة النظر الفلسطينية، بأنه "نقل القضية الوطنية الكبرى لفضاء جديد من الإشتباك السياسي والقانوني مع الاحتلال وتعظيمه في معركة تراكمية طويلة؛ وذلك يعني أن التوجه إلى الأمم المتحدة وما تلاه من خطوات كان إيذاناً بعمل جديد على المستوى الدولي سعيًا وراء تدويل الصراع ووضع العالم أمام واجباته القانونية والأخلاقية تجاه الأراضي المحتلة وسكانها المدنيين من الفلسطينيين، بتوظيف الهوامش المتاحة وحسن الاستخدام والتعامل معها.

وبهذا المعنى فإن التدويل أو إعادته يسعى إلى رفع المشروعية الأخلاقية والقانونية والسياسية عن الاحتلال وممارساته وجرائمه، تجاه الشعب الفلسطيني، وإطلاق عملية البحث في

¹ محمد اشتية، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² الجندي، خالد (2011) "ناهيون للأمم المتحدة: فهم الاستراتيجية الجديدة للدولة، نقلا عن مجلة "Foreign affairs"، (ترجمة زهير عكاشة)، مجلة التخطيط الفلسطيني، غزة، عدد 30-31، ص 200.

³ ناصر القدوة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

ما يمكن أن يكون رادعاً لدولة تمارس إرهاب الدولة وتعد نفسها خارج إطار القانون الدولي، وما يمكنه أن يحقق انصافاً وعدالة للضحايا الفلسطينيين¹.

2.2.5 مسارات التدويل لنقل الصراع الى الساحة الدولية

انطلقت القيادة الفلسطينية بحملة دبلوماسية تهدف للحصول على إعراف دولي واسع النطاق في دولة على حدود عام 1967، كمقدمة لنيل العضوية الرسمية في هيئة الأمم المتحدة، وتشير الإستراتيجية التي تمثلت في الدعوة إلى الإعراف بالدولة الفلسطينية وقبولها كعضو كامل في المنظمة الدولية، إلى تحول دراماتيكي في النهج الفلسطيني للصراع مع إسرائيل، بفعل تراكم العديد من العوامل على مدى سنوات طويلة، دفعت القيادة بهذا الإتجاه، ستأتي الدراسة على تفصيلها لاحقاً.

استعرض محمد اشتية استراتيجية تدويل الصراع بالقول " إن هذا التوجه جاء تتويجاً للقناعة التي وصلت إليها القيادة الفلسطينية بضرورة نقل الصراع إلى الساحة الدولية، والتي تمت عبر ثلاثة مسارات²:

1. **المسار السياسي:** بدأت القيادة الفلسطينية التمهيد لهذا المسار الذي أطلق عليه " استحقاق أيلول" منذ عام 2011، في محاولة لحجز مقعد داخل الأمم المتحدة، ونيل العضوية الكاملة التي من شأنها أن تؤهل دولة فلسطين للحصول على اعترافات الدول والانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية (International criminal court) - ICC، واتفاقية روما بهدف إتاحة الفرصة أمام الفلسطينيين لتقديم قادة الإحتلال إلى المحاكمة كمجرمي حرب، وغيرها من المنظمات الدولية المهمة أهمها اليونسكو لتثبيت الوجود الفلسطيني وهويته التراثية والثقافية.

¹ يونس، عصام (2015) " الجهود الفلسطينية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في مجلس الامن والانضمام للمنظمات الدولية، ورقة مقدمة في مؤتمر " التحولات في النهج السياسي الفلسطيني - نحو كسب التأييد الدولي من اجل القضية الفلسطينية، غزة: منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الثامن، ص 194.

² محمد اشتية، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

استمرت المحاولات الفلسطينية في إطار السعي لتحقيق هذا الهدف، والذي تحقق في 29 تشرين ثاني / نوفمبر 2012، حيث تم التصويت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة على إدراج فلسطين بوصفها دولة بصفة مراقب، وحصدت إعتراف 138 دولة بما فيها الفاتيكان وبرلمانات أوروبية تباعاً منها البرلمان البريطاني والفرنسي واليوناني، وذلك بعد فشل استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بالدولة الفلسطينية كاملة العضوية تحت ضغط كبير مارسه الإدارة الأمريكية وإسرائيل على الدول الأعضاء.

2. المسار الإقتصادي: بذلت خلاله القيادة الفلسطينية جهوداً حثيثة لدفع الإتحاد الأوروبي نحو وسم البضائع الإسرائيلية المنتجة داخل المستوطنات "Labelling Of Settlements"؛ وقد نجح هذا المسار باستصدار قرار من الإتحاد في التأشير على تلك البضائع كبضائع قادمة من المصانع الموجودة في مستوطنات مقامة على أراضي الفلسطينيين، التي تقع ضمن حدود الرابع من حزيران عام 1967 ومقاطعتها، ومن ثم خاض الفلسطينيون حملة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية بما فيها بضائع المستوطنات في كل أنحاء العالم.

3. المسار القانوني: وهو المسار الذي جاء حصيلة النجاح في الوصول إلى عضوية محكمة الجنايات الدولية، وتم من خلاله رفع ثلاث قضايا للمحكمة، **الملف الأول** يتعلق بالمستعمرات الإسرائيلية، و**الملف الثاني** حول العدوان على غزة، أما **الملف الثالث** فهو ملف خاص بالأسرى القابعين خلف القضبان في سجون الإحتلال، ويقول محمد اشتية: "إننا ما زلنا في خوض غمار المسار الثالث ولم نتوقف وإنما يجب النظر إلى الموضوع بانسيابية"، بمعنى التوجه نحو استراتيجية واضحة تمام الوضوح بالتدرج، حيث يضيف اشتية "إن التحولات الاستراتيجية التي بدأت بالتحول من الثورة الفلسطينية عبر الكفاح المسلح، وهدفها تحرير كامل التراب الوطني، إلى المفاوضات وهدفها دولة على حدود عام 1967، عاصمتها القدس وحق العودة للاجئين، إلى تحول آخر ما زال هدفه دولة فلسطينية ولكن الأداة النضالية أصبحت ميدانياً عبر المقاومة الشعبية، ودولياً بتدويل الصراع"¹.

¹ محمد اشتية، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

3.2.5 العوامل المترابطة التي دفعت الفلسطينيين إلى تبني استراتيجية تدويل الصراع

نجحت إسرائيل في تطبيق استراتيجيتها التفاوضية القائمة على أساس "إدارة الصراع" وليس "حل الصراع"، حيث سعت منذ التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993، إلى إضعاف الخيارات الفلسطينية، وإجبار الفلسطينيين على الخضوع للخيارات الإسرائيلية المتاحة¹، فضلاً عن مواصلة الحكومات الإسرائيلية التكرار لكافة الإتفاقيات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية، والإمعان بارتكاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، في ظل غياب المحاسبة وتفعيل أدائها القانونية والأخلاقية المؤسسة للعدالة من ناحية، وغياب الإرادة الدولية التي من شأنها تحقيق الحد الأدنى من مطالب وحقوق الشعب الفلسطيني من ناحية أخرى².

لذلك، لم يعد من بد سوى أن يأخذ الفلسطينيون قضيتهم في طريق السعي وراء الحرية، ورفع الظلم، ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، والبحث في الممكنات لا سيما المرتبطة بالفعل السياسي الموجه بحصول فلسطين على صفة الدولة، بعد أن غيرت إسرائيل معالم الجغرافيا والديمغرافيا في الأرض المحتلة بإجراءات نافذة، من استيلاء على الأراضي، واستيطان للمدينة المقدسة وتهويدها، وتفتيت لوحدة تلك الأراضي، ودفع سكانها للعيش في أقباص محكمة³.

1.3.2.5 عدم الالتزام بالمواعيد المحددة أو (الجدول الزمني) للاتفاقيات المبرمة

كانت خريطة الطريق التي أطلقها جورج بوش الابن في 24 حزيران / يونيو 2002، مليئة بالثغرات، إذ على الرغم من أنها تدعو إلى تسوية نهائية، والدخول في المفاوضات، إلا أنها لم تقدم تصوراً للحل يلزم الجانب الإسرائيلي بشيء، بينما تترك الجانب الفلسطيني تحت رحمة الشروط الإسرائيلية، التي تفرض على السلطة الفلسطينية وقف الإنتفاضة وإجراء عملية إصلاحات سياسية وإدارية وأمنية وإقتصادية شاملة، كما أن الحكومة الإسرائيلية وضعت 14

¹ صالح، محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 171.

² يونس، عصام: "الجهود الفلسطينية للاعتراف بالدولة الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 189.

³ المرجع السابق، ص 190.

تحفظاً على الخطة، أفرغتها عملياً من محتواها، زادها ما أبداه الأمريكيون من تفهم لتلك التحفظات الإسرائيلية، التي تكفي لتعطيلها واستبعاد القيمة الزمنية منها عبر إخضاع الشروط المفروضة على السلطة الفلسطينية للتقييم والمرجعية الإسرائيلية التي تحكم على مدى التقدم من تحققها¹.

استمرت إسرائيل في رفع شعارها المعهود التي اعتادت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الترويج له "أنه لا مواعيد مقدسة"، وواصلت الإستهتار وفرض الحقائق على الأرض، والإملاءات والتكرار للمواعيد، على الرغم من أن مؤتمر أنابوليس عام 2007م، تبلورت فيه آلية ثلاثية (أمريكية - إسرائيلية - فلسطينية)، يكون فيها الجانب الأمريكي هو الحكم على التنفيذ الفوري لالتزامات الجانبين في خريطة الطريق، غير أن الإدارة الأمريكية تنصلت من هذا الدور وأسقطت مسألة الإلتزام بالجدول الزمني بحيث يعمل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من خلاله على التوصل إلى إتفاق نهائي قبل نهاية عام 2008 كما جاء نصاً حرفياً في أنابوليس².

2.3.2.5 تطبيق استراتيجية الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة

نفذ أريئيل شارون خطة الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة في أيلول / سبتمبر 2005، وكان جوهر ما سعت إليه حكومة الاحتلال في حينه هو استراتيجي بامتياز، تنوياً لاستراتيجيتها التي سبق للدراسة الإشارة لها، وهو فك الإشتباك مع غزة وتفتيت النظام السياسي وقتل الفكرة في عقول الفلسطينيين بعد أن جرى قتلها على صعيد الممارسة والواقع³، أرادت إسرائيل من خلال الانفصال فرض الشكل النهائي لحدودها وللتسوية، وذلك بالمحافظة على أكبر قدر من المساحة، دون أن تضطر إلى دفع الأثمان والإستحقاقات للفلسطينيين، تلك الإستحقاقات

¹ صالح، محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 176-177.

² مسلم، أكرم (2007) "د. صائب عريقات في حديث عن أنابوليس والعملية التفاوضية"، مجلة سياسات، رام الله: مؤسسة الايام، عدد 3، ص 94-95.

³ يونس، عصام: "الجهود الفلسطينية للاعتراف بالدولة الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 190.

المرتبطة بالقدس واللاجئين أو تفكيك المستعمرات في الضفة الغربية، وبالتالي يبدو وكأن الأمر متعلق بمشكلة حدودية، يمكن أن تموت مع الزمن¹.

3.3.2.5 المتغيرات الجيوسياسية على الساحة الفلسطينية

غني عن القول أن أحد تجليات أزمة النظام السياسي الفلسطيني تكمن في الانقسام، الذي وقع في أواسط عام 2007، وآثاره التي انعكست على الواقع الجيوسياسي للقضية الفلسطينية بعد عملية الفصل الإجباري بين قطاع غزة و الضفة الغربية، الذي لم يكن خطوة اعتباطية وفقاً للكثير من المحللين، كما لم يكن قفزة في الهواء أو إجراءً احترازياً أو حتى استفزازياً، بل إنه انقلابٌ سياسيٌ جاء ترجمة واضحة لحجم الاختلافات في الرؤى والبرامج، وتأكيد على طموحات حزبية حادة ومصالح فئوية أرادت فرض رؤاها بمعزل عن الإجماع الوطني والإستراتيجي.

كانت معطيات الواقع الذاتي والموضوعي لا تسمح بترجمة هذه الرؤى، فأصبح الانقسام ومعه الواقع الفلسطيني برمته في مهب الريح، بل مرتهاً إلى تجاذبات إقليمية وأجندات ترى ضالتها من خلال القضية الفلسطينية وعلى حسابها، شكّل الانقسام معادلة سياسية داخلية صعبة للقضية الفلسطينية ومعيقاً أساسياً في طريق النضال الوطني، والمسار السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وترك المواطن الفلسطيني في غزة تحت وطأة الحصار الإسرائيلي المطبق وعرضة لثلاثة حروب مدمرة.

استخدمت إسرائيل الانقسام الفلسطيني ذريعة لعدم بلورة حل نهائي للقضية الفلسطينية على أرضية حل الدولتين، معتبرة أن الرئيس محمود عباس لا يمثل كل الفلسطينيين، وأن السلطة التي يتزعمها، لا تبسط سيطرتها على المناطق الفلسطينية، وفي ذلك استغلال للحالة، وتناقض واضح في الموقف الإسرائيلي الذي طالما هدد السلطة وتوعدها مراراً في حال الإقدام على أي خطوة باتجاه المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة²، لأن ذلك من

¹ صالح، محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص ص 178-179.

² النفار، سليم (2011) " المصالحة بين المطلوب والمرغوب " مقالة منشورة في مجلة سياسات، رام الله: مؤسسة الايام، عدد 17-18، ص ص 105-106؛ نبيل عمرو، مقابلة شخصية مرجع سابق.

شأنه عودة الحالة الوطنية الصحية للنظام السياسي الفلسطيني والعمل على إعادة التوازن الى سياسات منظمة التحرير الفلسطينية بتفصيلاتها كلها على الصعيد الإقليمي والدولي بالتفرغ الكامل نحو تحقيق هدف فلسطيني واحد، وهو الخلاص من الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

4.3.2.5 تبعات الربيع العربي على المشهد السياسي الإقليمي والقضية الفلسطينية

مثل التصريح الذي جاء على لسان رئيسة المعارضة الإسرائيلية تسيفي ليفني أوائل العام 2011، عن مدى الدعم الذي تلقتة الحالة الفلسطينية من عواصم الربيع العربي، حين قالت " اسرائيل محاطة بشبان عرب ثائرين من أجل نيل حريتهم وحقوقهم، وعلى اسرائيل استغلال ذلك للتوصل إلى إتفاق سلام مع الفلسطينيين قبل أن تطالها شرارات الثورات". كان هذا التصريح بمثابة إنذار حول الخطر المحدق بإسرائيل وقراءة معمقة حول تحول المشهد الاقليمي في غير صالح اسرائيل، إذ كان للربيع العربي في بداياته مؤشرات إيجابية تمثلت بسقوط أنظمة حليفة وصديقة لإسرائيل، ولكن سرعان ما انحرفت التغيرات التي عصفت بالمنطقة العربية عن مساراتها، وأصبحت السمة الأبرز لتلك التغيرات والتحويلات أن الوافدين الجدد إلى كراسي الحكم كانوا من لون واحد، وكأن النتيجة الحتمية للتغيير معناه أن يفضي إلى صعود الإسلام السياسي كبديل للأنظمة التي سقطت أمام قوة الإرادة الشعبية، أو فيما بعد من خلال طائرات ومدافع الناتو، و سلاح الحلفاء¹. دخلت الثورات العربية، مع الوقت، في تحولات ومنعطفات جديدة عنوانها الفوضى وإعادة توجيه للأهداف، وإنحراف بوصلتها نحو أهداف وغايات بعيدة عن الإرادة الوطنية والشعبية، بغية إثارة الصراعات الداخلية التي من أبرزها المذهبية والطائفية والقبلية كما حصل في سوريا وليبيا والبحرين واليمن، وصولاً الى تقسيم المنطقة عبر سايكس بيكو جديد.

أصبحت إدارة هذا الملف والتعامل معه بالنسبة للإدارة الأمريكية على رأس أولوياتها حيث دول تتفكك في المنطقة، وانظمة صاعدة للحكم حديثاً، وجماعات إرهابية تبرز بقوة في ظل

¹ عطا الله، اكرم (2011) "الربيع العربي: تأثيراته على الحالة الفلسطينية"، مقالة منشورة في مجلة سياسات، رام الله: مؤسسة الايام، عدد17-18، ص 111.

انشغال الشعوب العربية بقضاياها الداخلية، وانكفاء النظام الرسمي العربي على ذاته، ممّا أدى إلى تراجع القضية الفلسطينية على صعيد الأهمية والمركزية السياسية والإستراتيجية وحتى الإعلامية، وأضحى الفلسطينيون وحدهم من جديد¹. أمام هذه الخلفية، كان أمام الفلسطينيين خياران، إما الإستمرار في المراهنة على الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تكن وسيطاً نزيهاً فحسب، بل هي عقبة رئيسية في طريق تحقيق هدف الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة وتحصيل حقوقهم المشروعة، في ظل انشغال العرب بذاتهم، أو الخيار الثاني، المتمثل في إعادة تدويل الصراع وإحياء القضية الفلسطينية على الساحة الدولية من جديد بالتوجه إلى الأمم المتحدة، والمنظمات، والهيئات، والعالم كله، وهو الخيار الذي أصبح قائماً منذ عام 2011 ومازال قائماً.

إنّ أخطر ما واجه القضية الفلسطينية، على مدى سنوات الصراع مع إسرائيل، هو الإنقسام العربي الذي اتخذ منحى آخر نتج بشكل خاص، بفعل الحرب في سوريا واليمن والصراع المفتعل مع إيران كطرف رئيسي فيها، حيث أصبح البعد المذهبي يسيطر على هذا الإنقسام والإقتتال الدائر في البلدين، انعكست آثاره على المنطقة برمتها، وبالتالي أضحت قضية فلسطين والصراع مع إسرائيل في نهاية الأولويات بالنسبة للنظام الرسمي العربي، وبالذات دول الخليج التي لم يصلها الربيع العربي، لقد أصبح بإمكان دول الخليج العربي نتيجة لذلك، التحدث باسم العرب وحرف البوصلة بإعادة تشخيص العدو في المنطقة، وتحويل الصراع من العداء للصهيونية وتبرئتها من جرائمها واحتلال فلسطين، إلى صراع سني شيعي وابتداع عدو جديد تمثل بإيران².

شكل هذا التحول، على ما يبدو، انحداراً خطيراً في صيغة الخطاب السياسي العربي، كانت له مفاعيله بإعادة التوضع لبعض الدول العربية، وأفرزت تحالفات غير معلنة مع إسرائيل، وقلبت المشهد الإقليمي، على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته.

¹ عطا الله، اكرم، الربيع العربي: تأثيراته على الحالة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 112-113.

² جهاد رمضان، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

ووفقاً للوثائق التي كشفتها ويكيلكس عن بعض المسؤولين الأمريكيين قولهم " في اجتماعات مع مسؤولين عرب لم يكن هؤلاء يتحدثون حول القضية الفلسطينية من منطلق إيجاد حل لها، بل كان التركيز منصباً على الخطر الإيراني وتثبيت أواصر حكمهم وحمايتهم، وأكثر من ذلك طلبهم تجميد المسألة الفلسطينية حتى لا تكون مثارة لدى شعوبهم"¹، للإنصراف إلى ما هو أكثر أهمية بالنسبة لهم، وبالتالي العمل على تطويع الرأي العام العربي باتجاه الصراع مع إيران وتحويل إسرائيل إلى حليف استراتيجي تلتقي فيه المصالح العربية معها².

إنَّ إغراق المنطقة العربية ودول الإقليم في حروب داخلية طاحنة ينسجم مع الهدف الإستراتيجي الصهيوني الذي صاغه دافيد بن غوريون، القائم على أساس " تفتيت العراق وسوريا ومصر"، والآن السعودية على المحك. لذا، فإن الدور الذي يقوم فيه حكام السعودية وما قدمته بلادهم من دعم للمجموعات المسلحة المتطرفة في سوريا وغيرها، يأتي في سياق التماهي مع خطة التقسيم المعدة للمنطقة وللهرب من تقسيم أراضي المملكة.

لقد حاولت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، عدم التدخل في سوريا إطلاقاً، والتضامن مع مصر في أزمتها المتلاحقة، والحفاظ على علاقات طبيعية مع ليبيا وغيرها من الدول العربية التي مرت في اختبارات حقيقية هزت النظام السياسي ودعائم الدولة فيها³؛ من هذا المنطلق يرى الباحث أن ترتيب المشهد العربي هو مصلحة فلسطينية بالدرجة الأولى يخدم القضية الوطنية، ويبقى الصراع في إطاره الحقيقي صراعاً عربياً صهيونياً، في حين، سيكون للصراع العربي العربي أو الصراع الإسلامي العربي تداعيات خطيرة ومدمرة على الفلسطينيين وسيصب في مصلحة الإستراتيجية الصهيونية، ويشير نبيل عمرو في هذا الجانب إلى " أن القضية الفلسطينية تزعزعت مكانتها على نحو غير مسبوق وتراجعت بفعل الربيع العربي وتداعياته من انقسام واقتتال داخلي"⁴.

¹ ويكيلكس بالعربي: خفايا واسرار عربية .wikileaks-.blogspot.com

² رويد ابو عمشة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ جهاد رمضان، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

⁴ نبيل عمرو، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

عندما تمسكت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالمبادرة العربية طريقاً للتسوية مع إسرائيل، وهي التي مضى على إطلاقها أكثر من خمسة عشر عاماً، مع ترسخ قناعة لدى قيادة المنظمة بأنها مبادرة هشة ليس لها أذرع قوة، وتندرج في إطار المبادرات التي طرحت أحياناً لرفع الحرج عن النظام الرسمي العربي، لم يكن من باب الترف، بل جاء هذا التمسك في سبيل الحفاظ على العمق العربي حاضراً والتشبث بالحالة القومية للصراع قدر الإمكان عبر الإبقاء على القضية الفلسطينية في سياقها الجمعي وليس الفردي الذي يتيح للإحتلال التفرد فيها¹.

4.2.5 تدويل الصراع بين التحول الى استراتيجية شاملة أم تكتيك لخدمة خيار المفاوضات

كانت الآراء حول هذه النقطة مختلفة إلى حدٍّ ما، ولكن كلها أجمعت على ضرورة نقل الصراع من جديد لأروقة الأمم المتحدة ومؤسساتها في ضوء تطورات المواقف الدولية والإقليمية اتجاه القضية الفلسطينية، التي تراجع حضورها بفعل المتغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات السبع الأخيرة سواء على صعيد الإنقسام العربي والإقتتال الداخلي أو قضايا دولية أخرى وضعت على طاولة صناع القرار الفاعلين، ويدل على ذلك قول نبيل عمرو " حتى استفزازات كوريا الشمالية لأمريكا القت بظلالها سلباً على القضية الفلسطينية " بل إن عمرو يذهب بالقول " كلما نشأت قضايا ساخنة سواء في الشرق الأوسط أو في العالم تترك أثرها على القضية الفلسطينية".

وبما يتعلق بتدويل الصراع يرى نبيل عمرو أنه " من أجل حشد أوراقنا كفلسطينيين لن نجد أقوى من المنظمات الدولية لفعل ذلك"، وإن عملية التدويل ليست استراتيجية بشكل فعلي، لأن القيادة الفلسطينية مازالت أعينها معلقة على المفاوضات وتقوية شروطها²، وبالتالي هذه الخطوة تخدم الخيار الإستراتيجي المتمثل في المفاوضات وليست بديلاً عنها، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تملك القدرة على إلغاء ملف التفاوض، ولكن بمقدورها المضي قدماً نحو الأمم المتحدة أو الذهاب إلى أي مكان في العالم لتقوية أوراقها التفاوضية وهذا هو الأساس³.

¹ تيسير خالد، مقابلة شخصية، مرجع سابق؛ و جهاد رمضان، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² نبيل عمرو، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ المرجع السابق.

بينما يجد جهاد رمضان في هذا التوجه "خدمة للهدف الإستراتيجي العام المتمثل بإقامة الدولة المستقلة، وبالتالي يعتقد رمضان " أن التدويل لا يندرج في إطار تحسين الشروط التفاوضية، وإنما هو استراتيجية شاملة مكتملة الأركان نابعة من قيم وطنية أساسها الحق المشروع والطبيعي للشعب الفلسطيني"، لذلك يُعدُّ التدويل والإنضمام للمنظمات الدولية هدفاً لا بدَّ من تحقيقه، لأنه سيمكن الفلسطينيين من مقاضاة الإحتلال وحشره في الزاوية، ويشير رمضان للدلالة على هذا الرأي إلى " النجاح الذي حققته الإستراتيجية الفلسطينية في استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 2334"¹.

أكد القرار رقم (2334) الذي تبناه مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في 23 كانون أول / ديسمبر 2016 م، على "إنطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967، ومطالبة إسرائيل بوقف جميع النشاطات الإستيطانية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وأنها غير قانونية بموجب القانون الدولي"².

من هذا المنطلق، يرى الباحث أن النضال الفلسطيني ضد الإحتلال لا ينتهي بالضربة القاضية وإنما هو تسجيل نقاط ومجموع ضربات وانتصارات صغيرة تؤدي في النهاية إلى الإنتصارات الكبرى، ويعتقد الباحث أن الساحة الدولية يجب تفعيلها وحشد كل الجهود الدبلوماسية في هذا الإتجاه تماماً كما هي البندقية في مراحل معينة، مثل الموقف السياسي، في إطار استراتيجية وطنية شاملة وواضحة تستدعي إنجاز الوحدة الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية التي من شأنها إعادة صياغة البرنامج الوطني على أسس تدفع بالأهداف الفلسطينية قدماً وتحسن الشروط السياسية. في حين يرى رويد أبو عمشة أن التوجه للتدويل جاء كبديل عن البقاء في دائرة الضغوط، التي تمارسها الإدارة الأمريكية على القيادة الفلسطينية من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات بنفس المعايير والشروط التفاوضية السابقة، في ظل التمدد والتوسع

¹ جهاد رمضان، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا: تاريخ النشر (2016/12/24)، <http://www.wafa.ps/ar-page.aspx?id>

الإستيطني بالصفة الغربية، وعن الإنتظار الطويل للحصول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة، وهذا لن يحصل¹. ويختلف غسان الخطيب تماماً عن سابقه من المتحدثين حول تصنيف تدويل الصراع بالقول: "إن تعامل القيادة الفلسطينية مع مسألة التدويل للصراع بالتوجه إلى المنظومة الدولية كتكتيك أو خياراً استراتيجياً فهذا ليس مهماً، بل الأهم هو الإستمرار في العملية، لسبب بسيط أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أصبحت غير قائمة أصلاً ولن تعود، وإن عادت ليس ممكناً عودتها وفق الأساليب والمعايير والشروط التفاوضية السابقة².

يجدر التمييز، عند الحديث عن استراتيجية وطنية لتدويل الصراع، بين ما هو وطني وما هو سياسي؛ حتى لو كان بين المفهومين قدر كبير من التداخل والتشابك؛ فالوطني أكثر عمقاً وأبعد مدى، بينما السياسي محكوم بمعطيات اللحظة التاريخية والفرص المتاحة والمناورات السياسية³، من هنا يؤكد محمد اشتية الأهمية الوطنية والاستراتيجية لخطوة التدويل، كونها فرصة سياسية متاحة لتحسين شروط التفاوض في الوقت نفسه، وفي هذا يقول: "ذهبت القيادة الفلسطينية لتدويل الصراع بغية تحسين شروط التفاوض وهذا أمر مهم، ولم يكن التوجه ارتجالياً، بل تم بناءً على استراتيجية واضحة ولها أساس"، وهنا لا بد من الإشارة إلى الإستراتيجيات التي تبنتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تحرر أي منها فلسطين؛ فلا الكفاح المسلح أدى للخلاص من الاحتلال ولا المفاوضات كذلك، ولا تدويل الصراع سيني هذا الإحتلال؛ لأن ما تقوم به القيادة الفلسطينية محاولة لخلق واقع جديد، وإعادة صياغة لموازن القوى، حيث لا يمكن إنهاء الإحتلال خارج سياق هذه المعادلة.

إن الفجوة عميقة في العلاقة السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يجب تقليصها عن طريق حصول توازن من ناحية القوى قدر المستطاع، من خلال عدد من الوسائل، أهمها تدويل

¹ رويد ابو عمشة، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² غسان الخطيب، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ سلامة، عبد الغني (13 ايلول / سبتمبر 2017) "عن المشروع الوطني الفلسطيني، مقال منشور في صحيفة الأيام، ص

الصراع، حيث تتركز المحاولات هنا على ردم الهوة في العلاقة غير المتوازنة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، بغية تعديل موازين القوى، وذلك لن يتحقق إلا بجذب المجتمع الدولي والقانون الدولي والامم المتحدة الهيئات والمؤسسات الدولية كافة إلى جانب القضية الفلسطينية¹.

وترى الجبهة الشعبية على لسان زاهر الششتري أحد قياديينها: "أن الجبهة مع هذا التوجه رغم تحفظها على الأسلوب والغاية، ولكن هي مع تدويل الصراع بالأساس؛ لأنه سيفضي إلى محاكمة الإحتلال على جرائمه"، ولكن حسب رأيه، أن القيادة الفلسطينية لم تقم بشيء من هذا القبيل على أرض الواقع"، ويضيف قائلاً: "الجبهة مع كافة الخيارات التي تؤدي في النهاية إلى إنهاء الإحتلال حتى المفاوضات، ولكن مفاوضات برعاية دولية حقيقية ليست وفق الشروط الاسرائيلية والمعايير الامريكية"².

يخلص الباحث إلى أن عملية إعادة تدويل الصراع، لا يندرج في إطار استراتيجية شاملة ووحيدة، وإنما اتبعت القيادة الفلسطينية إطاراً تكتيكياً استخدمت من خلاله واحدة من أهم أوراق الضغط التي بحوزتها، ويرى الباحث أن لا ضير في ذلك، طالما لاقت هذه الخطوة استحساناً، على الرغم من بعض الملحوظات التي وجهتها بعض الأطراف الفلسطينية حول الآلية والأسلوب والهدف، بالتالي فإن هذا المسار، يصب في النهاية، في مصلحة القضية الفلسطينية من ناحية، وستغير شكل المفاوضات والأسس التي قامت عليها في السابق من ناحية أخرى.

5.2.5 اشكالية التدويل وعلاقته بالمفاوضات

إن خيار المفاوضات أصبح غائباً تماماً منذ وصول نتنياهو الى سدة الحكم في اسرائيل وتكره للتفاهات التي تم التوصل إليها خلال مفاوضات عام 2009 مع حكومة اولمرت، وبالتالي، لم تعد المفاوضات قائمة منذ ذلك الوقت لأسباب تتعلق بالاسرائيليين أنفسهم وليست اسباباً فلسطينية؛ فنظرة السياسة الاسرائيلية المعلنة، تجاه المفاوضات مع الفلسطينيين، تغيرت عن تلك النظرة التي كانت مع بداية تلك المفاوضات، وأصبح لديها قيادة لا تمت إلى مبدأ حل

¹ محمد اشنية، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² زاهر الششتري، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

الدولتين الذي ينطوي على إنهاء الإحتلال بأي صلة؛ وقد ظهر ذلك جلياً، عندما حاولت إدارة أوباما إعادة الطرفين للمفاوضات، حيث رفض نتنياهو مطلب الرئيس الأمريكي، وتوجه إلى الكونجرس، بهدف الضغط على أوباما، ووضع حد لسياسته تجاه اسرائيل، بالمقابل أبدى الفلسطينيون موافقتهم على العودة إلى المفاوضات شريطة تجميد كافة النشاطات الإستيطانية¹.

1.5.2.5 أخطاء فلسطينية في أسلوب التفاوض

فاوض الفلسطينيون سابقاً دون وجود أوراق تفاوضية، بسبب²

1. عودة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من الخارج بثقلها السياسي.

2. أصبحت اسرائيل تتحكم في أدق تفاصيل الحياة اليومية للفلسطينيين وتحركاتهم.

إن فكرة تدويل الصراع أعادت بعض أوراق الضغط للفلسطينيين، لأن مسألة التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية في حد ذاته مزعج لاسرائيل، وقد ظهر ذلك جلياً، على سبيل المثال، عندما صدر تقرير جولدستون، حيثُ وجهت اسرائيل تهديداً واضحاً للرئيس محمود عباس، عن طريق رئيس الموساد، الذي اجتمع به سراً، قائلاً له: "بأن هذا خط أحمر سينيهي وجود السلطة الفلسطينية"، ومع هذه التهديدات، فإن للفلسطينيين أوراقاً عديدة، يمكن أن يستخدموها في الضغط على الجانب الإسرائيلي، دولياً، وشعبياً، وداخلياً، فعلى

1. المستوى الدولي: يتمثل في العمل على الساحة الدولية بالقرارات الصادرة وتفعيلها، او

الانضمام للمنظمات الفاعلة، مثل اليونسكو او محكمة الجنايات الدولية، والمنابر الدولية كلها،

التي اساسها القانون الدولي والحفاظ على المركز القانوني للدولة الفلسطينية³.

2. المستوى الشعبي: يتمثل في المقاطعة للبضائع والمنتجات الاسرائيلية، أو حملة الضغط

التي قامت بها BDS (حركة مقاطعة اسرائيل Boycott, Divestment and Sanctions

¹ غسان الخطيب، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² المرجع السابق.

³ نبيل عمرو، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

(Movement) والتي كان لها تأثير واسع النطاق في دول أوروبا والعالم في مواجهة التطبيع مع إسرائيل والعلاقات الاقتصادية مع كبرى الشركات في العالم¹.

3. **ومستوى النضال الداخلي:** ويتمثل في المقاومة الشعبية على الرغم من عدم تحقيقها إنجازات، ولكن يجب أن تبقى حاضرة في الذهن كخيار يمكن التفكير فيه استراتيجياً، والعمل على تطويره وتنميته².

2.5.2.5 البطء وعدم التتابع مع العملية السياسية

يتمثل ذلك، عندما يتولد شعور لدى القيادة الفلسطينية بإمكانية العودة إلى العملية السياسية التفاوضية أو حصول اتصالات مع الإدارة الأمريكية أو محادثات ثنائية يتم وقف أي جهد له علاقة بالتدويل، وهذا ما حصل في الفترة التي دعا فيها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري للإنخراط في المفاوضات، أو عندما طرحت المبادرة الفرنسية التي لم تقضي إلى شيء³. ويعلق ناصر القدوة على ذلك، بقوله: "فيما يتعلق بالمسألة الاستراتيجية ثمة إشكال يتمثل بالتهاون والذبذبة بموضوع الدولة وربط هذا بالكامل في العملية السياسية، وليس من المفروض أن يكون كذلك، بل لا بد من التأكيد على أن دولة فلسطين قائمة بحكم الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني على أساس القانون الدولي، وإعتراف غالبية دول العالم"، بمعنى أن دولة فلسطين أصبحت قائمة وفق القانون الدولي وليس نتيجة المفاوضات⁴.

¹ رويد ابو عمشة، مقابلة شخصية، مرجع سابق؛ جهاد رمضان، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² غسان الخطيب، مقابلة شخصية، مرجع سابق؛ جهاد رمضان، مقابلة شخصية، مرجع سابق؛ ورويد ابو عمشة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ احمد حميل عزم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ ناصر القدوة، مقابلة شخصية، مرجع سابق..

الخاتمة

بعد مرور أكثر من نصف قرن على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، لم تتجز المنظمة غايتها في تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ولم تحقق هدفها الإستراتيجي المتمثل في التحرير؛ فقد تراجعت عن بعض أهدافها، وغيرت من استراتيجياتها خلال مراحل تاريخية مختلفة، واجهت خلالها ظل ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، وخاضت صراعاً طويلاً ضد استعمار استثنائي ضمن موازين قوى مختلة عملت لصالح هذا الإستعمار، مع وجود أخطاء استراتيجية ذاتية قاتلة.

لقد عانت المنظمة طوال تلك السنوات من انقسامات حادة ومتلاحقة، أسهمت في إضعاف البنية التنظيمية لها كمؤسسة وطنية جامعة، ومن عدم التجديد في هيئاتها القيادية، وتآكل شرعياتها، مما أصابها بالترهل، خصوصاً بعد المنعطف التاريخي الحاد المتمثل بالتوقيع على إتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية.

احتوت إتفاقية أوسلو على العديد من الثغرات التي سمحت بالتدخل والإنزلاق نحو شروط وقواعد التفاوض الإسرائيلية، ووفرت لإسرائيل فرصة بتحديد مرجعياتها وتقييم الأداء الفلسطيني بناء على الأسس والمعايير التي فرضتها بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية الراعي المتفرد بالعملية السياسية، بعد أن تم عزل المرجعيات الدولية الأخرى المتمثلة بالأمم المتحدة والقرارات المنبثقة عنها.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية، التي قادت العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وسيطاً محايداً ونزيهاً، بل أظهرت إنحيازاً سافراً لإسرائيل وسياساتها وشكلت غطاءً سياسياً وقانونياً لها أمام الشرعية الدولية والقانون الدولي، في ظل انهيار المنظومة الإشتراكية التي تزعمها الإتحاد السوفييتي والإنقسام والإنشقاق العربي، الذي أدى إلى غياب الرافعة العربية المتضامنة مع القضية الفلسطينية والداعمة لها، بل تحول جزء من النظام السياسي العربي إلى إتخاذ موقف عدائي ضد المنظمة والقضية الفلسطينية؛ صحيح أن الإتحاد

السوفييتي وفر الدعم السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى حد ما، إلا أن علاقته بها لم ترق إلى مستوى تحالف استراتيجي على طريقة التحالف الأمريكي الإسرائيلي، لا سيما وأن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل كان بدافع مصلحتها الجيوسياسية، بوصفها قاعدة متقدمة لها في المنطقة، في حين أن المنظمة لم تتسج أساساً أي تحالفات استراتيجية فعلية، واعتبرت أن العمق العربي المتغير دائماً والمنقسم على نفسه بمنزلة حليف استراتيجي، الذي أقل ما يقال عنه أنه باهت وهزيل لم يتعدّ حدود التضامن، ولا يندرج في إطار التحالف.

استمرت منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1993 في انتهاج مسار التسوية السياسية لحل الصراع مع إسرائيل بدون استراتيجية تفاوضية واضحة، أو حتى وجود خيار بديل عن المفاوضات في حال فشلها. في ظل ميزان قوى مختل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً في إمالة كفته لصالح إسرائيل من ناحية، وواقع سياسي عربي اختار تحقيق السلام مع إسرائيل عن طريق المفاوضات كخيار استراتيجي ووحيد منذ عام 1987، مع وجود قناعة راسخة لدى بعض الأنظمة العربية أنه لا يمكن انجاز تسوية مع إسرائيل بدون الفلسطينيين من ناحية ثانية.

بعد انهيار مسار التسوية كان رد الفعل الطبيعي للشعب الفلسطيني، هو اللجوء إلى الانتفاضة، مع توفر أرضية مهدت لتفجيرها بإقتحام أريئيل شارون لباحات المسجد الأقصى، التي تزامنت مع ظروف دولية غير مواتية، أهمها أحداث ايلول / سبتمبر 2001، وصعود إدارة أمريكية لديها رؤية فكرية أقرب إلى الصهيونية العالمية، وتحمل في ذهنيها كثيراً من الأفكار المعادية للعرب والمسلمين، وبالتالي الإنحياز التام لإسرائيل، التي استغلت النضال الفلسطيني ضدها لتصنفه في خانة الإرهاب الدولي.

كانت النتيجة جر الفلسطينيين الى عسكرة الانتفاضة، وهي الوسيلة التي عطلت قوى الشعب وحيدته، لأنها أظهرت حالة من المواجهة بين جيشين أو قوتين غير متكافئتين، فغيب الشارع وقل التعاطف العالمي، وكانت الخسائر المادية والبشرية فادحة جداً على الشعب الفلسطيني.

تراجعت القضية الفلسطينية بوصفها قضية مركزية على المستويين العربي والإسلامي، وفقدت محاوريتها على الساحة الدولية بفعل الانقسام الفلسطيني من جهة، والصراعات المذهبية والطائفية والحروب الأهلية الطاحنة التي اندلعت ابان الربيع العربي في عدد من الدول العربية من جهة أخرى، وما خلفته من آثار كارثية تبدلت فيها أطراف الصراع، وقلبت موازين التحالفات الإقليمية لصالح إسرائيل، حيث لم يعد الخطر على القضية الفلسطينية من مسارعة بعض الأنظمة العربية إلى التطبيع مع الإحتلال فحسب، بل الأخطر من ذلك هو الدور الوظيفي الذي أصبحت تلعبه تلك الأنظمة بالنيابة عن الحلف الصهيوني أميركي في المنطقة. من هذا المنطلق كان لا بد للقيادة الفلسطينية من اتخاذ موقف حاسم حيال القضية الوطنية خاصة بعد فشل المفاوضات مع إسرائيل، وتكررها لكافة الإتفاقيات المبرمة معها، من خلال بث الروح فيها من جديد، والعمل على إعادة صياغة موازين القوى بإتجاه المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية والاحتكام إلى معايير القانون الدولي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

عبرت منظمة التحرير الفلسطينية في مشوارها النضالي استراتيجيات ثلاثة مختلفة زمنياً، وبعضها مختلف استراتيجياً، كان التحول من استراتيجية إلى أخرى، يمر بالعديد من المراحل والمتغيرات العربية أو الدولية، بدءاً من استراتيجية الكفاح المسلح بهدف تحرير كامل التراب الوطني، مروراً بالمزاوجة ما بين الكفاح المسلح والإستراتيجية الدبلوماسية عام 1974، وصولاً إلى عام 1988م، الذي شهد تبني قيادة منظمة التحرير الفلسطينية استراتيجية المفاوضات، والإعتراف بقرارات الشرعية الدولية على مبدأ حل الدولتين.

ومنذ التعاطي مع عملية التسوية السياسية وتحديداً بعد توقيع اتفاقية أوسلو، أضحى النظام السياسي الفلسطيني يعمل بدون استراتيجية واضحة المعالم، مما أدى إلى حالة من التيه السياسي مع التغير في الأهداف، وفي ظل تعدد الاستراتيجيات الإقليمية والدولية المتصارعة حول المنطقة العربية وجوهرها القضية الفلسطينية.

وقد أظهرت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت الراعي الأول والوحيد لعملية التسوية السياسية، هي أساس المشكلة وليست جزءاً من الحل، وأنها طرف مباشر في الصراع وخصم للفلسطينيين وليست وسيطاً.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول " التحولات الاستراتيجية في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية إتجاه الصراع مع اسرائيل"، ويمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

1. دفعت الحرب الأهلية الفلسطينية الأردنية، إلى ظهور ملامح التحول في أهداف منظمة التحرير الفلسطينية وسياساتها، حيث بدأت بعض الأصوات تعلو داخل حركة فتح، حول جدوى الحديث عن التحرير الكامل كهدف استراتيجي، دون وضع أهداف مرحلية قادرة على تحديد موقف واضح من الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وحول مستقبلها.

2. شكلت حرب أكتوبر 1973، منعطفاً تاريخياً، ترك آثاره على الصراع العربي الإسرائيلي، حيث خلق واقعاً استراتيجياً متغيراً لبدء مرحلة من التحول في صلب العمل العسكري إلى تغليب الواقعية السياسية، وهياً المنظمة للتوصل الى نتيجية مفادها أن هدفها الإستراتيجي المتمثل بالتحريير الكامل هو هدف غير واقعي، وأبرز قناعة راسخة لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أن الحل العسكري للصراع بعيداً عن الواقع، في ظل التوجهات العربية عموماً والمصرية خصوصاً نحو التسوية السلمية.

3. مثل إقرار منظمة التحرير الفلسطينية لبرنامج النقاط العشر عام 1974، علامة فارقة على مستوى الصراع، حيث قفز من حيث المضمون والصياغات على مقتضيات وبنود الميثاق الوطني، وخفض من سقف الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وهذا بدوره فتح الباب واسعاً أمام سلسلة من التراجع الإستراتيجي، وسمح بالتعاطي المرن مع المقترحات والطروحات التي تحولت إلى ضغوطات سياسية، عربية ودولية.

4. جعلت الأنظمة العربية منظمة التحرير الفلسطينية تدفع ثمن الإصرار على استقلالية القرار الفلسطيني والشخصية الوطنية ووحداية التمثيل، ووجدت تلك الأنظمة في ذلك فرصة للتوصل من مسؤولياتها القومية والوطنية وعوامل الهوية المشتركة تجاه القضية الفلسطينية، والتي أصبحت بالنسبة لهم مجرد ترف في البيانات والخطابات لرفع العتب عنهم أمام شعوبهم، ووسيطاً بدلاً من حليفاً، بل وضاعطاً في كثير من الأحيان من خلال محاولات العزل والتهميش وتجفيف منابع المالية للمنظمة.

5. ارتكبت منظمة التحرير الفلسطينية أخطاءً جسيمة كلفتها خسارة نقاط التماس مع فلسطين المحتلة والبعد عنها، والإشتباك المباشر مع الإحتلال، من خلال دخولها في متاهات التدخل في الشؤون الداخلية للدول الموجودة فيها، والتورط في الخلافات البينية بين التشكيلات والتيارات والأحزاب السياسية في تلك الدول، مما أدى الى التأثير في اسقاط خيار المنظمة الاستراتيجي المتمثل بالكفاح المسلح من أولوياتها بوصفها استراتيجية وحيدة.

6. لا يمكن الحكم على استراتيجية الكفاح المسلح بالفشل الكامل، كونها أدت دورها في مرحلة مهمة من مراحل الصراع حيث شكلت ضرورة مهمة منحت الشرعية للنضال الفلسطيني ودفعت بسياسة المنظمة نحو استقلال القرار الوطني، وحققت بعض الأهداف التكتيكية، في الوقت الذي فشلت فيه هذه الاستراتيجية من إنجاز الهدف الاستراتيجي المتمثل بالتحريض.

7. أظهرت انتفاضة عام 1987 أن الزخم الجماهيري والحراك الشعبي الذي تشترك فيه كافة قطاعات الشعب الفلسطيني وشرائحه وفئاته مدفوعاً بشعارات وطنية واضحة وأهداف استراتيجية واقعية، هو الوسيلة الأنجع في ظل اختلال ميزان القوة بين الفلسطينيين والاحتلال وما يمتلكه من إمكانيات اقتصادية وعسكرية ودعم سياسي ومالي ولوجستي من حلفاء استراتيجيين تقف على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

8. اعطت انتفاضة 1987، نفساً قوياً لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن أخرجتها من العزلة ومحاولات التهميش، في مسعاها للتحويل الاستراتيجي باتجاه الحل المرحلي؛ لأن الإنتفاضة وضعت هدفاً سياسياً يتعلق بإنهاء الاحتلال عن الضفة الغربية وقطاع غزة بمعزل عن باقي فلسطين.

9. حسمت قيادة المنظمة أمرها من التحول الإستراتيجي في مؤتمر الجزائر عام 1988، حيث تبنت برنامج سياسي واضح المعالم، تمثل بأهداف واقعية تميزت بوضوح أكبر عن أهداف البرنامج المرحلي وتم التوافق عليها داخل أطرها، ووضعت استراتيجية تقوم على مبدأ حل الدولتين، والقبول بقرارات الشرعية الدولية أساساً للحل.

10. استغلت الولايات المتحدة الأمريكية تفرداها وهيمنتها على النظام العالمي، خاصة بعد ظهور بوادر انهيار المعسكر الإشتراكي، وانقسام النظام الرسمي العربي خلال حرب الخليج الثانية، في الوقت الذي كانت تمر فيه المنظمة بمرحلة من العزلة والضعف، للمسارعة الى عقد مؤتمر سلام كما درجت العادة بعد كل حرب أو حدث، خالٍ من أي مرجعيات دولية حقيقية، هدفت من خلاله الى ادرارة الصراع وليس حله، سعياً منها لخدمة المصالح

الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ولتعميم نموذج السلام الأمريكي الذي بدأ في كامب ديفيد عام 1978، وفتح افاق التطبيع بين الدول العربية واسرائيل.

11. كان التوجه الرسمي العربي الى الإنخراط في التسوية السلمية والذهاب الى مؤتمر مدريد تحديداً، وفقاً لمعايير السلام الأمريكية، هو حصيلة تراكمات ابرزها استراتيجية السلام مع اسرائيل التي تبناها مؤتمر القمة العربية في عمان عام 1987، التي أصبحت خياراً استراتيجياً ووحيداً تبنته المنظمة في وقت لاحق، حيث أن هذا الموقف هو موقف عربي بالأساس ولم تستطع قيادة منظمة التحرير تجاوزه.

12. وضعت اسرائيل استراتيجية تفاوضية سعت من خلالها الى تحقيق معاهدات سلام مع العرب، وفقاً لمقاربتها السياسية، بهدف الضغط على الموقف الفلسطيني وتفكيك عمقه الاستراتيجي، وإطالة عمر المفاوضات مع الفلسطينيين لسنوات طويلة.

13. شكلت اتفاقية اوسلو نقطة تحول رئيسية فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، حيث لم يكن هناك العديد من الخيارات المتاحة أمام قيادة المنظمة، وهذا لم يكن مبرراً لخفض سقف الأهداف والإنحدار بها الى ادنى مستوى، وكان لا بد من التمييز بين الظروف التي أوجبت الإنخراط في مسار سياسي، وبين الإضرار او عدم الإضرار الى القبول باشياء كان من الممكن ان لا يتم الموافقة عليها.

14. التضارب في أهداف المفاوضات شكل نقطة ضعف لدى المفاوض الفلسطيني، ومن ناحية متصلة، كان الاختلال في شروط التفاوض واضحا بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، انعكست اثاره في صورة استعصاء مسار المفاوضات، حيث كانت اسرائيل تعيد التفاوض على ما تم الاتفاق عليه، مما اسهم في اصابة الامل المعلقة على خيار التسوية بخيبة امل لدى الفلسطينيين.

15. إنَّ أخطر ما يواجه القضية الفلسطينية، هو إنقسام النظام الرسمي العربي، الذي اتخذ منحى أكثر خطورة بعد أحداث الربيع العربي والآثار التي ترتبت عليه تجاه القضية الفلسطينية،

حيث لم تعد تلك القضية قضية العرب الأولى بل أصبحت في ذيل الأولويات، وتم تحويل الصراع من العداء للصهيونية الى صراع سني شيعي في عملية اعادة تشخيص العدو، في ظل أنظمة لم يبق في جعبتها سوى مبادرة السلام العربية بوصفها مرجعية وحيدة لحل الصراع.

16. نجحت اسرائيل في استراتيجية ادارة الصراع وليس حله، وبالتالي تنكرت للإتفاقيات وواصلت الإستيطان الذي قوض التسوية القائمة على مبدأ حل الدولتين، لذلك لم يعد من بد سوى التوجه الى الشرعية الدولية للحفاظ على المركز القانوني للقضية الفلسطينية والحيلولة دون توظيف اسرائيل والولايات المتحدة للقرارات الدولية في غير مصلحة الشعب الفلسطيني.

ثانيا: التوصيات

توصي الدراسة بما يأتي:

1. إعادة الدور للمنظمة بوصفها المرجعية الوطنية، التي لا يمكن الاستغناء عنها، حتى للسلطة الفلسطينية.
2. اعادة بناء عناصر القوة والافتدار الفلسطيني، والتوافق على استراتيجية شاملة ومتعددة المسارات.
3. تشبيب الحركة الوطنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، بإحداث المصالحة مع الأجيال الجديدة، وإعادة الإعتبار للشباب الفلسطيني.
4. مراجعة شاملة لمسار التسوية السياسية، وإعادة النظر في اتفاقية أوسلو والتزاماتها والبحث في طبيعة العلاقة مع الإحتلال سياسياً واقتصادياً.
5. ترميم الهوية الوطنية الجمعية والترويج للقضية الفلسطينية

6. تعزيز الوجود الفلسطيني من خلال:

* تعزيز المقاومة الشعبية

* مواجهة التطبيع بكافة اشكاله

* تعزيز المقاطعة

7. العمل على تجديد الوعي بالقضية الفلسطينية في العقل العربي، الذي تلوث نتيجة تغلغل ثقافة إعادة تشخيص العدو.

8. مطاردة اسرائيل في المحافل الدولية كافة، وعدم ربط هذا المسار، بمسارات التفاوض، بل يجب أن يسيرا في خطين متوازيين.

وفي الختام، ستبقى القضية الفلسطينية هي أولوية اساسية ومركزية للصراع في المنطقة وجوهره، فقد اتسم الصراع مع اسرائيل بالإستثنائية، كونه صراعاً مع قوة استعمار إحتلالي إحتلالي فريد من نوعه، مدعوماً من قوى كبرى وأحلاف إستراتيجية أسست لوجوده.

من هنا لا يسع الباحث، إلا أن يسير على خطى من سبقه، فهذا ما أمكن دراسته وجمعه وكتابته، ونسأل الله الرضى والتوفيق والقبول.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق

البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر عام 1974.

برنامج النقاط العشر

قرارات المجلس الوطني، الدورة السادسة، أرشيف منظمة التحرير الفلسطينية

الموسوعة الفلسطينية

الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية

الميثاق الوطني الفلسطيني

نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

وثائق فلسطين (1987): "مائتان وثمانون وثيقة مختارة (1839 - 1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية.

وثيقة إعلان الإستقلال

وثيقة حركة حماس

المراجع العربية

أبراش، ابراهيم (2002): المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرير الى مهامات الانقسام، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع.

أبراش، ابراهيم (2003): فلسطين في عالم تغير، ط1، رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي.

ابراهيم، حسنين توفيق(1999) ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

ابو النحل، اسامة وآخرون(2012) مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (من النشأة الى أوسلو)، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع.

ابو حجلة، فؤاد (1996) فلسطيني بلا هوية: صلاح خلف ابو اياد، ط2، دار الجليل.

أبو عفيفة، طلال (1998)، الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897-1997، ط1، القدس.

أبو فخر، صقر (2003) الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح الى دولة منزوعة السلاح، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

أبو نضال، نزيه وآخرون (1984): البرنامج الفلسطيني بين منهجي التحرير والتسوية، دراسة في الميثاق والمجالس الوطنية 1964 - 1983، بيروت: دار الصمود العربي.

الأزعر، محمد خالد (2005): "تطور حركة التحرر الوطني بعد احمد الشقيري، دراسة مقدمة الى الندوة الفكرية بمناسبة ذكرى وفاة احمد الشقيري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.

انيس، ابراهيم وآخرون(1972) المعجم الوسيط، ج1، ط1، القاهرة: مجمع اللغة العربية.

بلقزيز، عبد الإله وآخرون (2004): منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحاصلة والمستقبل، ط1، ع 36، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بيكر، جيمس (1999): مذكرات جيمس بيكر، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص 738.

توما، إميل (1978): ستون عاما على الحركة القومية الفلسطينية، ط2، بيروت: دار ابن رشد، دائرة الثقافة والإعلام، منظمة التحرير الفلسطينية.

الحسن، بلال (2008)، قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

حسين، عدنان (1998): التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهد العربية الاسرائيلية، ط1، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

حسين، غازي (1993): الفكر السياسي الفلسطيني 1963 - 1988، دمشق: دار دانية للطباعة والنشر.

حماد، مجدي وآخرون، (2000): نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي - الصهيوني، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الحمد، جواد وآخرون، (1999): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط6، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.

حمدان، سعيد وآخرون (2007): فلسطين والقضية الفلسطينية، ط3، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.

حواتمة، نايف؛ عبد الكريم، قيس (ب، ت): البرنامج المرحلي 1973-1974 "صراع وحدة في المقاومة الفلسطينية، ب، ط، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الحوت، شفيق (1986): عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية "أحاديث الذكريات" 1964-1984، ط1، بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر.

الحواراني، فيصل (2014) الفكر السياسي الفلسطيني: 1964-1974، ط1، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الخالدي، رشيد (2008): **القفس الحديدي - قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الخالدي، وليد (2009): **فلسطين وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل**، ط1، بيروت: النادي الثقافي العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

خرطيل، جميل: " **وأد منظمة التحرير الفلسطينية (الفردية والهيمنة، عدم الالتزام بالمباديء، عدم المصادقية في الممارسة)**، نسخة الكترونية بنظام pdf .

الخطيب، غسان (2014): **السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط** "الإجماع والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض"، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الخولي، لطفي (1988): **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**، (ب. ط)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

الدقاق، ابراهيم (تشرين أول / أكتوبر 2004) " **آراء ومناقشات حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية**، في عبد الإله بلقزيز وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحاصلة والمستقبل**، ط1، ع 36، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

رايت، كليفورد (1984): **اله الحرب الاسرائيلية في لبنان، في الاجتياح الاسرائيلي للبنان 1982**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دراسات سياسية وعسكرية.

الرملاوي، نبيل (2014): **الدبلوماسية الفلسطينية ودبلوماسية الحرب الاسرائيلية أمام القانون الدولي** ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الزبن، سمير (2005) **تحولات التجربة الفلسطينية: المشكلات البنوية للنظام السياسي**، ط1، مركز دراسات الغد العربي.

السبع، عماد (1996): أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني، ط1، مؤتمر مواطن
1995/11/24، رام الله: مواطن.

سرحان، عبد العزيز (1989): مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، القاهرة: دار النهضة
العربية.

السمره، زياد (2008): فن التفاوض، ط1، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع.

السيد حسين، عدنان (1990): عصر التسوية " سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية
والدولية"، (ب، ط)، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر.

شاش، طاهر (1999): مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال
والتحديات، ط1، بيروت: دار الشروق.

شعث، نبيل (1971): المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، بيروت: مركز الابحاث -
منظمة التحرير الفلسطينية.

الشعبي، عيسى (1979): الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسسي
1947-1977، ط1، بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

شفيق، منير (1970): حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية، بيروت: دار
الطليعة للطباعة والنشر.

شفيق، منير (1997): اوسلو 2 المسار والمآل، ط2، الخليل: دار المستقبل للدراسات
والنشر والاعلام.

الشقاقي، خليل وآخرون (1995): المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية: مواقف
اسرائيلية من قضايا الوضع النهائي، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

الشقيري، احمد (1971)، من القمة الى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب، ط1، بيروت: دار العودة.

الشهابي، ابراهيم (1990): من التشرذ الى الدولة، (ب. ط)، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

صالح، سليمان (1992): الانتفاضة الفلسطينية ثورة ذات الحضارية، ط1، القاهرة: الزهراء للاعلام العربي.

صالح، محسن، (2012): القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صايغ، يزید (1984): الأداء العسكري الفلسطيني في حرب سنة 1982، في الإجتياح الاسرائيلي للبنان 1982، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دراسات سياسية وعسكرية.

صايغ، يزید (2002) الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 - 1993، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

طنوس، عزت (1982): الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، ج1، ط1، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

عبد الحميد، مهند (2015): اختراع شعب وتفكيك آخر - عوامل القوة والمقاومة والضعف والخضوع، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات).

عبد الرحمن، احمد (2013): عشت في زمن عرفات، ط1، رام الله: الاتحاد العام للكتاب والادباء الفلسطينيين / مؤسسة ياسر عرفات.

عبد الرحمن، اسعد (1987): "منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها - تأسيسها - مساراتها، نيغوسيا: مركز الابحاث والدراسات الفلسطينية.

عبد المجيد، فريد (ب، ت): محاضر واجتماعات عبد الناصر العربية 1967-1970، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

علوش، ناجي (1967): فكر المقاومة العربية في فلسطين، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.

غريش، آلان (2010)، الأبواب المائة للشرق الأوسط، ط1، بيروت: دار الفارابي، ترجمة ميشال كرم.

كمحي، ديفيد، (1992): الخيار الأخير 1967-1991، بيروت: مكتبة بيسان.

كوانت، وليام (1989): السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، في: وليام كوانت (محرر)، كامب ديفيد بعد عشر سنوات، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

مخادمة، زياب (1997): منظمة التحرير الفلسطينية: في جواد الحمد (محرر): المدخل الى القضية الفلسطينية، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

مركز دراسات الشرق الأوسط (1989): القضية الفلسطينية بين ميثاقين: الميثاق الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ط2، عمان

المصري، زهير (2008): إتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، ط1، غزة: مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع.

المنجد في اللغة (1986) بيروت : دار المشرق، ط29.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1969): **اليوميات الفلسطينية**، مجلد 8، من 1968/7/1 - 1969/12/31، بيروت: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية.

نافع، احمد (1993): **الطريق الى مدريد**، ط1، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.

ناي، جوزيف (2007): **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد البجيرمي وعبد العزيز الثنيان، ط1، السعودية: العبيكان للنشر.

نتنياهو، بنيامين (1996): **مكان بين الأمم، اسرائيل والعالم**، ط2 (ترجمة وتحقيق: محمد عودة، وكلثوم السعدي)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، عبري.

نوفل، ممدوح (1995): **قصة اتفاقية أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة** " طبخة أوسلو"، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

هريدي، صلاح (2008) **العلاقات الدولية مفهومها وتطورها**، دار الوفاء لدنيا النشر.

هلال، جميل (1998): **النظام السياسي بعد أوسلو**، رام الله: مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية.

الهور، منير؛ الموسى، طارق (1986): **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985**، ط2، عمان: دار الجليل للنشر.

هيرست، دايفيد (2003): **البندقية وغصن الزيتون - جذور العنف في الشرق الأوسط**، ط1، بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر.

هيكل، محمد حسنين (2001): **المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل: اسرائيل سلام الأوهام - ما قبلها وما بعدها (3)**، ط7، القاهرة: دار الشروق.

ياسين، عبير؛ جمعة، محمد (2005): **" منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية، في: صبحي عسلي (محرر)، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.**

الرسائل الجامعية

ابو مور، أنور (2014): " التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية- غزة.

احمد، محمد (2007) "حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (1993-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

الأخرس، سامي محمد (2009) "تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (1982-1996)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة.

ايوب، حسن (2006) "آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003) كعامل محوري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية .

برهم، عبدالله (2007) "إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: إشكالية "الهيكلية والبرامج"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

الجبريني، محمد، (2016) "إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة تونس المنار .

خليفة، محمد (2005) "منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحررية أم مشروع كياني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت.

درويش، عبد السلام، (2013 م) "أثر الإحتلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية .

رمضان، صابر (2006) "حركة التحرر الوطني الفلسطينية في بيئة استراتيجية متغيرة"، رسالة ماجستير - جامعة بيرزيت، بيروت: مركز الزيتون للدراسات والاستشارات.

زعر، حازم (2001) "مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة - جامعة الأزهر.

سرحان، رولا (2006) "تصوص إتفاقية أوسلو وفشل التطبيق (1993-2000)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت.

الشرفا، نابغة (2015): " استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى: غزة.

الشيخ عبد الله، خالد (2013)، "مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة.

صلاحات، أنس (2015) " دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين (2005-2013)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح.

الصمادي، حمزة، (2008م) " تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية (1964م-2006م)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

ناصر، رشيد (2015) "حركة فتح": "الإشكاليات والتحديات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

المجلات والتقارير

ابراش، ابراهيم (2004): " مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 157.

أبو فخر، صقر (ب، ت): "المقاومة الفلسطينية عربياً: العلاقات الفلسطينية - العربية"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 132-133.

بدران، ودودة (1994): "المفاوضات العربية الإسرائيلية"، مركز والدراسات السياسية، دراسة حول المفاوضات العربية الاسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الاوسط، جامعة القاهرة: مركز البحوث.

بدوي، منير (1997) " مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مجلة دراسات مستقبلية، عدد 3، مركز دراسات المستقبل : جامعة اسيوط - مصر.

البرغوثي، مروان: "تحو توليد نخبة سياسية جديدة"، مجلة الدراسات الدولية / العدد 106، ربيع 2016 .

بسيسو، أحمد (2008): " منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل ودروب التسوية، مقالة نشرت على المواقع الالكترونية: الموقع الرسمي لجمعية راصد لحقوق الانسان، www.pal-monitor.org .

بلقزيز، عبد الاله (كانون اول / ديسمبر 1993) "عن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي ليس في الامكان اسوأ مكان"، السنة السادسة عشرو، العدد 178.

الجرباوي، علي (2016) لكي يكون امام المفاوضات في امكانية نجاح المفاوضات، ورقة في مؤتمر التوجهات الفلسطينية لتغيير الوضع الراهن، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

الجندي، خالد (2011) "ناهبون للأمم المتحدة: فهم الاستراتيجية الجديدة للدولة، نقلاً عن مجلة "Foreign affairs"، (ترجمة زهير عكاشة)، مجلة التخطيط الفلسطيني، غزة، عدد 30-31.

حرب، أسامة الغزالي (1982): "حول مستقبل المقاومة الفلسطينية"، بيروت: مجلة السياسات الدولية، العدد/70.

حوراني، فيصل (2000): "نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين" ط 1، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق.

خلف، صلاح (1986)، "مقابلة مع صلاح خلف" مجلة شؤون فلسطينية، العدد 164-165، بيروت.

ديمتروف، ي، د، ؛ وآخرون (1990): "نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية"، ترجمة: زهدي الشامي، القاهرة: دار العالم الجديدة، ص ص 77-78. ؛ مجلة فلسطين الثورة (2/ 10/ 1982)، العدد 426.

روحانا، نديم، (شتاء 2014): "المشروع الوطني الفلسطيني نحو إستعادة الإطار الكولونيالي الإستيطاني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 97.

س، ش (تشرين أول / نوفمبر 1991) "الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد: 223-224؛

سلامة، عبد الغني (13 ايلول / سبتمبر 2017) "عن المشروع الوطني الفلسطيني، مقال منشور في صحيفة الأيام.

سليم، محمد (1993) "العرب في ما بعد العصر السوفييتي"، ورقة قدمت الى: ندوة انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيراته على الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- الاهرام، ص2015.

سليمان، جابر (1982): "شهريات" ملامح مرحلة ما بعد بيروت"، بيروت: مجلة شؤون فلسطينية، العدد 132-133.

الشعبي، عزمي (2012) " منظمة التحرير: البرنامج الوطني وآليات تنفيذه، في القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وفاق تغيير المسار الاستراتيجي، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني لبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، المؤتمر السنوي الاول في اريحا (20 و 21 كانون الثاني / يناير 2012)، ص ص 55-56.

صالح، محسن (2003): "فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية، (1)، الجيزة: مركز الاعلام العربي.

صايغ، يزيد (1997): "الكفاح المسلح وتكوين الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 22.

عبد الرحمن، ماهر (ايلول / سبتمبر 1999) "رحلة المجلس الوطني الفلسطيني خلال 35 عاما من هدف التحرير الكامل الى السلطة واسقاط الميثاق، مجلة فلسطين، عدد7، غزة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث.

عطا الله، اكرم (2011) " الربيع العربي: تأثيراته على الحالة الفلسطينية"، مقالة منشورة في مجلة سياسات، رام الله: مؤسسة الايام، عدد17-18.

عمر، عز الرجال (كانون ثاني/ يناير 1990): " القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعت شامير"، مجلة السياسات الدولية، القاهرة: العدد 99.

عوض، سمير (2016) "الدبلوماسية العامة في فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 264.

الغول، عبد الحليم (1988) "دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة"، مجلة الهدف: عدد 940، دمشق، ص 66.

قرار مجلس الأمن رقم 338، 1973/10/22: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، مج1، وثيقة 59.

مجلة الطلائع الناطقة بإسم منظمة الصاعقة (27 كانون اول / ديسمبر 1988)، عدد: 889.

مسلم، اكرم (2007) "د. صائب عريقات في حديث عن نابوليس والعملية التفاوضية، مجلة سياسات، رام الله: مؤسسة الايام، عدد 3.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1976) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (1976)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

النفار، سليم (2011) "المصالحة بين المطلوب والمرغوب" مقالة منشورة في مجلة سياسات، رام الله: مؤسسة الايام، عدد 17-18.

وليامز، جون (10 تشرين اول / اكتوبر 2014) "محاضرة في التفكير الإستراتيجي، دبلوم مهني متخصص في الإستراتيجية والتواصل الدولي، 2014-2016، جامعة بيرزيت: معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات.

يزيد، يخلف (ايلول/ سبتمبر 1987): "حرب 1982 وانعكاساتها على أوضاع وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد: 174-175.

يونس، عصام (2015) " الجهود الفلسطينية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في مجلس الامن والانضمام للمنظمات الدولية، ورقة مقدمة في مؤتمر " التحولات في النهج السياسي الفلسطيني - نحو كسب التأييد الدولي من اجل القضية الفلسطينية، غزة: منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الثامن.

المقابلات الشخصية

أحمد جميل عزم، مقابلة شخصية، أكاديمي وباحث في الصراعات والنزاعات الدولية، جامعة بيرزيت، بتاريخ 2017/8/22.

تيسير خالد، مقابلة شخصية، عضو اللجنة التنفيذية ل م. ت. ف، في رام الله، بتاريخ 2017/8/15.

جهاد رمضان، مقابلة شخصية، أمين سر فتح اقليم نابلس، نابلس، بتاريخ 2017/11/13.

رويد أبو عمشة، مقابلة شخصية، أكاديمي وباحث في السياسة الأمريكية، نابلس، بتاريخ 2017/8/18.

زاهر الششتري، مقابلة شخصية، قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نابلس بتاريخ 2017/8/6.

غسان الخطيب، مقابلة شخصية، عضو قيادي في حزب الشعب الفلسطيني، واكاديمي، رام الله، بتاريخ 2017/8/20.

محمد اشتية، مقابلة شخصية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو في الوفد الفلسطيني للمفاوضات سابقاً، رام الله، بتاريخ 2017/9/12.

ناصر القدوة، مقابلة شخصية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، رام الله، بتاريخ 2017/8/5.

نبيل عمرو، مقابلة شخصية، عضو المجلس المركزي ل م. ت. ف، رام الله، بتاريخ 2017/9/11.

المراجع الأجنبية

Abu-Lughod, Ibrahim (1990) **"Introduction On Achieving Indepednce" in Intifada: Palestine at the Crossroads**, New York: praeger, ed. Jamal R. Nasser and Roger Heacock, p3 .

Baumgarten, Helga, (1990): **" Discontent People and Outside Agitators" in Intifada: Palestine at the Crossroads**, op. cit, p222.

المواقع الالكترونية

أبراش، ابراهيم (2016)، "قراءة إستراتيجية لإعلان وثيقة الإستقلال الفلسطينية"، مقال نشر في موقع ميدل ايست اونلاين. <http://middle-east-online.com/?id=236484>

ابو زهرة، عيسى (أيلول/سبتمبر 2003) "تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987 - 1993"، مجلة رؤية، العدد 23، (ت. ا) 2017/9/28، <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/23/page6.html>.

الاستراتيجية (تعريفها - وظائفها - أنواعها - أسس بنائها)، موقع الكتروني بوابات كنانة اونلاين، قسم د. محمد نصحي ابراهيم، kenanaonline.com

توثيق عبد الهادي، فادي، " لفلستيني نغني - أغاني الثورة والعاشقين والتراث 1977-2016" نسـخة الكترونية،

<https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1199866>

حوراني، فيصل (تشرين أول 2000): " الأرض المحتلة الإنتفاضة والتسوية السياسية"،
مجلة رؤية، العدد 3، تاريخ الإقتباس 2017/10/1.

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/3/page2.html>

حوراني، فيصل: كتاب دروب المنفى، الحلقة الثالثة والعشرون، غبار معركة الواقعية
وجبهة الرفض، <http://najalali.hanna.net/makatabo.33.html>.

الشريف، ماهر (2014) "خمسون عاما على قيام منظمة التحرير الفلسطينية"، دراسة
منشورة في موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت،

<http://www.palestine-studies.org/ar/institute/fellows/%D9%85%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%81>

شلايل، عمر (كانون ثاني/يناير 2006) " الدولة الفلسطينية"، معلومات نشرت على الموقع
الإلكتروني دنييا الوطن: قسم دنييا الرأي،

<http://pulpit.alwatanvoic.com/article/2006/01/23/35714.html>

صالح، محسن، " مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، المركز الفلسطيني للاعلام،
ب ت، انظر الرابط <http://www.oalestine-inf.com/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm>

عبد الرحمن، يوسف، (2011) "قراءة متأنية في فكر صلاح خلف، عن"مقابلة مع صلاح
خلف" جريدة الأنباء الكويتية،

<http://www.alanba.com.kw/weekly/arabic-international>

عبد الهادي، مهدي " الانفصال عن الأردن (اسبابه واثاره)"، ط1، الجمعية الفلسطينية
الأكاديمية للشؤون الدولية، ملتقى شذرات العرب؛

<http://www.shathrat.net/vb/showthread.php?t=26298>

عدس، عمر، عن كتاب الققص الحديدي لرشيد الخالدي. موقع الصفصاف،
www.safsaf.org

فلسطين الثورة- وكالة صحافة (2009) "نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية"، تقرير
منشور <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3748>

كاخيا، ابراهيم (2002/11/1) " الاستراتيجية العسكرية المعاصرة والمذاهب العسكرية
العالمية السائدة"، مجلة الدفاع: مجلة القوات العربية السعودية المسلحة، عدد128،

<http://www.al-difaa.com/detail.asp>

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (1999) " منظمة التحرير الفلسطينية: الميثاق الوطني
الفلسطيني، (ت. أ) 2017/9/30.

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_4.html

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفاء، " فرق الفن الشعبي الفلسطيني، قسم الثقافة،
<http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=8723>

معهد ريتشوت، (2004/11/11)، [http://reut-](http://reut-institute.org/he/pu...aspx?publicationId=113)
[.institute.org/he/pu...aspx?publicationId=113](http://reut-institute.org/he/pu...aspx?publicationId=113)

الموسوعة الفلسطينية (سبتمبر / 2013) " أنشاص (مؤتمر) "،

<http://www.palestinapedia.net>

الموسوعة الفلسطينية، قسم المجلس الوطني الفلسطيني.

<http://www.palestinapedia.net/>

موسوعة النكبة، قسم قرار مجلس الامن الدولي 242.

<http://nakba.ps/project-details.php>

الهوري، محمد " الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج، درتسة منشورة على موقع

حملة السكنة الالكتروني، www.assakina.com/files/books/book26.pdf

وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا: تاريخ النشر (2016/12/24)،

<http://www.wafa.ps/ar-page.aspx?id>

ويكيليكس بالعربي: خفايا واسرار عربية wikileaks-.blogspot.com

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**Strategic Transitions in the Palestinian
Liberation Organization's Policies
Towards Conflict with Israel**

**By
Hussam ahmad Mahmoud Hamdan**

**Supervised by
Dr. Othman Othman**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Political Planning and Development in the
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2018

**Strategic Transitions in the Palestinian Liberation Organization's
Policies Towards Conflict with Israel**

By

Hussam ahmad Mahmoud Hamdan

Supervised by

Dr. Othman Othman

Abstract

This study, entitled "Strategic Transitions in the PLO's Policies towards the Conflict with Israel," will analyze and explain various factors, and highlight the reasons that contributed to the strategic transformations in the policies of the PLO. It will also provide an in-depth historical perspective on various strategies it has adapted to end the conflict with Israel. Moreover, this study will monitor and review the changes and political conditions within the international, regional and local surroundings that PLO and the Palestinian cause passed through.

The PLO has undergone many important changes in the balance of power at different levels. Such changes made PLO's leadership change its policies and objectives at every stage of the conflict, and played a role in influencing its options. However, this study concentrates on main stages since the establishment of PLO, and the political dimensions of these transformations in the shade of changing the objectives, from armed struggle and revolutionary violence to adopting negotiations as the only strategic option to resolve the conflict.

This study is trying to discuss a very important issue related to the nature of the dynamic transformations, their causes and motives. Such transformations are based on the analysis of a number of subjective,

internal and external factors that make it important. It divides the conflict with Israel into specific stages of time, each marked by adapting different strategies and policies that were marked by uncertainty of some objectives.

This study follows historical and political analysis methodology, as well as a comparison between the events and time stages of emergence of PLO, and the evolution of its thought and the change in its strategies. The result of these changes and transformations was; first: transformation from the armed struggle as a sole means of liberation to, second: the independent democratic Palestinian state, and approval the 10 Points Program that transferred the PLO from the strategic goal of liberating the entire national territory, to the establishing an independent national authority over part of Palestine. This all led to adapting direct negotiations with Israel as a strategy for a political settlement based on the the two-state solution.

Taking in consideration that PLO didn't adopt a permanent strategy and specific objectives in the conflict with Israel, and the resulting failure of the PLO to achieve its strategic objectives, this study tried to answer the main question concerning " what is the nature of the strategic transformations, their causes, motives and consequences in the PLO's policies pertaining to the conflict with Israel ". in addition, the study raises a number of sub-questions related to the role of, Arab, regional and international positions, and their contribution to the strategic transformations of the PLO. Another sub question discusses the reasons that urged the PLO leadership to adopt negotiations as a strategic option,

and give up armed struggle. This leads to another sub question regarding the possibility of considering this step a strategy or a tactic, to serve the option of negotiations that failed to achieve the two-state solution.

According to the study, the Palestine Liberation Organization witnessed great changes in its political and struggle policies during the 1970s of the last century. Such changes are represented by the strategic transformations that shaped the conflict and defined its contents. The study therefore assumes that "the PLO undergone dramatic changes in its objectives, strategies and the means of struggle, during the successive stages of the conflict, up to assuming that military solution is no longer worthy.

On the other hand, regional and international political developments forced the PLO to interact with pressure practiced by Arab and international forces.

Considering that PLO, through its covenant, expressed the Palestinian people's ambitions of liberation and return, the Palestinian National Council has played a key role since its first and fourth sessions in Jerusalem in 1964 1968, in highlighting the Palestinian entity and national identity. It also played a role in supporting the Palestinian struggle against Zionism, and in shaping the PLO's goals and strategies.

This study deals with in-depth analysis of these main hypotheses and answering their questions through five chapters. The first chapter begins

with the methodological framework and the previous studies (the introduction and background of the study).

The second chapter analyzes the strategic reality of the conflict through a historical approach since 1917, and the emergence of PLO in 1964, and various stages that contributed to its strategic transformations. The third chapter introduces the most important strategic transformation in 1974, including the reasons behind this transformation. Meanwhile, the fourth chapter the strategic transformation towards adopting a two-state solution based on international legitimacy resolutions. Finally, the fifth and last chapter summarizes negotiations strategy and its stages, ending by the Palestinian leadership's decision of internationalization of the conflict.

Lastly, the study ended up with a number of conclusions and recommendations related to the questions of the study, and its hypotheses. The main conclusions and recommendations are:

1. Reshaping the elements of Palestinian power and capacity, and reaching a consensus on a comprehensive and multi-track strategy.
2. Raising the Palestinian national movement and the Palestinian political system by bringing about reconciliation with the new generations and re-considering the Palestinian youth.
3. Promoting public awareness about the Palestinian cause within the Arab mind
4. Convicting Israel in all international forums, without linking it to the negotiating path.